جـلال الســّيد

تجربتى البرلمانية

عمرو علوي

جَلال السّيد



الإشراف الفنى

علی حسنين

الخطوط

عبد الله المراغى

الغلاف بريشة

أحمد علوى


بسم الله الرحمن الرحيم

تقـديـم

عاصرت العمل النيابى فى مصر منذ عام ١٩٦٤ كمحرر برلمانى "لجريدة الأخبار" وعايشت التجربة البرلمانية أثناء الحكم الشمولى وسيطرة الحزب الواحد "الاتحاد الإشتراكى" ثم الممارسة البرلمانية فى ظل ما سمى بالمنابر، وأخيراً فى ظل تعدد الأحزاب، وخلال تلك السنوات الطويلة كان مجلس الأمة ثم من بعده مجلس الشعب هو شغلى الشاغل فقد عشت هذا العمل .. وتتلمذت فى المدرسة السياسية الأولى فى مصر .. وكان لى شرف العمل عن قرب مع رؤساء برلمانات عظام، كانت لكل منهم سمات ومميزات وإضافات .. مازلت أذكر مجلس ١٩٦٤ وما كان يتسم به من وقار وجدية ومازالت إدارة أنور السادات لجلسات هذا المجلس تدور فى ذهنى لما كانت تتميز به من جدية ووقار وحسن الانضباط .. وعاصرت مجلس الدكتور لبيب شقير عقب النكسة وما اتسم به هذا المجلس من الاخذ بالاسلوب العلمى فى كل أعماله حتى جاءت ثورة التصحيح وحدثت طفرة كبرى فى أعمال مجلس الشعب، واستطاع مجلس حافظ بدوى أن يستمر ٥ دورات كاملة ليصبح أول مجلس نيابى فى عهد الثورة يكمل فصله التشريعى .. وجاءت قمة الممارسة البرلمانية فى عهد المهندس سيد مرعي والمجلس النيابى الذى شهد أقوى معارضة بشهادة كل الشهود .. ومن بعده جاء الدكتور صوفى أبو طالب والمجلس الذى أقر اتفاقية كامب ديفيد وما كان لهذا المجلس من وضع تقاليد

برلمانية جديدة .. وجاء مجلس الدكتور كامل ليلة الذى لم يدم طويلاً ليحل محله مجلس الشعب الذى رأسه الدكتور رفعت المحجوب ووصلت فيه الممارسة البرلمانية إلى قمتها .

واليوم يرأس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور الذى يعمل بنظام الصدمات أو الثورات .. فقد وضع أسس أكبر وأوسع ممارسة ديموقراطية وأعطى أكبر مساحة لحرية الرأى وحرية الكلام تحت القبة .

وخلال تلك السنوات التى تصل إلى ٢٧ عاماً من معايشة النواب .. كانت لى حوارات مع البعض منهم .. حوار دار فى طائرة تقلنى مع نواب فى رحلة لزيارة دولة أجنبية، أو حوار مع نائب أثناء حضور مؤتمر برلمانى .. دردشة مع نائب فى مطعم المجلس .. حوار مع نائب ظل عضواً تحت القبة منذ عهد الثورة حتى الآن .. وحوار آخر مع نائب لم يمض على نيابته شهور، ومن خلال تلك الحوارات حكى لى كل منهم عن تجربته البرلمانية .. ويستطيع القارىء بكل سهولة أن يعرف تاريخ بلده وتاريخ الفترات السياسية التى عاشتها مصر من خلال رحلته مع سطور هذا الكتاب .. وقد حرصت أن اكتب هذه الحوارات دون رتوش ودون تدخل شخصى أو حسب ميول سياسية .. انما تركت لصاحب كل حوار حرية التعبير عن تجربته الشخصية وكيف كان يمارس هذه التجربة .. وكيف استفاد منها .

إن هذا الكتاب الذى بين يديك هو حصيلة وعصارة تجارب كثيرة ومتنوعة خاضها اعضاء البرلمان منهم نواب مخضرمون ومنهم نواب جدد .. الكل له تجربته ووجهة نظره .. وعليك عزيزى القارىء فى النهاية أن تحكم على هذه التجارب وأن تستنتج الممارسات البرلمانية خلال عهود مضت وعهد مازلنا نعيش فيه .

جلال السيد



شخصية متعددة المواهب

شخصية عامة هامة .. محام بارع له أبحاث ومذكرات فقهية ممتازة فى القانون الجنائى .. ومكتبه كان ذائع الصيت والشهرة فى عالم القضاء، كان نائباً لرئيس جامعة من الطراز الأول .. ثم وزيراً ناجحاً استطاع أن يضع استراتيجية جديدة لتطوير التعليم، أصبح حديث كل البيوت خلال فترة قصيرة جداً حتى أصبحت له بصمات تاريخية واضحة على التعليم، ثم أصبح رئيساً لمجلس الشعب يجلس على المنصة قاضياً عادلاً يعطى لكل نائب حقه .. ساعدته صفاته السياسية وخبرته كمحام، وثقافته على إدارة الدفة تحت القبة بمنتهى الحكمة والمنطق والسهولة .

إن شخصية الدكتور سرور متعددة المواهب، ولكن أبرز ما فيها أنك أمام شخصية لا تملك إلا أن تحبها وتحترمها .

هذا الحوار المتمع دار بينى وبين الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب .. بعد مضى عامين على ممارسته مهامه على رأس المؤسسة الدستورية .. وحينما سألته عن فكرة دخوله الانتخابات ومتى طرأت له ؟ .. بادرنى قائلاً : لم يخطر ببالى أن أدخل مجلس الشعب قبل أن أكون وزيراً إلا عندما رشحنى الحزب الوطنى عام ١٩٨٤ لكى أتصدر قائمة انتخابات دائرة الجيزة فوافقت، وكنت وقتها عميداً لكلية حقوق جامعة القاهرة .. وافقت لكى اسهم فى عمل السلطة التشريعية بخبرتى القانونية والسياسية من موقعى القانونى .. غير أنه حدثت محاولات لتأخير ترتيبى فى القائمة على نحو غير مرضٍ فاعتذرت عن عدم الترشيح .

وعندما عينت وزيراً عام ١٩٨٦ وحضرت جلسات مجلس الشعب شعرت وقتها برغبة فى أن أسهم فى أعمال هذا المجلس النيابى بكل ما أملكه من خبرات، فأفصحت عن رغبتى فى دخول انتخابات عام ١٩٨٧ .. ورأى الحزب الوطنى ترشيحى عن المقعد الفردى فى القاهرة التى تضم السيدة زينب وقصر النيل والجمالية والدرب الأحمر والزمالك وخضت الانتخابات وحصلت على نسبة أصوات أكبر من النسبة التى حصلت عليها قائمة الحزب الوطنى .

ـ وكيف كانت مسيرتك فى المجلس كوزير ونائب معاً ؟

ـ لقد حصلت على خبرة كبيرة وساعد على هذه الخبرة كونى وزيراً، تعرضت لكثير من الأسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات خاصة وقد وضعت وقتها خطة تطوير التعليم ورسم استراتيجيته والتى احتوت على تغيير لكثير من المسلمات وكنت أرحب بكل وسائل الرقابة البرلمانية لانى وجدت فيها فرصة للتعبير عن فكرى وشرح سياستى والرد على

الاعتراضات والملاحظات التى يبديها البعض، وكنت أخرج من كل جولة موفقا بعد نجاحى فى اقناع المجلس والرأى العام بالاستراتيجية التى وضعتها لتطوير التعليم وهى استراتيجية قومية .. استراتيجية حكومة ودولة وليست استراتيجية شخصية، واكتسبت من خلال هذه الممارسة خبرة طويلة فى أسلوب الاداء البرلمانى ودعم هذه الخبرة مزاملتى وصداقتى لكثير من أعضاء مجلس الشعب فأحسست مشاكلهم وعشت معاناتهم ووعيت كل الوعى الأداء البرلمانى بجميع وسائله واهتماماته، فكانت خبرة السنوات الثلاث التى قضيتها مرحلة خصبة للعمل السياسى، دعمها أيضا مناقشتى كعضو فى الحكومة لبعض القوانين. هذا بالإضافة إلى أن عملى كوزير للتعليم تطلب أن أندمج فى مشاكل الجماهير وأتعايش معها وأضع الحلول لها مما ساهم فى صقل تجربتى السياسية والبرلمانية .



الدكتور فتحى سرور أثبت إن إدارة الجلسات فن .. أفسح صدره لمساحة كبيرة للديموقراطية وحرية الكلمة .

- هل شجعك هذا على خوض انتخابات ١٩٩٠ ؟

- ويواصل الدكتور فتحى سرور حواره : فى انتخابات ١٩٩٠ أحسست بحكم خبرتى السياسية أنه لابد من استثمار هذه الخبرة فى العمل البرلمانى فاخترت دائرة شعبية كبيرة هى دائرة السيدة زينب والتى كنت أعيش مشاكلها وأحس بنبضها .. وفعلا حصلت على ثقة الجماهير فيها فنجحت من الجولة الأولى وأصبحت نائباً عن السيدة زينب للمرة الثانية بالانتخاب الفردى. وهكذا فى كل مرة دخلت فيها البرلمان كان انتخابى فردياً، فى المرة الأولى كنت وزيراً فكنت أؤدى عملى النيابى خليطاً من العمل البرلمانى والعمل الوزارى وكنت حريصاً على أن أقنع النواب بسياسة الحكومة التى انفذها . وقد تعرضت خلالها لمحاولات المساءلة من جانب النواب إلا أننى كنت اسعد بهذه المحاولات وأسعى إليها ولا أتهرب من الرد عليها أو مناقشتها، بل اتعجل وضعها فى جدول الأعمال حتى تسنح لى الفرصة لاعتلاء المنبر والتحدث إلى الرأى العام والمجلس واقناعهم بما أسير عليه وأتخذه، وخاصة أنى كنت فى مرحلة تغيير جذرى لكثير من المفاهيم، ومحاولتى تغيير المياه الراكدة فى التعليم مما يتطلب الجدل والمناقشة والرد والإيضاح .. وأصارحك القول لقد استفدت كثيراً من ملاحظات النواب وآرائهم ورغم مظاهرات التأييد التى لقيتها من النواب إلا أن ملاحظاتهم كانت محل تقديرى واعجابى.



أصبح الدكتور فتحى سرور من البرلمانيين العالميين ويحظى بإعجاب زملائه فى المحافل الدولية .

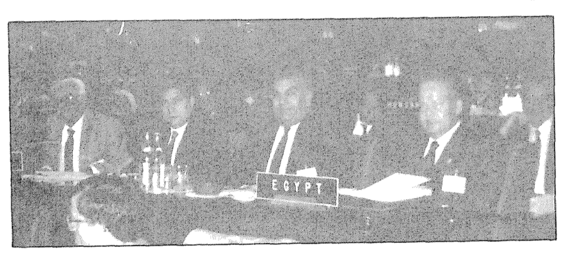
أما تجربتى الحالية فأنا مسئول عن عدة أمور هى : تعميق النظام الديموقراطى والمحافظة عليه وحماية كرامة المجلس، وكرامة اعضائه وتوفير الوسائل لأعضاء المجلس لتمكينهم من ممارسة مهامهم .

ويتواصل الحوار الممتع ويرد الدكتور سرور على سؤالى عن مسئولياته الحالية وكيف ينفذها ... قائلاً :

- فى النظام الديمقراطى يجب اتاحة الفرصة للشعب من خلال ممثليه فى المجلس لمناقشة كافة الأمور المتصلة بالحياة السياسية واتاحة الفرصة لهم فى التعبير عن آرائهم بكل حرية على اختلاف اتجاهاتهم ومشاربهم، سواء فيما يتعلق بممارسة وظيفة المجلس فى الرقابة على أعمال الحكومة المركزية واللامركزية أو فيما يتعلق بوظيفة المجلس فى التشريع. وفى هذا الصدد فإن بممارسة أعضاء المجلس لحرية التعبير يتعين توفير المناخ الملائم لها سواء من حيث توفير الدراسات الفنية أو المناسبة أو انشاء مركز للمعلومات يساعد على توفير البيانات التى يمكن الاستعانة بها فى ابداء الرأى وحماية أعضاء المجلس فى كل ما يتصل بحريتهم فى ممارسة أعمالهم البرلمانية. ويقتضى الأمر أيضا العناية بالمشكلات الجماهيرية التى تتعلق بآمال الجماهير بوضع الحلول لها، لهذا وضعت تقليدا جديدا وهو السماح لعدد من النواب فى بداية كل جلسة بالقاء بيانات عاجلة غير واردة فى جدول الأعمال طبقا لنص اللائحة الذى يسمح بذلك ولم يكن هذا النص مطبقا من قبل حتى أتيح للحكومة الرد على البيان العاجل فى نفس الجلسة فإذا تعذر الرد يحال الأمر للجنة المختصة، وقد ثبت أن هذا التقليد مطبق فى مجلس العموم البريطانى والجمعية الوطنية الفرنسية. بل وصل الأمر فى هذين البرلمانيين أن جدول الأعمال نفسه به بند خاص بالبيانات العاجلة والتى يفاجأ الوزراء بتوجيهها دون معرفة موضوعاتها سلفا، وهذه البيانات تعكس مشكلات الجماهير العاجلة والحيوية ولاشك أن انشغال المجلس ببحثها يدعم ثقة الشعب فى نظامه الدستورى ويوفر له الاطمئنان لأن مشاكلهم تجد صدى لها لدى ممثليهم، كما يعطى الحكومة الفرصة فى تبين هذه المشاكل ووضع الحلول لها وكل ذلك يسهم فى تحقيق الاستقرار ويشيع جو الاحساس بالديمقراطية بين الجماهير.

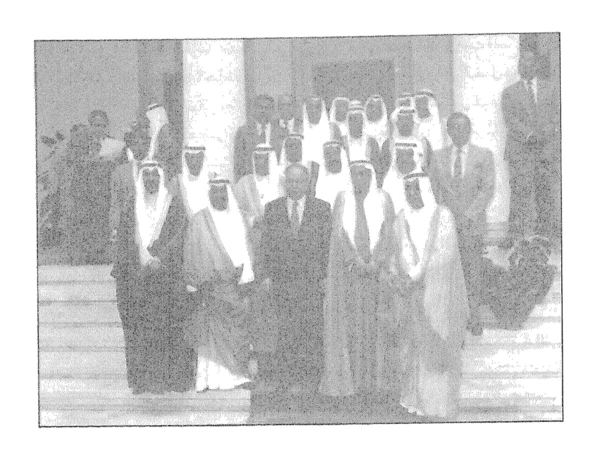
وينطلق الكلام سلسا من فم رئيس المجلس .. وفيما يتعلق بحماية كرامة المجلس فإن المجلس بوصفه السلطة التشريعية يجب أن تصان كرامته وأن تكون له هيبته، والموضوع هنا لايتصل بالجانب الشخصى للمجلس بل بالنظام نفسه باعتبار أن المجلس ركن ركين

فى النظام الدستورى، وكلما كانت للمجلس هيبته كلما دعم ذلك هيبة الدولة كنظام دستورى ويتطلب ذلك توفير المناخ الملائم لتحقيق التوقير اللازم للمجلس ومواجهة كل ما يمكن أن يثور ضده من ملاحظات قد تصل فى بعض الأحيان إلى درجة التشكيك ولهذا فإن المجلس لم يتردد مثلا عندما تصاعدت حملة التشكيك فى سمعة بعض أعضائه من التصدى لهذا الموضوع والتحقق من مدى سلامة موقف الأعضاء الذين تناولتهم الأقاويل، ونجح المجلس فى اخراج ثلاثة من الأعضاء، رُئى أن ظلالا كثيفة من الشك حول سلوكهم الاجتماعى تحول دون الاطمئنان إلى صلاحيتهم فى ممارسة اعمالهم البرلمانية الأمر الذى ينعكس فى نظر الرأى العام على هيبة المجلس ومكانته فى نفوس المواطنين وتعتبر وقفة المجلس فى هذا الشأن تاريخية فى نظامنا الدستورى لانه تجاوز مجرد ظاهر النصوص فيما يتعلق بشروط العضوية إلى وضع معايير وضوابط حول ما يجب أن يتوافر فى العضو من سلوك قويم، وقد تأسى المجلس بالمعايير التى يجب توافرها لدى القضاة لتقرير صلاحيتهم. ولاشك أن المبادئ التى ارساهامجلس الشعب فى هذا الشأن تدعم مكانته وتحفظ هيبته كمؤسسة دستورية لها اختصاصات خطيرة فى حياتنا السياسية.



- وماذا عن حماية كرامة النواب ؟

- إن كرامتهم جزء من كرامة المجلس نفسه والمجلس جزء من كرامة النظام الدستورى لذلك فأنا أعمل على توقير أعضاء المجلس وعدم السماح بالمساس بكرامتهم واحترامهم ودفع العراقيل التى يحاول البعض وضعها أمامهم لتقييد ممارستهم البرلمانية سواء من خلال ما يلاقونه من صعوبات فى دوائرهم الانتخابية أو عن طريق رفع الدعاوى الكيدية عليهم ومحاربتهم فى أرزاقهم وهى مهمة دقيقة وشاقة يحدث فيها توازن دقيق بين عدة أمور والمقياس فيها الصالح العام.



لقاء بين الدكتور فتحى سرور ورئيس المجلس الوطنى الكويتى وأعضاء المجلس الكويتى خلال زيارتهم لمصر .

ـ وتجرى الكلمات ويستمر الحوار ويكون السؤال التالى هو : أين نحن من الممارسة البرلمانية على مستوى العالم ؟

ـ موقفنا متقدم جداً فالظواهر السلبية التى نعانى منها مثل تغيب بعض النواب فى الجلسات أو التشاحن بالألفاظ كل ذلك موجود بل وبصورة أكثر بشاعة فى أكثر برلمانات العالم تقدماً . ونحن لا ينقصنا شئ من حيث المقومات التى تتيح الممارسة الديموقراطية فى أجلى صورها وكل ما نمر به هو صقل للتجربة وتعميق للخبرة، فالنائب يتميز فى البرلمان لا بقدر طلاقته وموهبته وقدرته على المناورة فقط إنما أيضاً بقدر وعيه السياسى وإدراكه وإحاطته الكاملة بمصالح حزبه ومصالح الوطن العليا وكل ذلك يتم تعميقه بالتجربة والممارسة وبالامكانات المتاحة ولاتوجد عوائق دستورية أو تشريعية أو تنفيذية تحول دون الممارسة فى أجلى صورها دائماً .. نحن بلد نعمل على إرساء التقاليد بما يتناسب مع ظروفنا وواقعنا الذى لا يتعارض اطاره العام مع أى انطلاقة

نحو الديموقراطية. ولهذا فإننا عندما ننشىء مركزاً للمعلومات ونحلل بيانات الحكومة كل هذا سلسلة من المحاولات لاحاطة النواب بالمعلومات التى تمكنهم من أفضل ممارسة للديموقراطية البرلمانية. تبقى بعد ذلك الممارسة الحزبية خارج المجلس فبقدر وعيها والالتزام الحزبى للأعضاء بقدر ما تكون الممارسة الديموقراطية داخل البرلمان فإن كل التقاليد الحزبية تنعكس بمزاياها وعيوبها على الممارسة الحزبية.. والمسيرة الديموقراطية لا يتحمل البرلمان وحده مسؤليتها وإنما يتحمل المسئولية معه الأحزاب والصحافة والنقابات والجمعيات بل الشعب كله، لأن كل هؤلاء عناصر فى منظومة واحدة تتكامل وعندما تترسخ التقاليد ويتعمق الوعى بالديموقراطية لدى الجميع فإن النظام الديموقراطى يكون فى أجلى صوره ولاشك أن الممارسة الديموقراطية داخل البرلمان تمثل قدوة حسنة لدى جميع عناصر المنظومة الديموقراطية فى الدولة.

وانتهى الحوار الممتع مع الشخصية البرلمانية الأولى فى مصر .. تلك الشخصية التى تحمل فى جنباتها حب الخير لكل الناس .. الشخصية التى تتوقد ذكاء وخبرة ومعرفة وثقافة .. الشخصية التى تتوق لأى تضحية من أجل صالح مصر وشعب مصر.





الحرفوش البرلمانى

ابن بلد بشهامته ورجولته وحبه للخير .. حول مكتبه كوكيل لمجلس الشعب الى دوار أو مصطبة .. يلتقى فيها النواب .. يدخلون اليه حاملين همومهم ويخرجون وقد حلت مشاكلهم . مارس العمل النيابى كنائب فلم يخش فى الحق لومة لائم فانتقد وساهم بأفكاره وقدم الكثير .. وانتقل الى كرسى وكيل المجلس .. فلم يتغير وظل حاملا لواء الاخلاص لشعب مصر عامة .. وابناء الاسماعيلية خاصة..

ومن يعرف أحمد ابو زيد عن قرب يعرف أنه عاشق للصداقة «وشلته» يعتبرها من "الحرافيش" لهذا فهو الحرفوش الأكبر .

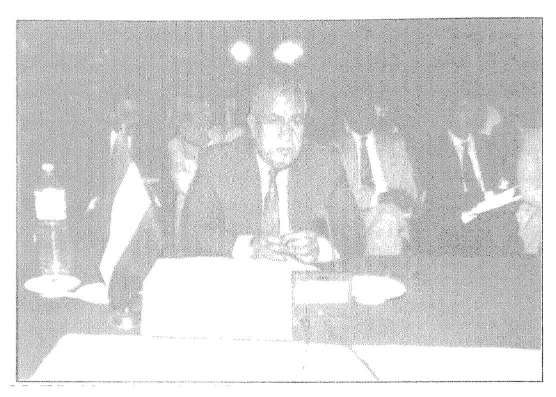
لو لم يكن أحمد ابو زيد ـ نائب الاسماعيلية ووكيل مجلس الشعب ـ سياسياً مخضرماً ـ لربما كان لاعب كرة قدم مشهوراً .. أو مدرباً يتولى مهمة فريق كبير .. بعد اعتزاله اللعب مع فريق الاسماعيلي فى بداية الستينات .. لكن من حسن الحظ .. كسبته السياسة .. ولم تخسره الرياضة .. وهو فى كل الأحوال يقود مع الدكتور فتحى سرور والدكتور عبد الأحد جمال الدين .. الفريق الأكبر .. مجلس الشعب ..

لقد كانت نكسة ١٩٦٧ بالنسبة لأحمد أبو زيد نقطة تحول فى حياته .. وقتها اندفع وأبناء جيله من الشباب للدفاع عن الأرض خلال حرب الاستنزاف .. كان واحداً من أفراد المقاومة الشعبية .. بعدها كان من الطبيعى أن يمارس السياسة بتلقائية .. فقد كان حملة السلاح يقومون بكل الأدوار .. ويتحملون كل المسئوليات .. إليهم يلجأ المواطنون .. وعليهم يقع عبء حل المشاكل فى مختلف صورها .

التجربة الأولى

فى عام ١٩٦٨ رشحه زملاؤه لعضوية مجلس الأمة .. كان الشباب ساخطاً يطالب بالتغيير وإبعاد قادة الهزيمة .. وفازت القائمة التى كان ضمنها اسم أبو زيد .. لكن "الكبار" .. لم يعجبهم هذا الفوز .. ودخلت القائمة فى حسابات معينة .. تغيرت خلالها النتيجة .. وعاد الشباب ومنهم أبو زيد إلى الوحدات الأساسية فى القواعد ..

يقول أحمد أبو زيد : كانت تجربة استفدت منها .. بعدها انطلقت أنا وزملائى لخدمة الجماهير من خلال العمل العام .. وحققنا الانتشار داخل الاسماعيلية واتسعت دائرة معارفنا .. وأصبحنا قيادات طبيعية للشباب ..



أحمد أبو زيد وكيل مجلس الشعب وأحد نجوم إجتماعات الأتحاد البرلمانى الأفريقى .

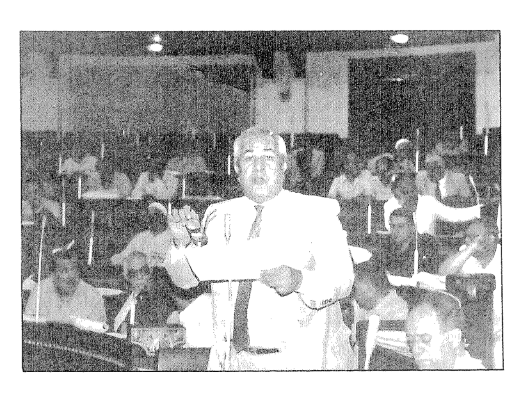
بعد ذلك التحقت بدورة معهد إعداد القادة .. ثم عملت فى التوجيه السياسى وتوليت مسئولية أمانة الدعوة والفكر بالاسماعيلية .. وفى الفترة من بداية السبعينات وحتى عام ١٩٧٩ توليت مسئولية .. وكيل المجلس المحلى للمحافظة .. تخلل ذلك انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ .. وقتها أجمع الشارع السياسى على ترشيحى .. إلا أن الظروف حالت دون هذا الترشيح .. فقد كان من رأى المهندس عثمان أحمد عثمان .. كبير الاسماعيلية ومرشح الفئات وقتها .. أن يكون مرشح العمال من القنطرة شرق .. وهو ما حدث بالفعل .. لكن فى عام ١٩٧٩ .. فرضتنى الجماهير مرشحاً .. وانتخبت مع المهندس عثمان كمرشح عن العمال .. وفى نفس الوقت كنت أمين مساعد الحزب بالإسماعيلية والقائم بعمل الأمين العام وهو- المهندس عثمان ..

يسترسل أحمد أبو زيد فى رواية تجربته البرلمانية .. يقول : كنت حريصاً فى ممارستى للعمل البرلمانى على "احترام نفسى" .. لم أطلب أى شىء لنفسى .. بل لم أكن أدخل حجرة رئيس المجلس إلا لأمر ضرورى وظللت طوال مدة عضويتى لم أسافر ضمن وفود المجلس .. ومع ذلك لم أكن أطالب بالسفر .. أو حتى "أفتح الموضوع" .. كما كنت أحاول أن تكون انتقاداتى موضوعية .. لا أجامل أحداً .. وبالتعبير السياسى .. كان "خطى معتدل" .. وتعبيرى عنه واضحاً ..

إهتمامى كان يتركز على القضايا الاقتصادية .. والتنمية والاستثمار .. بجانب مناقشة القوانين بصفة عامة .. والتى تتعلق بالحريات والتقاضى بصفة خاصة .. ومن أهم القضايا الجماهيرية التى أثرتها فى المجلس .. طلب إحاطة تقدمت به للحكومة .. حينما نزلت السيول على الاسماعيلية .. وبناء على مناقشتى .. قرر المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء أن يجتمع مجلس الوزراء فى الاسماعيلية لدراسة المشاكل التى نجمت عن السيول على الطبيعة .. وقام المجلس فعلاً بزيارة الاسماعيلية .. وكان ذلك مكسباً كبيراً لأهالى الاسماعيلية حيث تم حل المشاكل على الطبيعة ..

بالمناسبة لقد كان المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين من أفضل رؤساء الوزارة .. كان أسلوبه فى العمل فريداً .. وكان قادراً على اتخاذ القرار .. وعلى وعى بكل شىء .. كان يحترم النواب .. وكنا نشعر أنه قريب من كل واحد منا .

أيضاً الدكتور عاطف صدقى .. رئيس الوزراء الحالى يعد من أصحاب البصمات الكبيرة فى تاريخ مصر بما حققه من إنجازات اقتصادية .. ويعتبر من أكثر المسئولين استجابة لحل المشاكل الجماهيرية .. والإنسانية ..



كلمة الحق ينطقها أحمد أبو زيد تحت القبة دائماً .. سواء حينما كان عضواً .. أو وكيل للمجلس .

ويعود أبو زيد .. لاستكمال رواية تجربته .. يقول : من المواقف التى أذكرها تحت القبة .. حينما كان المجلس يناقش قانون الاستثمار .. وقتها تقدمت باقتراح يساهم فى رفع القيود التى يعانى منها المستثمرون .. خاصة أننا كنا فى بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادى .. لكن المرحوم الدكتور رفعت المحجوب أصر على أن يشرف الجهاز المركزى للمحاسبات على حسابات شركات الاستثمار - وصمم على رأيه .. ونجح فى أن يحصل على موافقة المجلس .. وأصبح الجهاز المركزى للمحاسبات الذى يمثل اتجاهاً اشتراكياً .. يشرف على حسابات شركات استثمارية انفتاحية .. وأدى ذلك إلى نتيجة عكسية من القانون !!.. فأصيب أصحاب الأعمال بالاحباط .. واعتبرت وقتها أننا خسرنا معركة هدفها صالح الاقتصاد القومى .. لم يكن يجب أن نخسرها ..

لقد كان أبو زيد نائباً نشيطاً .. ومشاغباً .. يصر على طلب الكلمة .. ولا يتنازل عن حقه فى ذلك .. لكنه الآن قليل الكلام .. يستمع كثيراً فى مقعده كوكيل للمجلس .. وهو يعلل ذلك قائلاً : إننى أحرص على عدم مزاحمة زملائى فى طلب الكلمة .. وأختار الموضوعات التى تتطلب إسهاماً منى .. وإذا كنت من قبل لا أتنازل عن حقى فى طلب الكلمة .. فذلك .. لأن الكلام تحت القبة كان يحتاج إلى "واسطة" .. لرئيس المجلس .. حتى يأذن به ..

أما الآن .. فقد حدث تغيير كبير .. فمساحة الحرية زادت .. وزاد عدد المتكلمين .. ويحرص مكتب المجلس على التواصل مع النواب .. فهم بالنسبة لنا القاعدة العريضة .. ونحن نسعى لأن نكون محل رضاهم بغض النظر عن التوجه الحزبى .. لقد عاصرت ٤ رؤساء لمجلس الشعب .. ويهمنى أن أشيد بالدكتور فتحى سرور وأسلوبه فى قيادة مجلس الشعب .. فهو يحرص على كرامة النواب .. وبدلاً من الواسطة فى طلب الكلمة أو إدراج الأسئلة وطلبات الاحاطة .. أصبحت الفرصة متاحة للجميع .. خاصة الوجوه الجديدة .. أو الذين لا يتكلمون فنحن نحاول الاستفادة منهم من خلال آرائهم التى يدلون بها فى مناقشاتهم .. وهذا فى رأيى هو فن إدارة الجلسة .. لأننا بذلك نصل إلى القرار الأقرب إلى الصواب .. رغم أن اتباع هذا الأسلوب يرهقنا تماماً .. وأصبحت الأغلبية .. عند أخذ القرار .. أغلبية بالفعل .. !!

أيضاً اهتممنا بجوانب أخرى تمس العمل البرلمانى .. منها مشاكل النواب المادية .. وسفر الوفود البرلمانية .. فقد كان عدد الذين يسافرون طوال الفصل التشريعى لا يزيد على ٤٠ نائباً بأى حال .. لكن حتى الآن سافر خلال الدورتين الماضيتين حوالى ٧٠ نائباً .. ونأمل أن يزيد العدد إلى ٣٠٠ نائب مع نهاية الفصل التشريعى .

لقد أصبحت العلاقة بين النواب ومكتب المجلس مفتوحة .. فنحن نستمع للجميع ومكتبى يعتبر "دوار المجلس" .. فهو ملتقى كل النواب .. الذين أعتقد أن لى معهم جميعاً علاقة طيبة .. لأن مفهومى للعمل يعتمد على أساس احترام الزمالة .. والنظر للأمور من منطلق أننى فى خدمة الزملاء وتيسير أدائهم للعمل .. والبعد نهائياً عن النظر من منطلق أننى وكيل للمجلس .

لكن هناك بعض الأمور التى تضايق أحمد أبو زيد .. خلال وجوده على المنصة .. يقول أهمها : .. عندما أشعر أن الموضوع المطروح "استوى" .. وحصل على حقه من المناقشات .. بينما أصوات تطالب بأخذ الكلمة .. فى هذا الوقت بالذات أوازن بين من يطلبون الكلمة .. وبين من يطالبون بإغلاق باب المناقشة .. بما لا يفقدنى أيا من الطرفين ..

كما يضايقنى أيضاً إلحاح النواب فى الحديث مع الوزراء خلال الجلسة .. فهذا يعطل العمل .. كما أن المنظر العام يكون مؤسفاً .. وعندما أنبه بعض الزملاء لما يحدث منهم .. فإنهم يغضبون .. وكأنى .. مخطىء !



جولة على الطبيعة لدراسة موقع قرية مرحبا .. حيث تم وضع أخطر وأدق تقرير شهده مجلس الشعب .

ومن صفات الجالس على المنصة .. يقول أحمد أبو زيد : سرعة البديهة .. وسعة الصدر .. وأهم ما أحرص عليه .. كرامة النائب ..

إذا كان لأحمد أبو زيد باع كبير فى السياسة .. فهو أيضاً قارئ ممتاز .. استوعب مؤلفات طه حسين والعقاد ومحمد حسين هيكل .. وعبد الرحمن الشرقاوى .. وأهم المجالات التى يهوى القراءة فيها .. التاريخ بصفة عامة .. والتاريخ المعاصر لمصر بصفة خاصة .. والكتب السياسية والدينية والعسكرية .. كما شارك أبو زيد فى تأليف كتاب عن الاسماعيلية تناول تاريخها منذ العصر الفرعونى ..

أما ما يعتز به أبو زيد .. فهى "شلته" .. التى يعتبرها "حرافيش" .. بشكل آخر .. وهو يضحك عندما يقول : أنا حرفوش .. وأصدقائى حرافيش .. لا نترك بعضا ليلة واحدة .. فاللقاء بيننا يومى .. مهما كانت الظروف .. وأنا أحرص على هذا اللقاء .. سواء كنت فى القاهرة أو الاسماعيلية .. نتناول العشاء معاً .. ونحكى .. ونضحك .. ويشعر كل منا أنه يغسل همومه فى هذا اللقاء .. وفى صباح اليوم التالى .. نكون قد جددنا نشاطنا.

بقى أن نذكر .. أن لأحمد أبو زيد ثلاثة أبناء .. هالة حاصلة على بكالوريوس التجارة ـ قسم العلوم السياسية ـ .. أميرة .. طالبة بهندسة القاهرة .. ومحمد بالاعدادية .. وهم على درجة من الوعى .. تجعلهم يتابعون قضايا المجتمع بفهم، كما يتابعون نشاط أبيهم .. ويناقشونه فى القضايا العامة .



ظاهرة اسمها الشاذلى

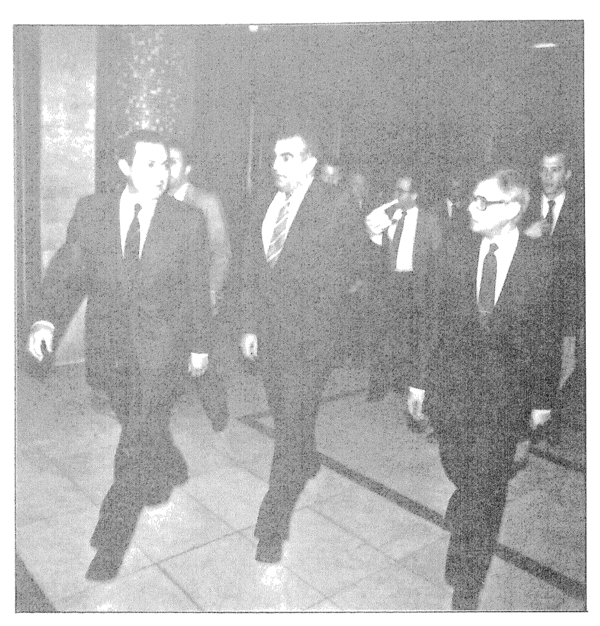
خاض ٨ انتخابات وامتدت فترة نيابته الى ٢٧ عاما .. رقم قياسى لم يحققه غيره .. تبوأ العديد من المناصب السياسية، ورغم صغر سنه فى كل منصب تولاه فإنه اثبت جدارته .. هذه الشخصية فريدة فى نوعها استطاعت بفضل سلوكها أن تعيش أحداث ثلاثة عصور دون أن تمس أو تخدش . من ميزته أنه يعمل فى صمت ويضحى من أجل عمله بكل شىء حتى أصبح مايسترو الحياة الحزبية .

بـعـد ٢٨ عاماً تحت القبة .. مازلت أتعلم على الطريق .. أكتسب كل يوم خبرة جديدة .. أشعر أننى أسير فى الطريق السليم .. إلى الأفضل .. هذه الكلمات يؤمن بها كمال الشاذلى .. السياسى الناضج المخضرم .. الذى يمارس السياسة بـ "حرفنة" .. لدرجة أهلته لأن يعاصر كل مراحل ثورة يوليو منذ قيامها .. وحتى الآن .. وكان عضواً فى كل تنظيماتها .. هيئة التحرير .. فالاتحاد القومى .. ثم الاتحاد الاشتراكى .. ثم المنابر والأحزاب .. وقد احتفظ خلال هذه الفترة الطويلة التى شهدت مصر فيها ثلاثة عصور .. باستقامة تصرفاته .. ونزاهة سلوكه مما جعله محل ثقة فى كل الأوقات ..

بدأ كمال الشاذلى حياته السياسية أثناء فترة الدراسة بالجامعة .. التى تبلور خلالها هدفه، وتحدد فى أن يكون نائباً عن الشعب يمثله فى البرلمان .. لقد كان بقية زملائه يحلمون بالوزارة .. أو بغيرها من المناصب .. لكنه صاحب مبدأ و هدف .. فتمثيل الشعب بالنسبة له .. غاية وأمل .

تمرس الشاذلى رغم صغر سنه فى العمل السياسى قبل دخوله مجلس الأمة .. كان عضواً فى المؤتمر العام خلال فترة الاتحاد القومى .. ثم انتخب عام ١٩٦٠ عضواً فى مجلس محافظة المنوفية فى أول تشكيل للمجالس المحلية .. وانضم بعد ذلك للاتحاد الاشتراكى ..

فى عام ١٩٦٤ جاءت الفرصة لكى يحقق الشاذلى حلمه .. وكان قد أكمل سن الثلاثين .. ففى هذا العام أجريت انتخابات مجلس الأمة .. وخاض الشاذلى الانتخابات بمساندة أبناء دائرته خاصة من الشباب .. ورغم أن منافسيه كانوا أكبر منه سناً .. فإنه استطاع أن يحقق فوزاً ساحقاً .. بعد أن التف حوله الشباب .. واكتسب ثقتهم وحبهم .



الشـاذلى أمين تنظيم الحزب الوطنى يرحب بالرئيس مبارك خلال أحد الإجتماعات الحزبية، ومعهما صفوت الشريف وزير الإعلام .

فى بداية عضويته بالمجلس .. شارك الشاذلى .. الرئيس الراحل السادات (الذى كان رئيساً للمجلس) فى المنصة .. فقد جلس بجواره بحكم أنه أصغر الأعضاء سناً .. وكانت سعادته عظيمة .. كما انتخب سكرتيراً للجنة الشباب التى زارت كل أنحاء الجمهورية لحل مشاكل الشباب وتشجيعهم على المشاركة فى العمل السياسى ..

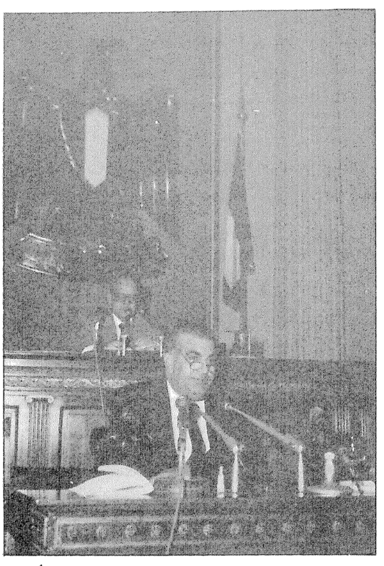
يقول الشاذلى عن هذه المرحلة .. داخل مجلس الشعب : لقد كانت مرحلة التنظيم الواحد، وهو الاتحاد الاشتراكى الذى كان يضم تحالف قوى الشعب العامل ..

ويخطىء من يظن أن الحوار الديمقراطى كان معدوماً فى تلك الفترة .. لا .. بل الصحيح أنه كان هناك حوار فى كل مكان .. ومجال .. داخل التنظيم نفسه .. أو داخل مجلس الأمة .. أو فى اللجان .. وكانت المناقشات ساخنة جداً تحت القبة خاصة فى بيان الحكومة .. بل حدث مرة أن اختلف المجلس مع أحد وزراء الرى .. وترك السادات المنصة ونزل إلى مقاعد الأعضاء ليعارض الوزير .. وبعدها قام الرئيس عبد الناصر بإقالة الوزير .

لقد كان التنظيم الواحد مناسباً لفترة البداية فى الثورة .. وكان التطور الطبيعى بعد ذلك .. وجود المنابر .. ثم الأحزاب .. فهذا طبيعى ولا بد أن يحدث .. لكن يهمنى أن أشير إلى أن معظم القيادات الموجودة فى كل الأحزاب حالياً .. كانت كوادر تمارس العمل داخل الاتحاد الاشتراكى ..

أما الآن فقد اتسعت مساحة الديمقراطية بشكل عام .. والمناخ نفسه .. ديمقراطى .. والممارسة تتم بمستوى عالٍ لا يقل أبداً عما يحدث فى البرلمانات الأوربية.. وقد زرناها كثيراً .. فلدينا حرية أوسع فى تناول الموضوعات .. وأصبح هناك الاستجوابات التى من حق الجميع أن يتقدم بها .. وكل هذا يوضح أننا سائرون فى الطريق الصحيح ..

لقد خاض كمال الشاذلى على مدار ٢٨ عاماً انتخابات مجلس الشعب ٨ مرات .. كان له خلالها باع طويل فى الممارسة والمشاركة .. ورغم صغر سنه فقد كان له مكانة دائماً .. يتذكر الشاذلى عندما قابله الرئيس عبد الناصر .. واستمر اللقاء ساعة كاملة .. دار الحوار خلالها حول مشاكل الشباب، وفى النهاية أخبره ناصر بأنه اختاره أميناً للاتحاد الاشتراكى بالمنوفية .. مؤكداً أنه سعيد بوصول عناصر شبابية من أبناء الثورة إلى مجلس الأمة وطلب منه أن يضع نصب عينيه مصلحة مصر أولاً وأخيراً .. والعمل على حل مشاكل الشباب لأنهم رجال المستقبل ..



كمال الشاذلى يلعب دور المايسترو داخل المجلس بصفته زعيماً للأغلبية .

وكان أصغر أمين للاتحاد الاشتراكى - ٣١ سنة - وقام الشاذلى بجهد جبار وعقد آلاف اللقاءات فى قرى المنوفية - لكى يجمع الجماهير حوله .

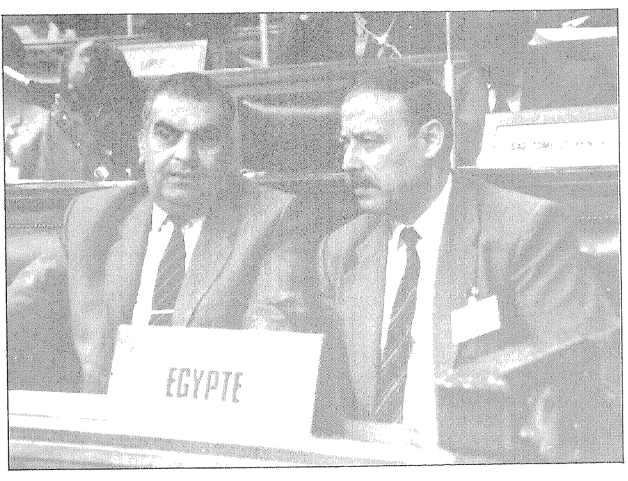
كما يتذكر عندما طلب السادات - وكان رئيساً لمجلس الأمة ونائباً عن المنوفية - من المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين .. وكان نائباً عن المنوفية أيضاً .. أن يتنازل لكمال الشاذلى عن رئاسة المجموعة البرلمانية للمنوفية بعد أن تم تعيينه أميناً للاتحاد الاشتراكى بالقليوبية .. ووافق الدكتور فؤاد .. وأصبح الشاذلى رئيساً للمجموعة ..

لقد شارك الشاذلى ومعه نواب المنوفية فى ثورة التصحيح ضد مراكز القوى رغم أن رئيس المجلس فى ذلك الوقت كان المرحوم الدكتور لبيب شقير .. وهو من المنوفية أيضاً .. واختلف النواب معه .. لكنه ترك لهم حرية اتخاذ قرارهم ..

لقد استمر كمال الشاذلى عضواً بمجلس الشعب .. لفترة لم يحققها إلا ٤ نواب فقط .. لكنه أبرزهم .. فهو مايسترو الحزب الوطنى المحنك .. الذى يدير الحركة تحت القبة فى مقاعد الأعضاء .. والذى يمكنه بكلماته أن يغير من اتجاه المجلس .. لاقتناع زملائه بمواقفه وثقتهم فى قيادته ..

إن ظاهرة كمال الشاذلى يندر أن تتكرر .. وهو يعلل استمراره طوال هذه المدة .. وخلال مختلف العصور بأنه لم ينفصل لحظة واحدة عن أبناء دائرته .. وأنه يلعب السياسة بنظافة .. ويراعى الله فى كل قرار يتخذه .. وأنه لم يحاول يوماً أن ينضم لفريق ضد فريق .. وبفضل عناية الله فقد ارتدت سهام كثيرة أطلقت عليه إلى صدور مطلقيها .. لأن الشاذلى يؤمن بالمثل القائل "إمشى عدل .. يحتار عدوك فيك" ..

لقد توج الرئيس حسنى مبارك جهود كمال الشاذلى تحت القبة بعد مرور ٢٥ عاماً على وجوده بالمجلس .. بأن منحه وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ..



الشاذلى نجم من نجوم المؤتمرات الدولية وفى الصورة معه أمين عام إتحاد البرلمانات العربية .



"عندليب"
الشباب والرياضة

* هناك رجال إذا لمسوا أى شىء تحول إلى ذهب وهناك رجال إذا كلفوا بمهام كان النجاح حليفهم .. وعبد المنعم عماره من الصنف الثانى .. فقد كان نائباً فى البرلمان، فلمع وأصبح نجماً ساطعاً فى عالم البرلمان وعين محافظاً فكانت له صولات وجولات وذاع صيته كأحسن محافظ انجبته مصر .. وأمسك بزمام الشباب والرياضة فإذا بالحياة تدب فى هذا القطاع ونسمع لأول مره عن استراتيچية جديدة تهتم بالإنسان المصرى منذ طفولته ..

الغريب أن الصدفة البحتة لعبت دوراً هاماً فى حياة "عندليب الشباب والرياضة" ليصبح الآن من نجوم العمل الناجح .

فى أحد أيام شهر نوفمبر ١٩٧١ أصيب عبد المنعم عماره بالملاريا وكان وقتها موظفاً بمديرية الشباب بالاسكندرية. أحضرت إليه السيدة قرينته الصحف وهو على فراش المرض يعانى من رعشة الملاريا .. وأخذ يتصفح الجرائد فإذا به يقرأ قرار الرئيس أنور السادات بتعيينه عضواً بمجلس الشعب وكان وقتها يجرى تعيين نواب الإسماعيلية والسويس وبور سعيد حيث كانوا مهجرين .

لم يصدق عينيه .. هل هى آثار الملاريا أم حقيقة يشاهدها .. واكدت له السيدة قرينته أن ما يقرأه صحيحاً ومؤكداً فى كل الصحف. ولأنه كان مريضاً فقد فاتته جلسة الافتتاح، وحينما تم له الشفاء وتوجه إلى مبنى مجلس الشعب منعه حرس المجلس من الدخول ظناً منهم أنه طالب جامعى يريد أن يقتحم المجلس حتى أظهر لهم بطاقته الشخصية وكان وقتها فى الرابعة والثلاثين من عمره .

وينضم عبد المنعم عماره إلى لجنة الشباب ليصبح أمين سر اللجنة وعضواً بلجنة الاقتراحات والشكاوى ولجنة العلاقات الخارجية .. وبسرعة البرق يلمع اسم عبد المنعم عماره لما أثاره من موضوعات هامة تحت القبة، ومنذ اللحظة الأولى لفترة نيابته وضع مشاكل المهجرين على قمة اهتماماته فقد كانوا يمرون بأسوأ فترات حياتهم .. اناس خرجوا من بيوتهم وهجروا فى شتى المحافظات وعاشوا سنوات يعانون من مشاكل السكن وقلة الموارد وسوء الحالة الاجتماعية التى يعيشون فى ظلها .. وأذكر يوماً أن الدكتورة عائشة راتب - وكانت وزيرة الشئون الاجتماعية وقتها - قالت كلمات أمام عبد المنعم عماره عن المهجرين ولم تعجبه هذه الكلمات حينما شم منها رائحة هجوم عليهم .. فإذا به ينفجر فى وجهها وبثورة الشباب واندفاعه تخرج منه كلمات جارحة لها مدافعاً عن المهجرين ابناء بور سعيد والسويس والإسماعيلية دون تفرقه مؤكداً لها ان هؤلاء



عبد المنعم عماره سعادته وحياته كلها يجدها وسط الشباب والطفولة .

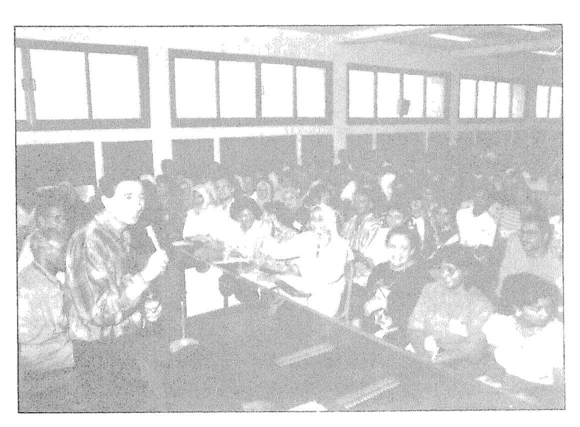
الناس هم الذى افتدوا الوطن بأرواحهم وهم ضحية العدوان الإسرائيلى والعدوان الثلاثى وأنهم أولى الناس بالرعاية والعناية، لهذا لم يكن غريباً أن يرشحه نشاطه الزائد وحماسه الشديد للمهجرين أن يصبح أصغر أعضاء مجلس الشعب رئيساً للجنة المهجرين .. وكانت هذه فرصته لكى يحقق لهم بعض المكاسب خاصة أن رئيس المجلس فى ذلك الوقت حافظ بدوى كان يشغل منصب وزير الشئون الاجتماعية لسنوات وكان متعاطفاً مع مشاكل المهجرين .. وفى عهده ظهرت التشريعات والقوانين التى انصفت المهجرين .

وكانت هذه الفترة هى الفترة الذهبية التى عرف فيها عبد المنعم عمارة ليس كنائب للإسماعيلية انما كنائب عن منطقة القناة كلها فهو كنائب وكرئيس للجنة المهجرين كان عليه أن يطوف كافة المحافظات وأن يناقش مشاكل المهجرين فى كل محافظة وأن يطلب من المحافظين حل هذه المشاكل وتوالت التقارير الهامة فى مجلس الشعب التى تطالب بحل هذه المشاكل .

وخلال ٥ سنوات قضاها عبد المنعم عماره نائباً داخل البرلمان لم ينس لحظة واحدة رغم اهتمامه بمشاكل المهجرين .. حبه الوحيد وعشقه الدائم وهو الشباب، لهذا كان أحد أعمدة لجنة الشباب فى عصرها الذهبى وكان يرأسها فى ذلك الوقت الدكتور محمود القاضى حيث خرج إلى النور قانون الهيئات العاملة للشباب والذى اعطى مزايا للهيئات

العاملة فى مجال الشباب والرياضة. ولأنه كان نائباً غير عادى فقد سافر مع الوفود البرلمانية للخارج كواجهة مشرفة لمصر، فزار مع سيد مرعى سويسرا وحضر مهرجان الشباب فى المانيا وكان معه وقتها عبد الحميد حسن وإيهاب مقلد وممدوح فوده .

ويكمل مجلس الشعب مدته وهو أول مجلس نيابى فى تاريخ مصر يكمل مدته التشريعية فى ذلك الوقت .. وتأتى الانتخابات وكان لعبد المنعم عماره أرضية واسعة وشعبية جارفة وحب جماهيرى فلم يكن قد مضى سنوات على عودة المهجرين الى بلادهم ولم تكن الجماهير قد نست بعد ما بذله النائب الشاب لهم .. وفوجىء الجميع بامتناعه عن ترشيح نفسه مؤيداً ترشيح المهندس عثمان أحمد عثمان نائباً للإسماعيلية وهو موقف كان مثار تعليقات الناس كلها ويكشف عبد المنعم عماره عن سر هذا الموقف فيقول لقد تنازلت له عن قناعة فهو أمين الحزب فى الإسماعيلية فضلاً عن أنه كان بحكم قربه للرئيس أنور السادات أقدر واكثر نفعاً للإسماعيلية ولأهالى الاسماعيلية عنى خاصة فى المشاكل الكبيرة .. وقد أصرت بعض الجماهير أن أدخل الانتخابات ولكنها كانت مدفوعة بحبها لى عاطفياً إلا انى فكرت وقتها منطقياً ونظرت الى مصالح الإسماعيلية التى اعشقها .. واعلنت تأييدى لترشيح عثمان أحمد عثمان حتى نجح .



شباب وشابات مصر الشغل الشاغل لعبد المنعم عماره .. كيف يسعدهم ويمنحهم الأمل فى حياة أفضل .

ولم يختف نجم عبد المنعم عماره رغم تعيينه رئيساً لمجلس إدارة شركة نقل بالإسماعيلية ولكن النجم نجم مهما حدث .. فقد عاد نجم عبد المنعم عماره إلى اللمعان مرة أخرى عام ١٩٧٨ عاد كمحافظ للإسماعيلية ومنذ تلك اللحظة شهدت الإسماعيلية ثورة إدارية وثورة شبابية وثورة جماليه وثورة فى النظافة والحدائق والإسكان والنوادى والمهرجانات والعمل الشعبى ثورة اعلنها خريج مدرسة مجلس الشعب على كل شىء .

واعتمد على الشباب فى كل شىء، اعتمد عليهم فى إنشاء الملاعب المفتوحة فى الشوارع، فى انشاء أسر أصدقاء السائح .. أسر داخل المدينة .. مجلات ماستر بلغ عددها ٢٢ مجلة فى ميادين الإسماعيلية. وأصبحت الإسماعيلية محط انظار العالم ووصلت شهرة المحافظ إلى الآفاق واستمر من نجاح إلى نجاح حتى يناير ١٩٩١ .

يقول عبد المنعم عماره لقد تعلمت الكثير من فترة نيابتى كنت اعمل وأنا محافظ وكأنى مازلت عضوا بمجلس الشعب. كنت اعمل مع الجماهير ووسطهم لأنى أؤمن بالعمل الشعبى ونجحت كمحافظ لأنى "سيست" العمل التنفيذى وأصبحت قادراً على التعامل مع الجماهير بسهولة فدانت لى الامور. حقاً ان مدرسة مجلس الشعب التى تخرجت فيها مدرسة سياسة يشعر اى خريج فيها بأهمية الجماهير وكيفية التعامل معها . وبالطبع لن أنسى تلك الفترة التى عملت فيها كأمين تنظيم حزب مصر وهو الحزب الحاكم فى ذلك الوقت .. لقد عملت مع قادة سياسيين عظام أمثال المرحوم فؤاد محيى الدين ومحمد حامد محمود ومحمود أبو وافيه واشتركت معهم فى المطبخ السياسى وكنا نخطط حزبياً وسياسياً على مستوى كل المحافظات .

وتمر الأيام وتختار القيادة السياسية عام ١٩٩١ ابنا من ابناء وزارة الشباب رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة. وجاء اختيار عبد المنعم عماره لهذا المنصب موفقاً للغاية فهو كما أطلقوا عليه فى مجلس الشعب "عندليب الشباب والرياضة" لان الرياضة والشباب جزء من تركيبة حياته، فمع الرياضة هو رياضى منذ صغره حتى هذه اللحظة لعب فى حوارى وشوارع الإسماعيلية ثم فى المدرسة الثانوية حتى اختير فى منتخب جامعة القاهرة ثم منتخب القوات المسلحة ثم فى المنتخب القومى للكرة الطائرة .. لهذا فهو يؤمن بالرياضة كجزء من تركيبته الشخصية وله أحلام كبيرة بالنسبة للشباب ولصناعة الابطال .. وقد تسلم عمله رئيساً لجهاز الشباب والرياضة ليواجه تحدياً كبيراً وهو إقامة الدورة الأفريقية بعد ٦ أشهر من توليه مهمته .. وراهن الجميع على أن الدورة هى نهاية المطاف بالنسبة له وأن الفشل سيكون من نصيبه .. ولكن عماره يهوى ركوب الصعاب والتحديات - وهذه هى تركيبته - وعلى الفور شكل اللجان وواصل العمل ليل نهار



صورة تاريخية نادرة للرئيس الراحل / أنور السادات وبجواره عثمان أحمد عثمان ومشــهور أحمد مشــهور .. وعبد المنعم عماره محافظ الإسماعيلية فى ذلك الوقت .

وجرى وراء الاعتمادات .. واشرف على عمليات استكمال المنشآت واعد الترتيبات وأقيمت الدورة وسط دهشة الجميع وفى موعدها وبنجاح ساحق شهد له العالم كله وعقب الدورة الافريقية مباشرة بدأ عماره فى وضـع استراتيچية جديدة، تقول الشباب قبل الرياضة. ان الشـبـاب فى رأيه هو المسـتقبل، فمن كل ٥ أفراد فى مصـر ٤ شـباب وبكل أسف رياضة المسابقات تستهلك كل أمكانيات الدولة رغم أننا لم نحصل على بطولات تذكر منذ الستينيات ولم نحصل على ميدالية واحدة إلا فى الچودو التى حصل عليها محمد رشوان وتعتبر أغلى ميدالية فى العالم فقد تكلفت مليونا ونصف مليون جنيه .

لهذا فـإن اسـتـراتيـچيـة عمـاره الجديدة تحلم بصنع البطل .. كيف ؟ لقد أصـبـحت الرياضـة علما لهذا شكل عماره لجانا علمية لكيفية الاهتمام بالناشئين، لجان علمية فى كل لعـبـة .. واعـادة نظام الكشـافين فى كل اللعـبـات ولكن باسلوب جـديد علمى .. استراتيچية تعتمد على ان نجعل الرياضة سلوكا للشعب المصرى كله وخاصة الاطفال .. ثم العمل مع الشباب الذى يتطلع الى المثالية حتى لا يكون لديه أى فراغ عقلى لهذا لابد من الاكثار من الاندية والملاعب لانها أمن قومى. وسيحمل لنا المستقبل القريب الكثير من الافكار من أجل الشباب .

قلت لعبد المنعم عماره خريج كلية الآداب قسم الاجتماع عام ٥٩ والحاصل على ماجستير عن العلاقات السعودية الامريكية والدكتوراه عام ٩٠ عن زيادة مديونيات العالم الثالث وتأثيرها على صنع القرار. قلت له كنت عضوا بمجلس الشعب تحاسب المسئولين .. واليوم تقف كمسئول أمام النواب للمحاسبة ايهما تفضل ؟ ويضحك عماره .. عضوية مجلس الشعب متعة خاصة إذا قام النائب بواجبه فى المساءلة وطلب الإحاطة وبموضوعية لخدمة الجماهير .. أما أن تكون وزيراً وتجلس أمام النواب للمساءلة فإن لها هيبة ولابد للوزير أن يكون متمكناً حتى يستطيع أن يقنع النواب .. المهم أن العمل السياسى كله لذة ومتعة ومشقة ورسالة إذا خلصت النيات .



للرياضة نصيب فى تركيبة عبد المنعم عماره .. وهنا يسلم إحدى بطلات مصر ميدالية .



الظالم والمظلوم !!

قصة أغرب من الخيال .. قصة نائب أبطلت عضويته فى مجلس الشعب بعد أن منحته الجماهير ثقتها باكتساح . ولم يكن سبب إبطال العضوية خطأ ارتكبه النائب أو تزويراً قام به، إنما كما قيل : لوجود أخطاء ارتكبها القضاة المشرفون على الانتخابات !

ولعبت الصحافة دوراً كبيراً فى تشويه سمعة النائب من أجل عيون مقدم الطعن .. فادعت انه رشا القضاة وأنه متهرب من الضرائب .. وأنه .. وأنه .

ولأول مره فى تاريخ الحياة البرلمانيه يتحمس المجلس فى إبطال عضوية نائب والأغرب من ذلك تثبيت عضوية زميله فى الدائرة رغم أن الظروف واحده !

ويتحدى الرجل الجميع ويمتنع عن دخول انتخابات الاعادة ويعلن انه لا يحتاج الى الحصانة البرلمانية لكى يتحصن وراءها . وتحدى أن تثبت عليه أية تهمة مما ادعوها . وهكذا عاقبوا المجنى عليه . ولم يعاقبوا الجانى .

تعثـر فتـرة عضـوية بدر الدين خطاب لمجلس الشـعب أقصـر فتـرة نيابة فى تاريخ الحياة البرلمانية فى مصر، لقد أبطلت عضويته وهو مازال - كما يقولون - فى شهر العسل البرلمانى .. بدأت قصته حينما خاض المعركة الانتخابية فى عام ١٩٩٠ كمستقل عن دائرة النزهه .. وكانت المرة الأولى التى يخوض فيها الانتخابات وسط ٢٠ مرشحا من بينهم الدكتور حمدى السيد .. وكانت النتيجة اكتساحاً شعبياً على كافة منافسيه وبأغلبية ٨٢٤٣ الف صوت ودخل مجلس الشعب كنائب لدائرة النزهه فئات ومعه النائب محمد محمود رجب كعامل . ومثله مثل أى عضو نجح فى الانتخابات تقدم خصومه ضده بطعن . وهى ظاهرة شائعة فى مصر . فمعظم الدوائر قدمت فيها طعون .. حتى الدكتور فتحى سرور الذى انتخب رئيسا للمجلس قدم ضده طعن وأيضا الدكتور عبد الاحد جمال الدين وكيل المجلس .. وكمال الشاذلى زعيم الاغلبيه وغيرهم حتى بلغت الطعون التى قدمت ضد نواب هذا المجلس اكثر من ٣٥٠ طعنا .

حظ بدر الدين خطاب لم يكن مثل حظ النواب الآخرين الذين قدمت ضدهم طعون . لقد انفرد وحده بأن تقرير محكمة النقض كان أول تقرير يصدر بعد تقديمه بأربعة أشهر فقط وهو رقم قياسى اذا علمنا أن هناك طعونا لم يصدر تقريرها رغم مضى سنتين أو اكثر .. انفرد بدر الدين خطاب بسرعة احالة الطعن الى مجلس الشعب وسرعة مناقشة اللجنه التشريعيه بالمجلس لهذا التقرير ثم سرعة غريبة فى احالته الى مجلس الشعب .

وخلال هذه الفترة واثناء نظر الطعن فى اللجنه التشريعية صاحب ذلك حملة إعلاميه لم يتعرض نائب لمثلها تتهم النائب بأنه زور الانتخابات .. وأنه قدم رشوة لرئيس اللجنه المشرف على العملية الانتخابيه .. وأنه .. وأنه، وأصبح حديث الرأى العام والذى تأثر كثيرا باقلام بعض الكتاب من أصدقاء مقدم الطعن . وبات لدى الناس جميعاً احساس

بأن هذا النائب قد اشترى الجميع ونجحت الحملة ضد النائب خاصة وأن الناس لم تصدق ان شخصاً غير معروف لديهم يمكن ان يكتسح الدكتور حمدى السيد الطبيب المشهور والسياسى القديم .

مع أن هذه الانتخابات (١٩٩٠) تميزت بأن العديد من الشخصيات المعروفة برلمانيا والتى كان من المفروض ان تدخل مجلس الشعب قد فشلت فى الانتخابات لان انتخابات ١٩٩٠ كانت انتخابات نزيهة تماما ولم يتدخل احد فى نتائجها خاصه أنها انتخابات فردية وليست بالقائمة .. لهذا نجح فيها من لهم ثقل شعبى حقيقى، واعطى الشعب صوته لمن يستحق فعلا شرف النيابه .

ولنستعرض معا تحقيق محكمة النقض واللجنة التشريعية وما جاء فيهما .

ان عضوية كل من السيدين بدر الدين خطاب ومحمد محمود رجب اللذين أعلن فوزهما فى انتخابات مجلس الشعب التى اجريت يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ عن الدائرة السابعة قسم شرطة النزهة بمحافظة القاهرة، تعتبر باطلة، وذلك لما ثبت من بطلان اجراءات فرز الأصوات واجراءات اعلان النتيجة، والقاعدة المسلمة .. ان ما يترتب على الباطل فهو باطل . (أى أن السبب فى الابطال اخطاء اجرائية بحتة ليس للعضو أى صلة بها من قريب أو بعيد) .

ان ما سبق ذلك من اجراءات الترشيح والاقتراح قد تم صحيحا ومطابقا لأحكام الدستور والقانون، ولم يطعن عليه أحد من الطاعنين أو الفائزين ولم يدع أحد أنه قد شابه أى شائبة(١) ـ ولذلك ترى اللجنة ـ انطلاقا من حرصها على تحقيق العدالة واظهار وجه الحقيقه ـ أن تقوم الجهة المختصة بتشكيل لجنة ـ وفقا للقانون ـ تتولى إعادة فرز الصناديق التى تم التحفظ عليها وتحريزها بالشمع الأحمر بمعرفة النيابة العامة يوم أول ديسمبر سنة ١٩٩٠ كما ورد فى محضر تحقيق نيابة شرق القاهرة الذى أجراه الأستاذ على عمران رئيس النيابة، وذلك بناء على طلب من الطاعنين قدم لمأمور قسم النزهة يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٠ أى فى اليوم التالى مباشرة، تم اعلان النتيجة التى تسفر عنها عملية الفرز، وذلك ايمانا من اللجنة بأن هذه الصناديق تحتوى على حقيقة الارادة الشعبية التى عبر عنها الناخبون يوم ٢٩/١١/١٩٩٠ .

---

(١) أى أنه ليس هناك ثمة إشارة تنال من سلامة وصحة عضوية النائب أو أن له أى صلة من قريب أو بعيد برئيس لجنة الانتخابات أو أحد أعضائها أو أن هناك تهمة رشوة أو تزوير أو هناك خطأ فى عدد الأصوات أو صحتها وبالتالى سلم ضمنا بحصول النائب على الأغلبية المطلقة وهذا عكس ما صورته الصحافة للرأى العام تماما .

ولا ترى اللجنة وجها لاعادة الانتخابات فى الدائرة السابعة قسم النزهة بمحافظة القاهرة وذلك للأسباب الآتية :

* ان الناخبين قد عبروا عن ارادتهم يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠، تعبيرا سليما لم يطعن عليه أحد وأغلقت الصناديق فى اللجان الفرعية عند انتهاء موعد الإدلاء بالأصوات فى الساعة الخامسة دون أن تحدث أى مخالفة للقانون، ونقلت الصناديق فى حراسة الشرطة الى مقر اللجنة العامة فى قسم شرطة النزهة، ولذلك فان اعادة الانتخابات تعتبر الغاء للارادة الشعبية فى هذا اليوم واهدارا لها ومصادرة عليها دون سند من القانون .

* ان مخالفة القانون لم تحدث ـ كما ثبت من تحقيقات التفتيش القضائى ومن تقرير محكمة النقض ـ الا منذ بدء مرحلة الفرز ولذلك فان البطلان ـ وفقا للقواعد العامة ـ لا يلحق إلا الاجراءات التى اتخذت فى هذه المرحلة وما ترتب عليها من اعلان للنتيجة، أما ما سبق هذه المرحلة من اجراءات صحيحة فلا يوجد أى سند قانونى لامتداد البطلان اليه .

* أنه لا يصلح سندا لاعادة الانتخاب ما نصت عليه المادة ٩٤ من الدستور من أنه : اذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له .. الخ . ذلك أن هذا النص يفترض قيام العضوية ثم خلو مكان العضو، سواء كان ذلك بوفاته أو باسقاط عضويته أو بقبول استقالته ففى هذه الحالات تظل العضوية قائمة الى أن يتحقق أحد هذه الأسباب، تنتهى العضوية ويخلو المكان وهنا يجب أن ينتخب أو يعين خلف له . أما الوضع الذى نحن بصدده وهو حالة ابطال العضوية فهو يفترض أن العضوية باطلة منذ اعلانها ومن ثم فهى غير قائمة فى نظر القانون منذ ذلك الوقت، فاذا قرر المجلس اعتبار العضوية باطلة انتفى وجود العضوية منذ تاريخ اعلانها، ولذلك فان هذه الحالة لا تعتبر انتهاء للعضوية اذ انها لم تنشأ أصلا فى نظر القانون، وبالتالى لا تخضع لنص المادة ٩٤ من الدستور ويجب ألا يغيب عن الأذهان ـ فى هذه المناسبة ـ الفارق الضخم بين إبطال العضوية الذى نصت عليه المادة ٩٣ من الدستور وبين اسقاط العضوية الذى نصت عليه المادة ٩٦ من الدستور .. فالبطلان يلحق العضوية منذ نشأتها لعدم قيامها قانونا، اما الاسقاط فيفترض أن العضوية قد نشأت صحيحة وقانونية ثم عرض لها سبب من الأسباب المذكورة فى المادة ٩٦ من الدستور التى تجيز للمجلس اسقاط العضوية بعد قيامها وهى فقد العضو الثقة والاعتبار، وفقد أحد شروط صحة العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها والإخلال بواجبات عضويته .

ومع اجماع أعضاء اللجنة على التسليم بتقرير محكمة النقض واعتبار عضوية العضوين اللذين أعلن فوزهما عن الدائرة السابعة قسم النزهة محافظة القاهرة باطلة والتوصية باعادة الفرز الا أن أحد الأعضاء هو الاستاذ كمال خالد قد اعترض كتابة لأنه كان يرى أن تطلب اللجنة قبل ابداء رأيها بإبطال العضوية، فرز الصناديق لتكون النتيجة واضحة أمام المجلس . وقد رفضت اللجنة هذا الاقتراح بالنظر الى ما ارتأته من أن طلب الفرز لا يجوز للجنة استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥٠ من اللائحة إلا اذا رأت استكمال التحقيق، بينما اللجنة قد اقتنعت ببطلان اجراءات فرز الأصوات واعلان النتيجة وهو ما يترتب عليه بذاته بطلان العضوية دون توقف على أى اجراء آخر، ويعنى ذلك أن أى اجراء آخر تتخذه اللجنة ـ كطلب الفرز ـ يعتبر خروجا منها عن حدود اختصاصها، الأمر الذى رفضت اللجنة أن توصم به وهى اللجنة الأمينة على الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ـ ولذلك انتهت اللجنة الى رأيها المتقدم وهو ينحصر فيما يأتى :

* اعتبار عضوية كل من السيد بدر الدين خطاب والسيد محمد محمود رجب باطلة .

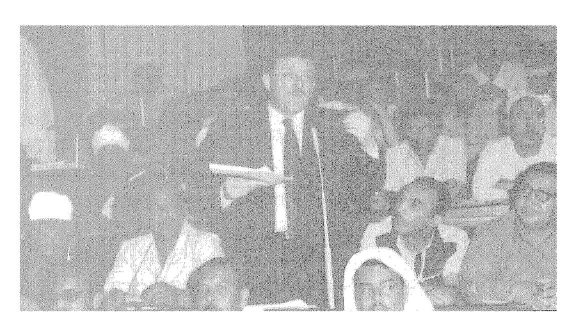
* اعادة فرز صناديق الانتخاب التى تضم أصوات ناخبى الدائرة السابعة قسم النزهة ـ القاهرة وذلك من الجهة المختصة وهى وزارة الداخلية ووفقا للقانون، ثم اعلان النتيجة التى يسفر عنها هذا الفرز ايمانا من اللجنة بأن الارادة الشعبية تكمن داخل هذه الصناديق .

واللجنة ترجو المجلس الموقر الموافقة على هذا الرأى .

رئيس اللجنة

دكتورة فوزية عبد الستار

ويتضح من تقرير محكمة النقض انه قد خلا فى أى وضع منه من أى اشارة تنال من صحة عضوية النائب أو أن له أى صلة من قريب أو بعيد بأى من رئيس اللجنة العامة أو أحد أعضائها أو أن هناك تهمة رشوة أو تزوير كما ادعى البعض . أو أن هناك أى خطأ فى عدد الأصوات أو صحتها كما خلا تقرير محكمة النقض من أى شائبة تنال من سلامة فرز الصناديق، وسلمت ضمنا بصحة حصول بدر الدين خطاب على الأغلبية المطلقة، واقرت بها وهى الركن الجوهرى بصحة العضوية لأنه طبقا للمادة رقم ١٥ من القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٠ التى تنص على : "ينتخب عضو مجلس الشعب بالاغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة وقد حصل عليها وهى ٨٢٤٣ صوتا مقابل ٤٢٤١ صوتا لصاحب الطعن" .



بدر الدين خطاب يشرح لنواب مجلس الشعب أنه لم يخطيء ولم يزور .. ولا ذنب له فيما حدث .

دفاع العضو

تعالوا نقرأ معا ما دافع به العضو بدر الدين خطاب عن نفسه فى الجلسة التى عقدت لاسقاط العضوية عنه برئاسة الدكتور فتحى سرور : الساده الاعضاء أنا جايب ٨٢٤٣ صوتا بنسبة ٥٢.٣ ٪ ويفارق بينى وبين الدكتور حمدى السيد ٤٠٠٠ صوت لصالحى، فأى تزوير إللى بيتكلموا عليه ده ؟

وهذا فارق كبير بينى وبينه، وإن كان السادة القضاة وكذلك المرشحون والمندوبون إللى حضروا عملية الفرز، لم يقوموا بعمل محضر يثبتون فيه ادعاءاتهم كما يدعون ؟ وده فى خيالهم والله ما حصل، طب حدثت تجاوزات، ليه ما اثبتوش ذلك فى محاضر فى حينه وقبل إعلان النتيجة، كما يحدد ذلك القانون، وإحنا إللى بنطالب بسيادة القانون دلوقتى لابد انهم يثبتون هذا الكلام فى محاضر رسمية فى حينه قبل إعلان النتيجة، إزاى ما اثبتوهوش يا إللى بتطالبوا بسيادة القانون ؟ وكيف نضمن ألا يحدث فى أى دائرة إهدار للنتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات، وذلك بالإيعاز لأى قاض مشارك فى لجنة الفرز أنه هو مايمضيش أو ينكر توقيعه، أو يدعى أن هو انصرف قبل أن يمضى، والكلام ده إيه مش بالنسبة للسادة القضاة أعضاء لجنة الفرز ولكن ده حتى على أمين اللجنة، وأمين اللجنة ده برضه أنا مسئول عنه واحد وقع على هيئة "فورمة" أنا ذنبى إيه فى الكلام ده كله ؟ أى منطق وعقل بيقر هذا ؟ سؤال أتوجه به لجميع أعضاء مجلس الشعب واحدا واحدا، هل بعد إعلان النتيجة وفوزكم أخذتم نسخ محاضر الفرز ورحتم

وقعتوها من رئيس اللجنة ومن أمين اللجنة ومن أعضاء لجنة الفرز واحدا واحدا واحدا هل واحد عمل كده ؟ وتأكدتم أنهم جميعا قد وقعوا عليها ؟ وبعد كده كمان إيه مش حكاية توقعون عليها، وألا تكون توقيعاتهم فورمة، كما لا بد أنهم يكتبون اسمهم، أنا ما أتدخل كمان فى الحكاية ديه .

هل هذه مسئوليتنا أم مسئولية الجهات المختصة بشئون الانتخابات المشرفة عليها ؟ واحنا ما نعرفش أى تفاصيل عن الكلام ده، أنا لما دخلت الانتخابات ما حدش وزع علىّ تعليمات بهذا الشأن إنى أنا أروح أتمم على التوقّيعات .

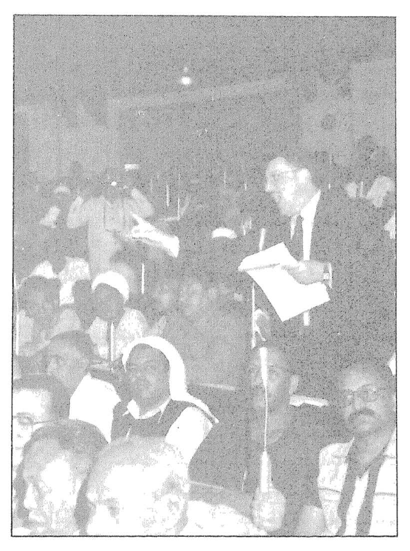
وأتساءل هل أنا اللى جبت السادة القضاة واللا جبت رئيس اللجنة، أم وزارة العدل هى اللى جابته ؟ ده جاييه من بيتنا واللا وزارة العدل هى اللى جابته ؟ هى التى أتت به وهى المسئولة عنه وعن تصرفاته .

مش أنا، ليه الهجوم ده على رجال القضاء ؟ ليه الهدم ده ؟ إتهامهم بالرشوة ليه ؟ ! وإتهامهم بالرشوة أمام الرأى العام، لمصلحة من هذا ؟ وهل يعقل أن أقوم خلال ١٠ ساعات أنى أنا أرشى القاضى ؟ ليه ؟ مسيطر على البلد قوى، أنا واللا الدكتور حمدى السيد ؟ هل يعقل أنى أنا أقوم فى ١٠ ساعات أتفاوض مع القاضى وأديله فلوس وأديله رشوة، كلام غير منطقى مايتصورش عقل ولا يقره منطق .

تناولت اللجنة التشريعية الموقرة تقرير الرأى بتاع محكمة النقض، والملاحظ أن اللجنة التشريعية الموقرة أخذت بتحقيق النقض مع أنه غير ملزم فى كل الأحوال، لأن تقرير محكمة النقض قد اعتمدت فى المقام الأول على تحقيق التفتيش القضائى، والتفتيش القضائى ده كان بيبحث فى سلوكيات القاضى، وماكانش بيبحث فى مدى صحة الإجراءات ومدى تطابقها مع النصوص، كان بيبحث فى السلوكيات وماكانش بيبحث فى التفاصيل ولا صحة الإجراءات، وأنا مش مسئول عن السلوكيات بتاعتهم .

وانتهى رأيها الى إبطال العضوية للدائرة وإعادة فرز الصناديق، ونرى أن هذا الرأى بعيد عن الصواب وغير دستورى وغير قانونى، كيف نطمئن لصناديق فرزت واعتبر ان دورها انتهى ؟ وتركت عدة أيام لا يدرى أحد عنها شيئا مستباحة لعبث العابثين ؟ ومن الإطلاع على قرار النيابة العامة على الصناديق، قرار التحفظ بتاع النيابة العامة على الصناديق تبين أن الصناديق كانت موضوعة فى حجرة لها عدة أبواب، ووجد عند القيام بعملية التحفظ مجموعة من بطاقات إبداء الرأى البيضاء والتى قرر المأمور أنه عثر عليها أسفل الصناديق وتبين أن عددها ٨١٢ بطاقة انتخابية معدة لابداء الرأى، ده مثبت رسميا .

ويلاحظ فى تقرير الرأى نفسه بقى فى ص ٢ ياريت نرجع له فى ص٢ فى الاجتماع الأول "استقرت اللجنة على تفسير هذه النصوص وتحديد إطارها، وذلك حرصا منها على أن يكون تفسير القواعد المطبقة واحدا بالنسبة لجميع الطعون فلا يختلف الرأى فيما يتعلق بهذا الشأن من طعن إلى آخر، تحقيقا لأقصى درجات الحيدة والعدالة والموضوعية"، كلام جميل جدا، وهذا ما أتمناه أن تعامل كافة الطعون التى خلصت فيها تقارير الرأى لمحكمة النقض بالبطلان بنفس الكيفية ليتخذ بشأنها رأى موحد يسرى على الجميع، لا عندنا خيار ولا فقوس، لم تقم اللجنة الموقرة بأى إجراءات لإظهار الحقيقة، والتى تظهر واضحة فى الصفحة رقم ٨، نرجع للصفحة رقم ٨ فى ثانيا : تحقيق محكمة النقض ..



كلمة الحق يطلقها بدر الدين خطاب لا تخضعوا للحملات الإعلامية

استمعوا لضمائركم فلست مسئولاً عن تصرفات رئيس اللجنة .

"أثبت تقرير محكمة النقض أن نسختى محضر إجراءات الفرز باللجنة العامة "نموذج ٤٩" قد حرر فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٩٠ بمقر اللجنة العامة بقسم النزهة محافظة القاهرة، وأنه موضح بهما أسماء السادة رئيس اللجنة العامة والأعضاء من القضاة ورؤساء المحاكم، وثابت بهما البيانات الخاصة بجملة عدد الناخبين المدعوين للانتخاب أمام جميع اللجان الفرعية، ومجموع بطاقات إبداء الرأى التى أعطيت فى هذه اللجان الفرعية، ومجموع البطاقات الصحيحة فى جميع اللجان، ومجموع البطاقات الباطلة، وموضح قرين كل بيان من تلك البيانات الأرقام الخاصة بعدد الأصوات، وثابت بالنموذجين أسماء المرشحين وصفة كل منهم وعدد الأصوات التى حصل عليها، والبيان الخاص بإعلان فوز المرشحين محمد محمود رجب، وبدر الدين خطاب .

وإنه يتضح من النموذجين، خلوهما من بيان اسم أمين اللجنة العامة، وقد وقع على أحدهما ستة أعضاء، بينما وقع على النسخة الأخرى أربعة أعضاء فقط، كما وقع عليهما رئيس اللجنة العامة وأمينها، بتوقيعين على هيئة "فورمة"، رئيس اللجنة العامة وقع على هيئة "فورمة" وأمين اللجنة العامة وقع على هيئة "فورمة"، أنا كمان هاخش أقول لهم وقعوا بأساميكم ؟ شغلتى دى، هو فيه حد يقدر يخش - البتاعة دى - لجنة الفرز ؟ ومما هو جدير بالذكر أن محكمة النقض نفسها قررت بالحرف الواحد فى نظر طعن مماثل لهذا الطعن ما يلى : "أن النص فى المادة (١/٣٥) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦، بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل على أن تفصل لجنة الفرز فى جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء، وفى صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه، وتكون مداولات اللجنة سرية، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة مما مؤداه "خلوا بالكم". "وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة"، وما قالش بالإجماع، تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة مما مؤداه أن المشرع ناط بلجان الفرز والهيئة الفاصلة فى جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ذاتها وفى صحة إبداء الناخبين لآرائهم أو بطلانها ولما كان ذلك وكانت المزاعم التى ساقها الطاعن خاصة ببطلان تشكيل اللجان الانتخابية ولجان الفرز وبطلان إعمالها وما شاب عمليات الانتخاب من أخطاء هى مما يدخل الفصل فيه فى ولاية اللجان المشكلة وفقا للمادة (١/٣٥) سالفة الذكر إذ يترتب على ذلك انحصار ولاية محكمة النقض - بوصفها جهة تحقيق - فى تحقيق أعمال تلك اللجان ومدى مطابقتها لنصوص القانون ولا ولاية لها على قراراتها .

إذن، قرارات لجنة الفرز لها الشرعية والقوة ولا ولاية عليها فى قراراتها، ذلك هو الدستور والقانون والسوابق، فهل تفضلت اللجنة التشريعية الموقرة ببحث ذلك ؟ لم يحدث

.. لم يحدث .. لم يحدث .. بل سلمت بالموافقة على بطلان العضوية حسب رأى محكمة النقض، مع أن محكمة النقض نفسها لا تملك إصدار مثل هذا الرأى .

وفى النهاية، أناشد أعضاء المجلس الموقر عدم الخضوع للحملات الإعلامية المنظمة، حملات إعلامية منظمة بتستهدف دفع أعضاء مجلس الشعب الموقر لاتخاذ قرار يوافق هوى وميول القائمين على هذه الحملات لصالح من يمثلونهم، ويضع هذه الأقلام التى لا تراعى الله ولا الوطن موضع الوصاية والسيطرة والتوجيه لإرادة المجلس .

ويتضح أن اللجنة التشريعية طالبت باعتبار عضوية بدر الدين خطاب ومحمد محمود رجب باطلة ... وطالبت باعادة فرز صناديق الانتخاب فى دائرة النزهه ثم اعلان النتيجة التى يسفر عنها الفرز ايمانا من اللجنة بأن الإرادة الشعبية تكمن داخل هذه الصناديق . غير ان المجلس رأى بحث وضع كل عضو على حده !!

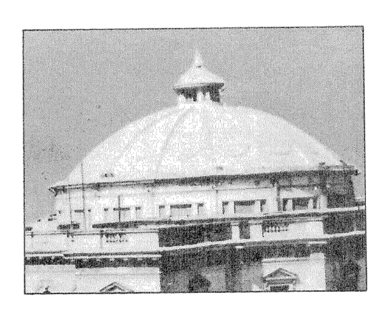
وبأغلبية ثلثى الأعضاء ابطلت العضوية عن بدر الدين خطاب واكدت العضوية لزميله محمد محمود رجب !! فلماذا كان قرار المجلس بابطال عضوية بدر الدين خطاب وتثبيت عضوية محمد محمود رجب فى حين ان اللجنة التشريعية وتحقيق النقض أبطل عضوية الاثنين !! أليس فى هذا غرابة ؟!! الأغرب من هذا كله أن المستشار عبد الحفيظ ندا رئيس اللجنة العامة التى كتبت الصحف عنه بإثارة بأن النائب بدر الدين خطاب قد قدم له رشوة .. كان مستمرا فى عمله كرئيس لمحكمة جنح الازبكية فهل يعقل اذا كان فعلا قد ثبت قبوله للرشوه ان يتركه وزير العدل مستمرا فى عمله ؟!!

واعيدت الانتخابات فى دائرة النزهه وانتظر الجميع ان يخوض بدر الدين خطاب الانتخابات وكانت المفاجأة عزوفه عن دخولها مؤكدا لانصاره أنه لم يكن يبغى يوماً الحصانة البرلمانيه لذاتها وأنه لم يجر وراءها لكى يتخفى فيها كما أشاعوا أو أنه يحتاج الى الحصانه لكى يتهرب من ضرائب أو غيرها .. والان أين موقع هذه الاتجاهات وهو يتمتع بحريته بلا حصانة ؟!

الذين يعرفون طبيعة بدر الدين خطاب يعرفون جيدا ان عزوفه عن خوض الانتخابات كان وراءه هدف هو اثباته لجماهير الدائرة أنه لا يدخل فى متاهات من أجل العضوية لانه بغير العضوية قادر على العطاء وبذل الجهد لابناء دائرته، أما بعض الخبراء فيقولون إنه ترك الساحة للدكتور حمدى السيد لكى تحكم الجماهير أيهما كان أجدر بهذا المقعد !!

إن أهم ما يقوم به بدر الدين خطاب أنه لم يتخل عن الحزب الوطنى وأن له مقرا فى دائرته مفتوحا لكل أبناء الدائرة يقدم لهم ما يستطيع من خدمات ويحل مشاكلهم كلما أمكن ذلك .

ويبقى فى النهاية السؤال .. من هو الظالم ومن هو المظلوم ؟!





عاشق بورسعيد

* كان حلمه وهو صغير أن يصبح نائباً فى البرلمان، فإذا بحلمه يتحقق ويصبح من ألمع النواب الذين مثلوا بورسعيد، عاصر الممارسة البرلمانية فى ظل النظام الشمولى ثم فى ظل المنابر وأخيراً فى ظل التعددية الحزبية .. وفى كل الحالات كان عبد الوهاب قوطه أميناً مع نفسه فلم ينطق إلا الحق، خاض تجربة النيابة فى مجلس الشعب ثم فى مجلس الشورى وأخيراً عاد إلى بيته الأصلى مجلس الشعب وله فى ذلك آراء صريحة .. عبد الوهاب قوطه هو عاشق بورسعيد ولأنها ليست كغيرها من المحافظات فإن نوابها أيضاً ليسوا كغيرهم من النواب .. أن تاريخ عبد الوهاب قوطه حافل ومثير وتصل الإثارة إلى ذروتها حينما يتصدى النائب لكشف إنحرافات حول قرية مرحبا السياحية مما أدى إلى عزل المحافظ فى أول سابقه من نوعها .

سألنى والدى عام ١٩٤٨ وأنا فى السنة الرابعة الابتدائية .. ماذا تريد أن تصبح ؟ وكانت الاجابة مثيرة لدهشته عندما أجبت "أن أكون نائباً فى البرلمان لبلدى بور سعيد" بل وكان طموحى أن أكون أصغر نائب يمثل بلده. فكان رده هذا من الناحية السياسية ولكن ماذا تتصور لمستقبلك الذى تتعيش منه ؟ فقلت أن أمتلك شيئاً فى ميناء بور سعيد حتى ولو كان قارباً صغيراً. شىء يربطنى بالميناء بالبحر. ولم يكن هذا غريباً على فقد كانت بور سعيد كلها سياسة وكانت الحركة السياسية بها مثيرة لقد ولدت فى بيت العائلة وفى حى شعبى وأذكر حقيقة أن أدوار هذا المنزل الأربعة المبنية من الخشب كانت تمثل الأربعة اتجاهات السياسية فى ذلك الوقت من وفديين وسعديين وأحرار بل أكثر من هذا يسكن أحد الطوابق ابن عمتى وهو فى ذلك الوقت كان مشرفاً للاخوان المسلمين فى بور سعيد. وكان يسكن فى الشقة المقابلة له والده وهو من المتعصبين لحزب الوفد .

ويمضى عبد الوهاب قوطه فى استرجاع ذكريات سنوات طويلة مضت فيقول : تمر الأيام وأحصل على شهادتى ليسانس فى القانون من جامعة قناة السويس ودخلت الحياة العامة مباشرة منضماً للتنظيم السياسى الوحيد فى ذلك الوقت (الاتحاد القومى) وأصبحت عضواً فى مجلس المحافظة اعتباراً من عام ١٩٦٤ وقضيت أربع سنوات كاملة كانت فيها التربية السياسية على يد قمَمَ عملت فى بور سعيد فى تلك الفترة وكنت فى ذلك الوقت لا أزال صغير السن بل إننى فى هذه المرحلة كنت أصغر أعضاء مجلس المحافظة .

كنا مجموعة شباب بدأنا العمل السياسى معاً أذكر منهم المرحوم مصطفى شردى وهو ابن جيلى وابن شارعى بل وجارى فى المسكن، وكان قد مرت بنا قبل ذلك أحداث

١٩٥٦ ولم يتخلف الشباب فى ذلك الوقت عن القيام بادوار مختلفة فى معركة ١٩٥٦. لا يستطيع أحد أن يدعى أنه البطل الوحيد ولا يستطيع أن ينكر أحد على الآخرين مشاركتهم حتى ولو كانت فى دفن القتلى تحت وابل الرصاص أثناء وبعد حرب ١٩٥٦ .



عبد الوهاب قوطه وشعبية جارفة بين جماهير بور سعيد .

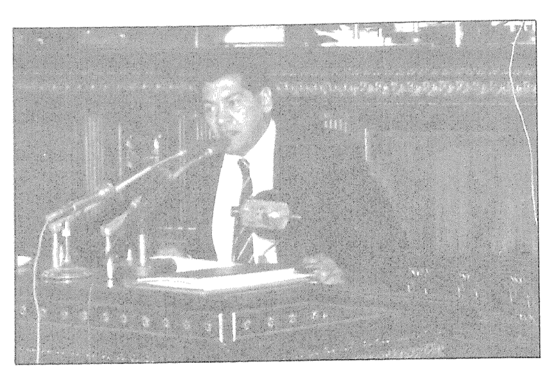
وتظهر المرارة على وجه عبد الوهاب قوطه وهو يتذكر تلك الفترة فيقول : تمر الأيام وتأتى النكسة فى عام ١٩٦٧ وكانت الصدمة غير المتوقعة ولذلك كانت آثارها هائلة، تخلف البعض، وهاجر البعض وانزوى الكثير وبقى القليل، لكن كانت هناك ورائى قيادات طبيعية أمينة تأخذ بيد الشباب سواء كان مدير المصلحة أو رئيس الشركة أو المحامى أو الدكتور كلهم من مهن مختلفة ولكنهم كانوا قيادات طبيعية فى وسط الشعب حتى ولو لم يكونوا رسمياً يحتلون موقع القيادة وكانت تلك هى السمة القيادية الطبيعية بغض النظر عن كونهم منتخبين أم لا منهم من استطاع الصمود فى تلك المرحلة واستطاع الاستمرار والقفز الى القيادة فى المواقع السياسية والحزبية بعد ذلك، وكنت أنا من هؤلاء، وكان تخطيطى ينصب على أننى فى أول معركة انتخابية لتمثيل الأمة أن أكون متفوقاً على

الكثيرين شعبياً، ولم أكن متعجلاً ولكن كانت أيضاً حساباتى وثيقة فى تلك الفترة ولاحت الفرصة عام ١٩٦٨ أن أمثل بلدى فكانت هذه هى المرة الأولى التى أخوض الانتخابات وأفوز بجدارة ورغم أن تجربتى قبل هذا الوقت لم تكن تزيد على الالتقاء بأكبر القيادات التنفيذية المحلية وهى المحافظ وفجأة انتقل الى البرلمان والتقى بالوزراء بل وبرئيس الوزراء بل ورئيس الجمهورية. كانت تلك الفترة وخصوصاً أنه لم تكن لى تجربة سابقة وخصوصاً أننى أحد أبناء الأقاليم ولست ابن القاهرة، وكانت الكلمة الأولى لى تحت القبة فى ثانى جلسة بعد القسم وقد انحشر صوتى أثناء الكلام لرهبة الموقف ولأننى أتحدث فى البرلمان أمام المسئولين على مستوى الدولة بل وللأمة كلها، ولنتذكر من هم القيادات فى تلك المرحلة ولم تكن سنى تتجاوز الثانية والثلاثين ولكن مرت الجلسة وأعقبها جلسات وكان رائدى دائماً الدراسة والدراسة وعدم طلب الكلمة الا فى موضعها وعدم الكلام الا بقدر قليل ولكن فيما يفيد دائماً. ولا أعلم ما السبب الذى جعلنى أتكلم دائماً فى المسائل الاقتصادية ولم أدع فى يوم من الأيام أنى على علم ولكن كانت تسبق كلمتى أننى أجتهد فى القراءة والدراسة وأنه مهما كانت كلمتى فيها من قوة إلا أنها كانت فى إطار ما يسمى بالالتزام الحزبى القاطع والحاد دون الخروج على النص. كانت مشاركتى مشاركة فى الألم ولم يكن هناك بصيص أمل كان انشغالى بالمهجرين المشتتين فى جميع أنحاء الجمهورية كان نصب عينى طلبة الجامعات من أبناء بور سعيد، كنت مسئولاً عن المهجرين فى رأس البر وهو المصيف وجوهرة دمياط الذى احتضن بكل الرضا أبناء بورسعيد وكان فيها من أبناء بور سعيد ما يقرب من ١٠٠ ألف من تعداد بورسعيد الكلى الذى كان يصل إلى ٢٨٠ ألفا أى أننى كنت مسئولاً عن ٤٠ ٪ من مهجرى بورسعيد .

لم تكن ممارستى فى تلك المرحلة إلا ممارسة ألم عندما كنت أرفع يدى طالباً الكلمة فلابد أن يكون موضوعاً يهم شعبى فى بور سعيد كان الحديث دائماً فيه عاطفة خاصة واستثارة لحماس ونخوة النواب لأبناء بور سعيد خاصة وللمهجرين من منطقة القناة عامة.

كنت أطوف ببلدان الجمهورية على المهجرين مع المرحوم الوزير حافظ بدوى وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت وأذكر له اننا ما طلبنا شيئاً إلا ولباه. واذا ما كان يعجز عنه فكان الخط متصلاً بينه وبين رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر الذى ما تخلف عن الاستجابة لأى من مشاكل المهجرين .

وأسأل النائب المخضرم عبد الوهاب قوطه هل تستطيع أن تعطى تقييماً للتجربة البرلمانية فى ذلك الوقت ؟



عبد الوهاب قوطه كان يحلم بأن يصبح نائباً وتحقق حلمه ليصبح من ألمع نواب مجلس الشعب .

لست فى الموقف الذى أستطيع أن أحلل أو أعطى تقييماً للديموقراطية بمفهومها العام ولكنى أستطيع أن أذكر أننى ما فكرت فى شىء وما اعتقدت أيضاً فى فكر وأردت أن أطرحه ورأيت أن هناك حاجزاً يمنعنى عن طرحه. ويتذكر عبد الوهاب شخوصاً ورموزاً تعيش بيننا الآن إننى وفى احدى جلسات الهيئة البرلمانية وكنت أجلس بجوار المرحوم حافظ بدوى عندما تلقى نبأ موضوع غارة على التل الكبير عام ١٩٧٠ وعرفنا عدد القتلى والجرحى وكانت الشحنة العاطفية فى داخلى قوية شديدة، عنيفة وقاسية وعندما دخلت مجلس الشعب ووجدت أن المناقشة تدور فى أمور لا ترقى إلى أهمية الأحداث، ثرت وانفعلت وطلبت الكلمة وكانت الجلسة قد أوشكت على الانتهاء ولمحنى ضياء الدين داود أطلب الكلمة فنبه المرحوم الدكتور لبيب شقير وتحدثت فى مسائل بالغة الخطورة : علاقتنا بالاتحاد السوفيتى والديموقراطية ومسئولية اتخاذ القرار والجيش والغارات المتلاحقة على الخانكة ودهشور ووادى حوف. وكان حديثى مطولاً استغرق ٢٥ دقيقة لم يقاطعنى أحد وكان صمتاً كبيراً. وتناول الحديث بعدى الدكتور شقير الذى قام بتحليل ما قلت وقام بتلخيصه وكنت قد طلبت أن نجتمع بالرئيس للحديث فى تلك المسائل الخطيرة لكى نعرف إلى أين تسير مصر. لا أدعى لنفسى شجاعة مفرطة ولكن أذكر أننى ما كانت لى رغبة فى كلمة وحجبتها بل إنه كان من نتيجة هذا الحديث فى تلك الجلسة أن أعلن رئيس الجمهورية عن قبوله للدعوى لحضور جلسة يتم فيها مناقشة هذه الأمور .

لست فى مجال تقييم تلك المرحلة ولكن باعتبارى أحد أبناء الجبهة وهى بور سعيد كان ينظر لنا نظرة فيها تقدير واحترام للدور الذى تقوم به منطقة القناة وسيناء .

وانتهت عضويتى عام ١٩٧١ بمجلس الشعب وتم تعيينى بالمجلس الشعبى المحلى بقرار صدر من المرحوم أنور السادات رئيس الجمهورية ولكنى قمت بالسفر إلى البلاد العربية لفترات زمنية متصلة بعد أن عاصرت حرب أكتوبر المجيدة .

احتجبت عن البرلمان إلى أن عدت مرة ثانية للانتخابات عام ١٩٧٦ وقد فزت فى تلك الانتخابات وكان برلمان ٧٦ برئاسة سيد مرعى أحد البرلمانات التى يعتد بها فى تاريخ مصر من صدق الكلمة وقوة الحوار وشدة المعارضة وأن هذا المجلس جمع العديد من الاتجاهات السياسية المختلفة جزءًا ليس بالقليل مع فكر الثورة وتحديدا مع فكر الرئيس جمال عبد الناصر وجزءًا آخر يمثل التيار الجديد الذى بدأ مع حرب التحرير الذى بدأ فى أكتوبر وخرج بآليات السوق والانفتاح على الغرب وتحرير الاقتصاد وتعدد المنابر وبداية نشأة الأحزاب وجزءاً ثالثًا يمثل التيار الإسلامى مع اختلافات جوهرية بين أعضائه وجزءًا رابعًا أفراده قيادات كبيرة من رجال الثورة وقوادها كانت لهم سماتهم وكلماتهم وفكرهم فى ذلك البرلمان، كل هذا بإدارة فاهمة واعية ذكية قادرة على فض أى اشتباك قبل أن تتعقد الأمور. كان هذا البرلمان إحدى المدارس التى يجب أن تأخذ حقها، كانت هناك أسئلة تتم، السؤال وطلبات الاحاطة يغلب عليها الجانب السياسى أكثر منه الجانب المحلى أو التنفيذى، أما الاستجوابات فكانت مريرة وشديدة الوقع بل والوطأة على الذين توجه إليهم الاستجوابات بل إن الحكومة فى تلك الفترة كانت تجمع بين جنباتها قمما من الوزراء والعلماء ورجال الفكر فى الاقتصاد والثقافة ورجال العلم والصحة والتعليم والخدمات، إنها شهادة لبرلمان ١٩٧٦ ولوزارة ٧٦ برئاسة المرحوم ممدوح سالم .

إن الممارسة الديموقراطية فى تلك الفترة اختلفت كثيراً جداً عما سبقها سواء فى البرلمان الذى سبقها أو حتى فى البرلمانات الأخرى. كانت الجرعة الديموقراطية قوية جداً لتتابع الأحداث فى سنوات متلاحقة متعاقبة، تبدأ بطرد الخبراء الروس، حرب التحرير، فتح قناة السويس، اتفاقية كامب دافيد، تحرير سيناء .

جمعت بين عضوية مجلس الشعب فترة وعضوية مجلس الشورى فترة فما هو الفرق وكيف كان احساسك ؟

لم أشرف بعضوية مجلس الشعب عام ١٩٧٩ فلم أوفق فى الانتخابات ولكننى دخلت أول مجلس للشورى عام ١٩٨٠ أى أن فترة انقطاعى عن البرلمان لم تصل لأكثر من عام والحقيقة أن مجلس الشعب هو المجلس النيابى الذى تستطيع فيه حتى ولو لم تستجوب أو توجه السؤال أو طلب الإحاطة أو طلبات المناقشة تستطيع أن تشعر وأنت فيه أن السلطة كاملة فى يدك بحقك الدستورى فى التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية حتى ولو لم تستخدم هذه الأدوات وهذا فى حد ذاته يعطى لك القوة فى الممارسة ويجعل من الطرف الآخر وهى السلطة التنفيذية أن تضع فى اعتبارها دائماً أنك قادر على استخدام ما كفله لك الدستور والقانون، وهذا وحده يحدث التوازن الدقيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

أما مجلس الشورى فتستطيع فيه أن تأخذ من الوقت ما يكفى لكى تعد تقريراً يمكن أن يفيد مصر ويفيد مجلس الشعب، ويمكن أن يفيد أيضاً الجهاز التنفيذى ولكنه من وجهة نظرى وبسلطاته الحالية لا يزيد عن جهاز للضغط الأدبى لما يصدر عنه من تقارير أو توصيات. كانت تجربتى فيه مثمرة وقد شاركت فى اللجنة الاقتصادية مع قمم وشخصيات أفاضل منهم الدكتور عاطف صدقى والدكتور يسرى مصطفى، ود. محمد الرزاز ود. وجيه شندى ود. عادل عز ود. عبد الرزاق عبد المجيد، والمرحوم محمد عبد الفتاح، وعزت غيضان وأحمد فؤاد .

كلها أسماء تقلدت إما رئاسة الوزارة أو رئاسة المجموعة الاقتصادية أو تولت منصباً وزارياً، وكانت تقاريرهم عن الاستراتيجية الاقتصادية والأجور والأسعار وميزان المدفوعات وسعر الصرف والقطاع العام والسياسات الاقتصادية والائتمانية كلها تقارير استفادت منها الحكومات المتعاقبة وعلى الأخص حكومة الدكتور عاطف صدقى الذى كان له الفضل الأكبر فى إخراج تلك الدراسات .

وماذا عن مجلسى ٨٧ و ١٩٩٠ ؟

يعود صوت عبد الوهاب هادئاً واثقاً دقيقاً، كان مجلس ٨٧ حيث عدت الى مكانى المفضل فى مجلس الشعب وأعقبه مجلس ١٩٩٠ وأستطيع أن أقول إننى فى المجلس السابق والحالى كانت الممارسة مختلفة كثيراً عن سابقاتها، لقد تم فتح الباب على مصراعيه فى المجلس النيابى وفى الصحافة وكافة وسائل الاعلام للحوار الحر ولم يبق هناك محاذير أو همس أو كلمة تلقى من هنا أو هناك، أصبح عضو البرلمان محصناً ولكنه فى نفس الوقت يقف أمام الناس مجرداً من أى سلاح إلا عمله وأداءه فى المجلس ومدى

اقتناع أعضاء المجلس بفكره وآرائه ومدى استيعاب الصحافة لكلمته، وأصبحت الصحافة ونظرتها إلى تلك المجالس أنها تراها من خلال مجهر كبير ليس لأحد صلاحية على أحد من أعضاء المجلس ولم يعد أمام النائب الا قدرته فقط فى إبداء رأيه الذى يترجم فكره فإما أن يصيب وإما أن يتعرى، وأصبح عضو المجلس يأخذ الكلمة فيلقى البيان فينصت له المجلس أو يستاء منه ويرفض فكره وحديثه. أصبح عضو المجلس لا تحميه الحصانة وكثير من الأعضاء يجد أن الحصانة هى سهم موجه إلى شخصه هو لأنها عبارة عن زجاج رقيق لا يتحمل أى خدش وإذا حدث خدش فإنه يتطاير ويصيب جسم العضو نفسه وأصبح أعضاء المجلس أكثر حرصاً على تناول الأحداث. فالصحافة بقدر ما تشجعهم يمكن أن تحمل عليهم فتكون الطامة الكبرى .

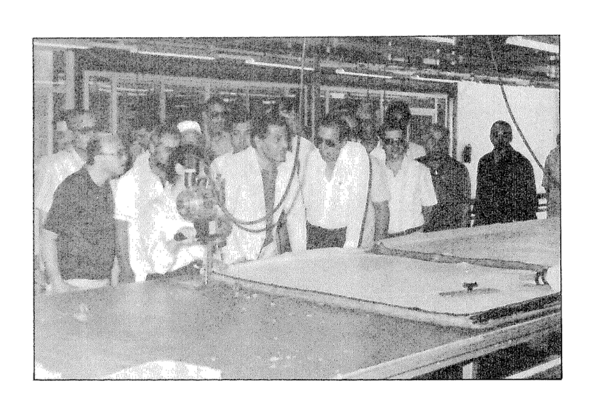
كم من عضو بسيط كتبت عنه الصحافة وأوصلته إلى النجومية وكم من نجم هوى لأنه خانه التوفيق أو تناول قضية له فيها مصلحة أو لم يستطع التعبير عنها بطريقة لائقة. إن الديموقراطية فى نظرى شىء هائل كبير، مخيف ودقيق فى نفس الوقت، إن الديموقراطية بقدر ما هى حصن أمان ولكنها فى نفس الوقت فزع لأنها لا ترحم، بقدر ما تعطيك حقك فى التعبير بقدر ما تكون أقلامها فى الصحافة قاسية. ويؤكد النائب المخضرم : لابد أن يكون سلوك النائب على شريط رفيع جداً ـ أمامه الجنة والنار، إن الممارسة البرلمانية لمن يفهمها تماماً يجب أن يحرص فى كلمته وآرائه فى البرلمان فأنا أستمتع بكثير من الأعضاء الدارسين المقلين فى كلماتهم وقد حاولت فى هذا البرلمان الأخير والذى أشرف فيه حالياً أن أقلل من كلماتى حتى لا أتحدث إلا فى المفيد .. ولكن أذكر لرئيس المجلس الدكتور فتحى سرور أننى فى قضايا كثيرة أتيح لى أن أبدى الكلمة وأن تصبح هذه الكلمة على مستوى الجمهورية بل إن الصحافة تناولت بعض هذه الكلمات وجعلتها من القضايا الهامة التى تقترب من القضايا القومية ومنها مثلاً حديثى عن اتفاقيات القروض والذى كان لحديثى فيها وطلبى من المجلس وموافقته لى على ما طلبته، بعدم الموافقة على اتفاقية القرض أو تأجيل النظر فيه حفاظاً على الكرامة المصرية كان حديثاً تناولته الصحافة وكتبت فيه الأقلام بل إن الأمر خرج خارج الحدود، خرج عن حدود الجمهورية وكان مثار الحديث فى بعض الصحف العربية .

كان تناولى لبعض القضايا التى تتعلق بأعمال الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومن خلال الأداء السليم طبقاً لممارسة الدستور والقانون والذى يتسم بالموضوعية والحيدة التامة ولم يستهونى الحديث فى وسائل الإعلام المختلفة. كان مسار تأييد المجلس والجزء الأعظم من أقلام الكتاب والصحفيين وتناولته وسائل الإعلام تناولا رائعا لاشك أنه أعطى قوة للمجلس .

هل تقصد بذلك قضية قرية مرحبا التى أثرتها تحت القبة ؟

لقد سئلت هذا السؤال من قبل، ما هى حدود صلاحيات النائب وما هى العلاقة عندما يختلف النائب مع محافظ الإقليم. وماذا يفعل ؟ وكان ردى ببساطة : لابد أن نعود مرة ثانية إلى الدستور والقانون. إن السلطة التنفيذية كما حددها الدستور هى رئيس الدولة والحكومة والإدارة المحلية ولا تستطيع الحكومة أن تقوم بتنفيذ المهام المالية والمشروعات سواء استثمارية أو خدمية إلا من خلال القانون الذى يصدره مجلس الشعب والخاص بقانون الموازنة العامة للدولة وقانون الخطة. هذه هى الحكومة تنفذ ما يصدره مجلس الشعب من قوانين بل إن الأمر يقتضى العرض مرة ثانية على المجلس إذا ما أرادت الحكومة الحذف أو التعديل فى قانون الخطة أو الموازنة .

ونفس الشىء يجب أن يعرفه النائب وتعرفه المجالس الشعبية والمحافظ . إن الادارة المحلية هى جزء من أعمال السلطة التنفيذية وإن المحافظ هو الذى يقوم بتنفيذ الجزء الخاص بالموازنة والجزء الخاص بالخطة وما يصدره المجلس الشعبى المحلى. وإذا ما تم ذلك فليس للنائب أى صلاحية على المحافظ أو المجالس الشعبية المنتخبة ولكن يستطيع بأدائه إذا ما رأى أى خطأ فى التطبيق أن يوجه سؤالا أو طلب إحاطة للمحافظ فى



عبد الوهاب قوطه رجل الأعمال وسط عمال ومهندسى مصنعه .

المجالس الشعبية المنتخبة، ولكن إذا ما قام وزير بالخروج عما فرضته الخطة أو الموازنة يستطيع النائب أن يوجه ما يشاء من طلبات إحاطة أو أسئلة أو استجوابات فى مجلس الشعب .

ونفس الشىء بالنسبة للمحافظ . ويخطىء الكثير إذا ما تصور أن موضوع قرية مرحبا كان يمكننا أن نثيره كما تم فى مجلس الشعب إذا كان المشروع قد تم تنفيذاً لقرار صادر من المجلس الشعبى المحلى ولكن السؤال الأول لنا أننا طالبنا بتنفيذ قرارات المجلس المحلى الصادر فى المشروع، ولقد كان التطور الطبيعى أن يتم عرضه على الحكومة ممثلة فى رئيس مجلس الوزراء وفى نفس الوقت يتم إلقاء إما بيان عاجل أو سؤال أو طلب إحاطة فى مجلس الشعب كل فى نطاق الإجراءات الدستورية فقط وهل هى متفقة مع القانون أم خرجت عنه .

وبناء عليه فإن ما تم ونعتبر مسئولين عنه لم يخرج عما رسمه القانون وإن أيا من الذين تصدوا وأنا أحدهم لهذه القضية لم يشكك فى أى مرحلة فى أحد من المسئولين أو القائمين على هذا المشروع لأنها ليست مسئوليتنا وحدنا ولكنها مسئولية آخرين بل إن مسئوليتنا تنحصر فى هل ما تم يتفق مع صحيح القانون أم يخرج عما رسمه القانون

وقد أثبتت لجنة تقصى الحقائق بما تضمنته من تقارير مختلفة أن ما تم كان على غير صحيح القانون أو أنه تم بمخالفة القانون والحمد لله لم يسجل فى تاريخى البرلمانى أنى تحدثت عن هوى أو تصديت لقضية لم تكن عادلة .

انظر قضية مرحبا



وديع
يحمل قلب
الأسد

انتخبه شعب بورسعيد وفاء وعرفانا بالخدمات التى قدمها والده إليهم عبر سنوات طويلة .. ورغم مرور فترة قصيرة على ممارسته النيابية فإنه فجر أخطر قضية ناقشها المجلس وأثارت انتباه الرأى العام المصرى عامة والرأى العام البورسعيدى خاصة وهى "قضية مرحبا" .. ورغم ما تعرض له محمود السيد صبح نائب بورسعيد من محاربة فى لقمة العيش .. وتهديدات بالقتل والتشويه فإنه ظل صامداً مؤمناً بعدالة قضيته .

بدأت فكرة دخول انتخابات مجلس الشعب من الناحية الانسانية البحتة حيث استشعرت من تردد ابناء بورسعيد على مكتبى يحملون مشاكلهم الاجتماعية والصحية أن هذه المشاكل زادت بشكل كبير ووجودى كشخصية عامة لن يمكننى بطاقتى العادية أن أحل هذه المشاكل .. وفكرت فى دخول مجلس الشعب كى أتمكن من خدمة ابناء بورسعيد بصورة أفضل .

وكنت مترددا حيث اننى لم أطرق باب السياسة طوال حياتى وأن هذا الباب له متطلبات ومواصفات معينة .. ولكن اصرار شعب بورسعيد هو الذى دفعنى أن اقتحم هذا المجال ولكى اتمكن من حل المشاكل الجماهيرية الصحية والاجتماعية ومشكلة البطالة التى يعانى منها شباب بورسعيد .. ولما اختمرت الفكرة فى رأسى رأيت أن أخوض الانتخابات .

خضت الانتخابات كمستقل فقد وجدت أن قائمة الاحزاب فيها ما يكفيها من جميع النوعيات القادرة وغير القادرة على العطاء وذات السمعة الطيبة وغيرها وآثرت أن أقتحم الانتخابات بصفة فردية كمستقل وكونت حزبا اطلقت عليه حزب "وحدى" أى أن أعتمد على نفسى من أجل خدمة مصر لأنه سواء حزب أو غير حزب المهم مصر ومصلحة مصر. وأننا كلنا مصريون يجب أن نضع مصلحة مصر أولاً وفوق أى مصلحة شخصية وأن نكون أمناء على الأمانة التى أعطاها لنا شعب مصر وحملنا بها والقسم الذى اقسمناه من أجل أن نراعى مصلحة مصر .

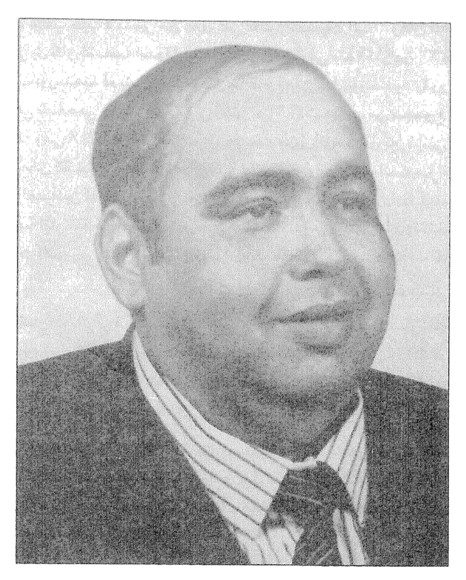
لم أواجه أى متاعب أثناء الانتخابات فقد شعرت بحب الجميع من شعب بورسعيد وكان وساما على صدرى أن أدخل الانتخابات لأول مرة وأن أفوز بجدارة لأن شعب

بورسعيد شعب طيب لا ينسى من عمل على تقديم الخدمات اليه .. وكان نجاحى ليس لشخصى بل كان أساسه اسم المرحوم والدى الذى توفى منذ أكثر من ٢٢ سنة، ولكن وفاء شعب بورسعيد لم ينس لهذا الرجل ما قام به من أجل بورسعيد وقرر أن يرد له الجميل فى شخصى . ورغم أن دائرتى أكثر من ٦ آلاف صوت من مجموع الاصوات الصحيحة وهى ٨ آلاف و٥٠٠ صوت . ورغم عدم مرور أقل من دورتين فإننى استطعت أن أثير بعض القضايا الهامة تحت القبة فقد كنت أول من نبه الحكومه الى مشكلة احتجاز الصيادين المصريين فى اليمن وأريتريا وأثيوبيا وليبيا وكان لهذا التنبيه وإثارته تحت القبة اثار ايجابية حيث اتخذت الحكومة عدداً من الاجراءات والاتصالات مع الحكومات الأخرى حتى تم الافراج عن أطقم هذه المراكب ومعظم المراكب التى تم أسرها .

كما شاركت بالرأى فى مناقشات برنامج الحكومة وتعرضت للاهدار الشامل الذى يحدث للثروه السمكية فى البحيرات والشواطىء المصرية وما يتعرض له الشباب من محنة البطالة والضرورة القصوى لانشاء وتبنى الصناعات الصغيرة التى تخدم الشباب العاطل وفى وقت قصير للعمل على حل مبدئى لهذه المشكلة التى تعانى مصر منها .

ومن ناحية الممارسة البرلمانية داخل بورسعيد وما استشعره نواب بورسعيد اثناء الجولة الانتخابية وما أحسوه بما يعانيه شعب بورسعيد من مشاكل ملحة كان تصميمهم وقسمهم أن يكون شعب ومصلحة بورسعيد هما الاساس الاول بعيدا عن أى انتماءات حزبية .

ومن منطلق الوفاء لهذا الشعب كان القسم ان تكون بورسعيد وشعب بورسعيد هما الهدف الاساسى لهذه الممارسة البرلمانية ومن أول وهلة قمنا كنواب بمقابلة سامى خضير محافظ بورسعيد وعرضنا عليه باسمنا كلنا أن تتحد الأيدى وأن يكون هو بمثابة القائد الذى نسير خلفه من أجل بورسعيد وشعب بورسعيد . من هذا المنطلق بدأنا نناقش المشاكل الملحة التى تئن منها مدينة بورسعيد وكانت أولى المشاكل هى المشاكل الصحية والحياة اللاإنسانية التى يعيش فيها ابناء العشش معيشة غير كريمة، واننا بغض نظرنا عن هذه المأساة نجعل منها وكرا للفساد والانحراف وجلسنا مع المحافظ من أجل هذه المشاكل ووعدنا بايجاد الحلول !! ولكن وجدنا ان اتفاقنا معه بعد مضى اسبوعين يذهب ادراج الرياح وعاودنا الاتصالات مرات ومرات .. ثم كان اللجوء الى رئيس الحكومة لنشرح له اختلاف النظر بين النواب وبين محافظ بورسعيد وكان هذا فى شهر مارس ١٩٩١ . وقد قام رئيس الحكومة بتقريب وجهات النظر .



محمود صبح ونشاط متميز .

وفى أحد اجتماعاتنا مع المحافظ أظهر استياءه من مهاجمة بعض ابناء بورسعيد لمشروع أطلق عليه "قرية مرحبا" وكان ذلك فى حضور رئيس المجلس الشعبى المحلى .. وطلبت منه شخصيا انه من غير المعقول ان نكون نواب هذا الشعب ولا نعرف أى شىء عن أحد المشاريع التى تقام فى بورسعيد .. لا من قريب ولا من بعيد .. وطلبت منه أن نعرف ما هى "مرحبا" وابعادها الاقتصادية والاجتماعية على ابناء بورسعيد حتى نستطيع أن نقوم بالرد على من يهاجم هذا المشروع وكان رد محافظ بورسعيد ان هذا المشروع قومى وسوف يوفر لبورسعيد الكثير والكثير، وكان ردى عليه اننى لا استطيع اقناع الجماهير شفهيا، ولكن يجب ان نطلع على كافة المستندات والاوراق التى تؤيد ما يقوله المحافظ حتى نكون على أرض صلبة حينما نرد على جماهير بورسعيد .

فما كان إلا أن استاء المحافظ منى رغم انى لم أطلب إلا معرفة الحقيقة .. ثم قمنا بطلب بعض المستندات من رئيس المجلس الشعبى حيث اخبرنا أنه لا يعرف أى شىء بخصوص هـذا المشروع وأن المحافظ يحتفظ بجميع المستندات فى شنطة خاصه بـه لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها .

حاولنا كنواب بورسعيد الاتصال بسكرتير عام المحافظ لكى يطلعنا على المشروع وكان رده نفس رد رئيس المجلس الشعبى المحلى . وكررنا الأمر مرة أخرى على المحافظ.. وكانت هذه هى المواجهة الاولى معه والتى اعتبرها تدخلا شخصيا فى عمله !! وليست من اختصاص النواب فى ممارسة حقهم الرقابى للاجهزة التنفيذية وحقنا فى معرفة الامور التى تخص من وضعوا ثقتهم فينا .. وهم شعب بورسعيد .

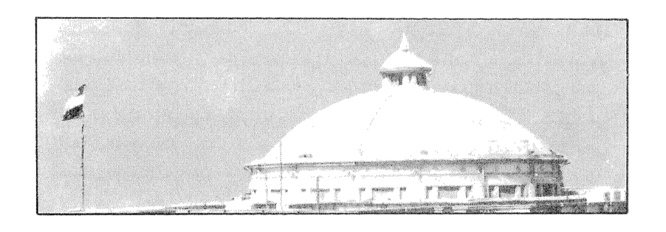
وما كان من نواب بورسعيد بعد أن اعيتنا الحيل والاساليب فى الحصول على اى مستند لهذه القرية أن طالبنا فى مجلس الشعب فى بيان عاجل بالحصول على مستندات هذه القريه للاطلاع عليها وكانت المواجهه والتعنت من المحافظ أكبر، وإعمالا لحقى الرقابى ودورى كنائب عن شعب بورسعيد حصلت على توقيعات ١٠٧ نواب فى أقل من ربع ساعة لتشكيل لجنة تقصى حقائق .. ووقفت تحت القبة انادى واشرح ما تعرض له نواب بورسعيد فى هذا الموضوع وأن هذا الموضوع نابع من نواب بورسعيد بأكملهم مع اختلاف انتماءاتهم فى نفس الجلسة حيث استشعر النواب خطورة هذا الموضوع وأهميته .

حدث هذا يوم الاثنين ١٠ من فبراير ١٩٩٢ ولم يكن فى خلدنا انه بهذا المطلب العادل لممارستنا السليمه، أن يحارب النواب فى أرزاقهم وفى لقمة العيش نتيجة لممارستهم البرلمانية، فما كان من هذا المحافظ الا ان قام بتشجيع أحد أجهزة الرقابة التى ينتمى لها ابن اخته باعمال استفزازية تخرج عن القانون والشرعية من أجل التشكيك فى المعامل المركزية التى تقوم بفحص الاسماك التى أقوم باستيرادها وهذه المعامل اعلى مستوى للتحليل فى مصر وان نتائجها نهائية ولا يمكن الرجوع فيها . فهل من المعقول ان تفحص المعامل المركزية ومعمل صحة الحيوان والرقابة على الواردات والصادرات رسالة الاسماك وتعطى افراجا نهائيا عنها وصلاحيتها للاستهلاك الآدمى وتقوم الجمارك بالافراج عن الرسالة وتقوم وزارة التموين بتسعير الرسالة ويبدأ البيع فيها .

ثم يقوم الجهاز الرقابى بالتشكيك فى الرسالة . وكان رد هذه الجهات على الجهاز الرقابى أن هذه الاسماك صالحة وان افراجها عنها سليمة . ثم يزج باحد الاشخاص عن طريق الرقابة الادارية بابلاغ النيابة التى تقوم بالتحفظ على الرسالة والغرض

الاساسى من هذا اعادة الفحص مرة أخرى وفى حالة نجاحها تعطل بيع الرسالة وأتعرض أنا لخسائر معنوية ومادية تضر باسمى أمام من قاموا بوضع الثقة فى وأن يكون محافظ بورسعيد قد نجح فى تحويل الانظار عن قرية مرحبا الى تحويل نواب مجلس الشعب الى نواب الاغذية الفاسدة وهذا ما كان يرمى له . ولكن الوقفة الشجاعة التى وقفها الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وجميع الاجهزة المعنية منعت هذا الظلم ان يأخذ طريقه إلىّ . وكان لقضاء مصر العادل ممثلا فى النائب العام دور فى وقف احداث هذه المهزلة وذلك من خلال الجو الديمقراطى ولولا الديمقراطية التى نعيشها فى عهد الرئيس حسنى مبارك ما كان يمكن للحقيقة ان تظهر .

من هنا أقول أيضا إن الذين قاموا بتحليل هذه الرسالة كانوا على مستوى المسئولية ولم يخضعوا لاى ضغوط ! .. وظهرت الحقيقة فى صلاحية هذا السمك للاستهلاك الآدمى بنسبة ١٠٠٪ وبدأت تتكشف الاوراق المبهمه لهذه القريه واتضحت الحقيقه أمام المسئولين بجميع تفاصيلها والتى هى موجوده فى تقرير لجنة تقصى الحقائق[١] .. وكانت فرحة شعب بورسعيد عظيمة لأنهم وضعوا ثقتهم فيمن يستحقونها، وأنا لا أبتغى إلا وجه الله والأمانة التى حملنى بها أبناء شعبى ووطنى الذى أكن له كل حب .



(١) انظر تقرير لجنة تقصى الحقائق عن قرية "مرحبا" .



النائب المثالى

إذا أردنا أن نضع معايير للنائب المثالى، سنجد أن كل هذه المعايير متمثلة فى نائب الإسكندرية المخضرم الدكتور محمد عبد اللاه .. التزام حزبى بمفهوم عصرى .. لا يتجاوز حدود اختصاصاته كنائب .. لا يتحدث تحت القبه إلا إذا أضاف جديدا ، التزام كامل بحدود الأدب واللياقة فى حواراته أو اختلافه فى الرأى .. نجم من نجوم الدبلوماسية الشعبية ، وله علاقاته بكافة البرلمانيين فى العالم مما يعطيه أبعادا كبيرة للخبرة الدولية .

كان عام ١٩٧١ .. نقطة تحول فى حياتى .. عملت خلاله فى وكالة الأنباء الفرنسية فى باريس .. رغم أننى سافرت للحصول على الدكتوراه بعد أن تخرجت فى كلية التجارة، داخل الوكالة عملت محرراً لشئون البترول .. ثم انتقلت للمطبخ الصحفى - الدسك - لأكون مسئولاً عن أخبار الشرق الأوسط .. لهذا فقد تحول اهتمامى إلى النواحى السياسية بحكم عملى الذى استمر حوالى ٤ سنوات .. وزاد اهتمامى بهذا العمل لدرجة أننى وصلت إلى منصب سكرتير تحرير داخل الوكالة كما حصلت على عضوية نقابة الصحفيين الفرنسية ..

لقد أفادنى ذلك كثيراً .. وكنت ضيفاً بإستمرار فى البرامج الإعلامية لشرح وجهة النظر العربية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وعندما عدت إلى مصر .. كنت أحد الذين ساهموا فى صياغة فكر حزب مصر .. وأصبحت مسئولاً عن الشباب بالاسكندرية .. ثم خضت إنتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ .. ورغم أننى كنت حديث العهد بهذا المجال .. إلا أننى كنت منافساً قوياً لدرجة أننى دخلت مرحلة الإعادة .. لكنى لم أوفق بفارق بسيط من الأصوات .

اعتبرت تجربة الانتخابات نوعاً من الممارسة لمعرفة قواعد العمل السياسى .. وقد تم اختيارى بعدها عضواً بالمكتب السياسى للحزب على مستوى الجمهورية ممثلاً للشباب.. وعند تأسيس الحزب الوطنى كنت ضمن المائة المؤسسين وأول أمين للحزب بالاسكندرية.. وبعد أن فزت فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ .. تم انتخابى وكيلاً للجنة العلاقات الخارجية وكان يرأسها الدكتور فؤاد محيى الدين - رحمه الله - ولما عاد للوزارة مرة أخرى أصبحت رئيساً للجنة العلاقات الخارجية حتى الآن، وتم اختيارى بعد ذلك عضواً بالأمانة العامة للحزب .

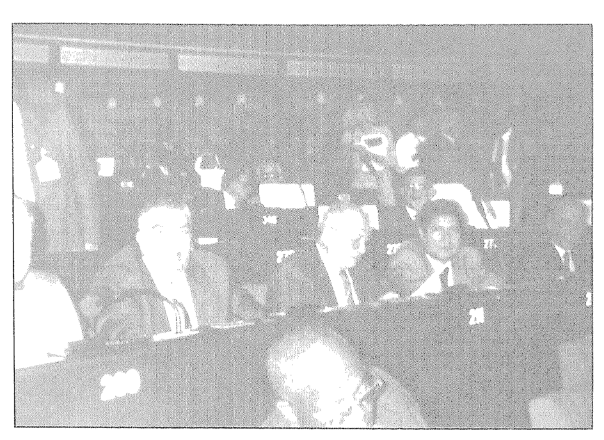


صورة تاريخية للدكتور محمد عبد اللاه يصافح الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .

العمل السياسى بالنسبة لى يتخذ عدة اتجاهات :

الأول .. محلياً .. وهو يتعلق بإنجاز الخدمات لدائرتى وحل مشاكلها .. ولا أقصد بذلك دائرتى - المنتزه - فقط .. بل دائرتى هى الاسكندرية .. التى أعتبر أن حل مشاكلها جزء من مسئوليتى خاصة أننى كنت أمين الحزب الوطنى فيها .. كما أن هناك الخدمات الفردية للمواطنين .. وهو جانب لا أستطيع تجاهله وإلا أكون مقصراً .. وفى الحقيقة أن الزملاء من نواب الاسكندرية يعاوننى خير معاونة فى هذا المجال .. فعلاقتنا طيبة والحمد لله .

الإتجاه الثانى .. وهو الإتجاه القومى .. وفيه أركز على مسألتين .. إحداهما بحكم التخصص فى العمل - أستاذ المالية العامة بجامعة الاسكندرية - وهى مناقشة القضايا الاقتصادية .. والموازنة العامة - عندما يكون لرأيى اسهام فعال، والمسألة الأخرى : الدبلوماسية الشعبية .. وبدون إدعاء .. أنا أول من أطلق مصطلح الدبلوماسية الشعبية .. وشعار دبلوماسية التنمية .. وكان ذلك من خلال لجنة العلاقات الخارجية لبيان كيف نستثمر علاقات مصر الدولية لخدمة قضايا التنمية ..



د. محمد عبد اللاه أحد نجوم مصر فى إجتماعات الإتحاد البرلمانى الدولى .

فى البداية لم تكن الدبلوماسية الشعبية تلقى قبولاً .. لكن تطورات الأمور فى العالم حتمت وجود مثل هذا المنهج .. فالاتصال بين الشعوب من خلال المنظمات الشعبية مطلوب .. وقيام مجلس الشعب بهذا الدور يجعل الدول تنظر إلينا بإحترام .. وإذا نظرنا سنجد أن البرلمانات الأوربية والكونجرس الأمريكى .. لها آراء أساسية فى مجالات كثيرة .. بما فيها المعونات التى نحصل عليها ..

أعتبر أن مجلس الشعب أحسن مدرسة سياسية .. فهو يفرض على النائب التعايش مع المشاكل الحقيقية للمجتمع .. على كل المستويات من القاع إلى القمة، على مستوى المشاكل الفردية، والمناطق المحرومة من الخدمات .. وحتى مستوى إتخاذ القرار ..

وقد استفدت كثيراً من عضويتى بالمجلس فى مجال التدريس بالجامعة .. فقد بعدت خلال إشرافى على الرسائل التى يعدها طلبة الدراسات العليا عن المفهوم الأكاديمى البحت أو الضيق لفهم ومناقشة القضايا الاقتصادية أو عندما أتناول الميزانية .. فأنا لا أتحدث من خلال الكتب والنظريات بل من خلال جو المعايشة الطبيعى، وأرى أن هذا ضرورى لمن يريد أن يخرج عن النطاق الأكاديمى إلى نطاق الحياة العملية فى المجال السياسى بصفة خاصة، فمعايشة المشاكل والقضايا أمر يختلف عن النظريات، ولابد للسياسى الواعى أن يمر بتجربة العمل الشعبى .. وهذا هو الأساس فى جميع دول العالم حتى لا يحدث انفصام بين الجانبين .

كذلك أعتبر أن الصحافة مدرسة أخرى للعمل السياسى .. ففى خلال فترة عملى بالصحافة .. اكتسبت أبعاداً متكاملة ورؤية شاملة عن القضايا الدولية .. من الشرق إلى الغرب .. ومن الشمال إلى الجنوب .

أما الإنتخابات فهى تجربة مفيدة جداً .. وقد استفدت منها كثيراً .. ولا يوجد من يمكنه أن يدعى أنه سياسى حقيقة بدون أن يخوض الانتخابات .. وأستطيع أن أقول : إن نظرتى للمجتمع اليوم تختلف .. فقد أصبحت قريبة جداً من الواقع الحقيقى .. لأنى أعايش الشعب بالفعل .. وليس من خلال برج عاجى .. أو من خلال نظرة فلسفية .

من حسن حظى أننى بدأت العمل السياسى فى مرحلة التعددية الحزبية .. وهذا جعلنى غير مقيد بشىء معين .. فلم أعاصر فترة العمل بالتنظيم الواحد .. لذلك فإن مفهومى للإلتزام .. يعتبر مفهوماً عصرياً .. فإذا كان لى رأى معين فإنى أطرحه فإذا وصلنا إلى نتيجة معينة .. فإننى ألتزم بالرأى الغالب، لذلك أنا لا أطلب الكلمة داخل القاعة إلا فى القضايا التى أرى أن رأيى فيها سيضيف شيئاً .. وهذا جعل علاقتى برؤساء المجلس متميزة .. لأنى لا أتجاوز حدود إختصاصى .. وقد وجدت مساندة منهم لعمل اللجنة فى كل المجالات. ونظراً لأن تخصصى الجامعى هو نفس تخصص المرحوم الدكتور رفعت المحجوب ـ لذا كانت هناك لغة مشتركة بيننا ـ أما الدكتور فتحى سرور فقد عرفته منذ أن كان ممثلاً للجامعة العربية فى اليونسكو بباريس وقد عاش فترة طويلة فى فرنسا مما أدى إلى وجود توافق فى نظرتنا للأمور. بجانب هذا أنا بطبيعتى أبعد نفسى عن أى مهاترات .. وأقتنع تماماً بأن الخلاف فى الرأى أسلوبه الحوار .. وليس شيئاً آخر .. لذلك حتى إذا انفعلت فى موضوع معين فإنى لا أتجاوز حدودى .

بالاضافة إلى هذا فانتماؤنا جميعاً للجامعة .. يجعل هناك احتراماً ضمنياً للأقدمية العلمية .. وهذا موجود فى علاقتى مع رؤساء مجلس الشعب .

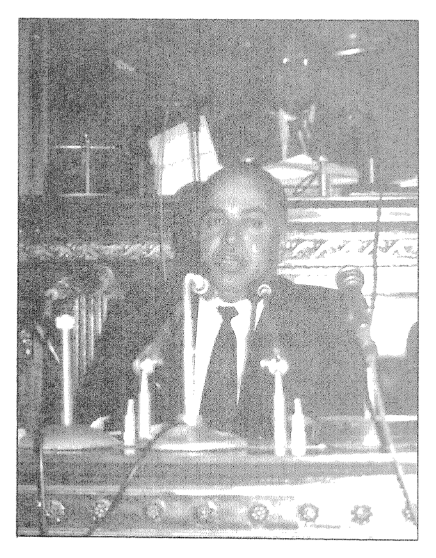
ما أحب أن أؤكد عليه .. أن الممارسة البرلمانية تضيف لى الجديد يومياً فهى عملية تعليم مستمرة .. ليست محددة أو محدودة .. كذلك السفر للخارج والمشاركة فى المؤتمرات البرلمانية يعطى أبعاداً جديدة للخبرة، ومن يدعى أنه وصل إلى حد الكمال فى أى مجال فهو قصير النظر، فكل يوم هناك جديد نتعلم منه .. ونراجع أخطاءنا ..



أبناء الدائرة حملوه إلى البرلمان

هذا الرجل نمط جديد من النواب .. قدم الكثير والكثير لبلدته .. لم يكن له من وراء عطائه هدف أو غرض سياسى .. بل لم يكن يرغب من الأساس فى ممارسة السياسة .. فهو رجل أعمال .. مهنته المقاولات .. لكن أهل بلدته صمموا على أن يكون صوتهم وممثلهم تحت قبة البرلمان .. ربما قصدوا تكريمه .. لكنه من جانبه اعتبر ذلك تكليفاً لا تشريفاً .. لكى يواصل العطاء .. وكان مصطفى عثمان مخلصاً فى اتجاهه .. وواصل مسيرته وعطاءه بعد أن أصبح عضواً بمجلس الشعب .

يقول مصطفى عثمان : بعد حل مجلس الشعب عام ١٩٩٠ .. فوجئت بأهالى بلدتى كفر غنام بالدقهلية يجمعون بعضهم ويزورونني في منزلي .. وجدت كبار البلد يطالبونني بالترشيح لعضوية مجلس الشعب .. رغم أنه لم يكن لي أي نشاط سياسى من قريب أو بعيد .. ولم أفكر من قبل في ممارسة السياسة .. فأنا رجل أعمال .. مجالى المقاولات والإنشاءات .. فوجئت بمطلبهم الذى ألحوا فيه .. طلبت منهم أن يمهلونى بعض الوقت للتفكير .. وفعلاً فكرت في الأمر ووافقت بعد ذلك .. كانت موافقتى على أساس أن أضاعف العطاء لبلدتى ودائرتى من خلال مضاعفة خدماتى العامة والخاصة بجانب الجهود الذاتية ..



مصطفى عثمان وعطاء ذاتى .

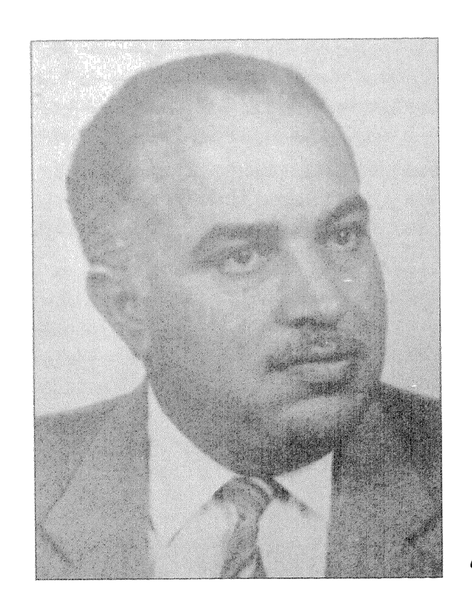
لقد قمت والحمد لله بالتبرع بـ ١٤ فداناً لإقامة مدرسة ثانوية زراعية والمزرعة الملحقة بها والتى سيتم فيها تدريب الطلاب .. بالإضافة إلى فدانين آخرين لكى تقيم الدولة عليهما عمارات سكنية لأهالى القرية .. كذلك تبرعت ومعى آخرون لإقامة معاهد أزهرية ابتدائية وإعدادية وثانوية .. بجانب إقامة المساجد وتجهيزها بمحتوياتها .

لقد كانت المنافسة قوية فى المعركة الأنتخابية .. كان عدد المرشحين ١٧ مرشحاً منهم من له باع كبير فى السياسة ودهاليزها .. ولم يكن لى تلك الخبرة .. لكنى اعتمدت على شعبيتى لدى أهالى بلدتى .. الذين وقفوا بصلابة لكى أتغلب على المنافسين ..

بعد نجاحى فى معركة الانتخابات بدأت فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى كنت أعد لها وأهتم بها .. ومنها إنشاء الوحدات الصحية وتجديد المستشفيات .. وإنشاء مشروعات إنتاجية تستوعب الأعداد الكبيرة من شباب الدائرة المعطلين .. الذين تخرجوا فى الجامعات والمعاهد .. ومنها مشروع كبير صناعى تقدمت بطلب لرئيس الوزراء ووزير الصناعة للموافقة على إنشائه فى منطقة مساحتها ٣٢ فداناً تابعة لهيئة الآثار .. ويجرى حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ .

لقد استطعت من خلال وجودى بالمجلس أن أنجز طلبات أبناء بلدتى العامة والخاصة .. الجماعية والفردية .. ومن المصالح العامة التى تم إنجازها .. رفع طريق السكة الحديد كفر صقر / المنصورة .. ورصفها بطول ١٤ كيلو متراً .. بتكلفة ٢ مليون و ١٠٠ ألف جنيه .. كما سعيت لضم عدد كبير من المساجد إلى هيئة الأوقاف .. وتشغيل عدد كبير من الشباب فى وزارتى الزراعة والأشغال والموارد المائية وبنك التنمية والائتمان الزراعى .. وإنشاء كوبرى يربط بين الدقهلية والشرقية .. وهو يختصر مسافة كبيرة كانت تقطعها السيارات .. كما أنه يتيح للذاهبين إلى دمياط المرور دون دخول مدينة المنصورة .

من داخل قاعة المجلس كان هناك العديد من القضايا التى تناولتها .. منها قضية تلوث البيئة فى كل أشكاله وصوره .. وطالبت بالقضاء على هذا التلوث ومسبباته وأهمها البرك ومخلفات المصانع وغيرها .. كما طالبت خلال مناقشة بيانات الحكومة بضرورة تطوير قصور الثقافة وتعميمها فى كل القرى لكى ترفع من المستوى الثقافى لأهل الريف .. كذلك طالبت باستمرار مشروع البتلو الذى وفر اللحوم للمواطنين بأسعار انخفضت كثيراً وحذرت من أن إيقاف المشروع سيؤدى إلى رفع أسعار اللحوم .. وهذا ما سيتحمله المواطن ويشكل عبئاً عليه .



مصطفى عثمان

فى الوقت الحالى أعد لإثارة قضية المدن الجديدة التى ما زالت خاوية رغم مرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشائها .. وقد ظلت طوال هذه الفترة معلقة لم تسلم للمحافظات لكى تتولى شغلها بالمواطنين أو بالدواوين الحكومية .. أو الشركات .. وأحذر من أن الاستمرار فى عدم تسليم هذه المدن قد يؤدى إلى أن تظل خاوية حتى تنهار دون أن يستفيد بها المواطنون .

هناك مطلب هام .. أوجهه للحكومة وألح فيه وهو ضرورة صرف حوالات العائدين من العراق .. من خلال الحكومة المصرية ثم تتولى الحكومة حل مشكلتها مع البنك العراقى أو من خلال حلول سياسية .. حيث إن عدم الصرف يؤثر بشكل كبير فى شئون العائدين من العراق ومعظمهم من الفلاحين أو الحرفيين .. وكل واحد منهم يحتاج لهذا المبلغ الصغير .



الوزير النائب
والنائب الوزير

يجمع بين كونه وزيرا ناجحا .. وعضوا بمجلس الشعب .. إنه صاحب فكرة الباب المفتوح سواء كان فى منزله أم فى مكتبه .. مستمع من الدرجة الأولى لكل مظلوم أو صاحب شكوى .. يتمتع بشعبية كبيرة بين نواب مجلسى الشعب والشورى؛ لأنه يتبع سياسة الوضوح والصراحة والصدق فى كل تعاملاته، وتتسم اجاباته على أسئلة النواب بالبساطة والوضوح وعدم الدخول فى مناورات مما يجعلها اجابات نموذجية للعمل السياسى والبرلمانى السليم .

بالرغم من أن المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى (فئات) عن دائرة (الجديدة) بالشرقية .. كان عضواً بالمجلس فى الدورة البرلمانية ١٩٨٤ والدورة البرلمانية التالية ١٩٨٧ والدورة الحالية ١٩٩٠ دون منافس فلم يتقدم أحد للترشيح ضده ..

إلا انه كان له برنامج مكثف لزيارة كل القرى والعزب والنجوع ورغم انه زار هذه الاماكن من قبل مرات عديده .. فإنه أصر على أن يلتقى بهذه الأسر والعائلات التى تعرفه وتعرف عائلته معرفة كبيرة وقوية وشخصية .

كما ان المهندس ماهر أباظة صاحب الباب المفتوح دائما سواء كان فى منزله بقرية الربعماية أو فى مكتبه أو منزله بالقاهره .. لم يوصده فى وجه أى مواطن له مظلمة أو شكوى أو طالب حق لكى يرفع ظلماً وقع عليه .

وفى الدورة البرلمانية الحالية لم ينفرد ماهر أباظة بالترشيح فى دائرته الانتخابية ـ التى رشحه فيها الحزب الوطنى الديمقراطى ـ ليس عن اكراه أو اجبار لأحد أو منع أحد من الترشيح أمامه .. لكنه انفرد بهذا الترشيح عن حب وتقدير لدوره الكبير فى العمل الوطنى وعطائه وإنجازاته فى قطاعات الكهرباء من أجل مصر كلها والريف المصرى بصفة خاصة والشرقية التى ينتمى اليها وقدم لها الكثير من جهده وعمله طوال دورتين فى مجلس الشعب قدم خلالهما الكثير لابناء بلدته الذين اجمعوا ورحبوا بترشيح المهندس ماهر أباظة لعضوية مجلس الشعب عنهم .

ويؤكد المهندس ماهر أباظة أن من يعمل من أجل مصر فان ابناء مصر لا ينسون ولا ينكرون عطاءه بل ان عطاء مصر لأبنائها المخلصين أكبر بكثير مما يقدمه الابناء الى

امهم الخالدة مصر العظيمة .. فان من يعطى لا يضيع عطاؤه اطلاقاً بل يتعاظم هذا العطاء ويعود عليه وعلى ابنائه ووطنه .

والمهندس ماهر أباظة اختيراً وزيراً للكهرباء منذ عام ١٩٨٠ وهو مهندس كهرباء منذ عام ١٩٥١ ومن المع المهندسين وهو معروف ومشهور بكفاءته عالمياً .. ويجيد الإنجليزية والفرنسية والألمانية والسويدية .

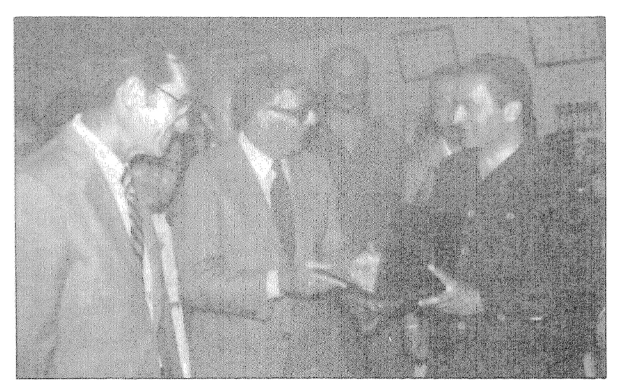
ويتمتع المهندس ماهر أباظة بشعبية فائقة بين النواب فى مجلسى الشعب والشورى والمواطنين ويمارس عمله كوزير تنفيذى وسياسى قدير .. لا يضيق بالنقد ويقف بكل أدب وشجاعة وصدق يدافع ويشرح سياسة وزارته تحت القبة ويؤمن بأن السياسة الواضحة والصريحة والبعيدة عن المجاملات هى السياسة التى إكسبته حب الجماهير ونواب الاغلبية والمعارضة وهو يرفض مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .

ويؤكد المهندس ماهر أباظة بأنه لا يصح أن نقول إن السياسة لعبة فقط وإذا كان البعض يصفها احياناً بانها لعبة كبيرة فأنا سعيد اننى استطعت اداء هذه اللعبة بفن وذكاء، أما أنا فاقول عنها انها لعبة نظيفة استطعت أن أصل اليها بطريقة نظيفة .. وقد شجعنى على هذا ان سياسة الرئيس مبارك عموماً سياسة جادة واضحة وصريحة وتسير بنا نحو الافضل .. وهذه سياستى ايضاً تحت القبة التى اتشرف بعضويتى فيها ٣ دورات متتالية، كما أنها سياستى فى جميع مراحل حياتى العامة والخاصة .

حققت سياسة المهندس ماهر أباظة خلال الاثنى عشر عاماً الماضية ما لم تحققه مصر خلال ٨١ عاماً واستطاع بالتخطيط المدروس الجيد على أعلى المستويات العلمية والفنية المواكبة لمقتضيات العصر ان يتوسع فى انشاء محطات توليد الكهرباء متمشياً مع سياسة الانفتاح والتوسع الصناعى والزراعى . ومازالت لديه أفكار عديدة من أجل زيادة قدرات الطاقة فى مصر .

وبالرغم من أن المهندس ماهر أباظة قد حدد يوماً كل أسبوع لاستقبال النواب من كل الاحزاب والتيارات السياسية لانهاء مشاكلهم والتحدث معهم فإنه لا يتأخر اذا ما طلب أحد النواب مقابلته أو عرض مشكلته بصورة عاجلة وملحة وذلك خلال لقائه فى أى مكان .

ويتخذ المهندس ماهر أباظة أسلوباً علمياً واضحاً خلال اجابته على ردود النواب يتسم بالبساطة والوضوح وعدم الدخول فى متاهات فنية أو اقتصادية أو مناورات ولكن يتسم بالوضوح والبساطة بحيث تكون الأمور واضحة لرجل الشارع الذى يعمل من أجله



الرئيس مبارك فى إفتتاح محطة شبرا الخيمة ..
وكشف إنجاز يقدمه ماهر أباظة وما اكثر إنجازات الوزير .

لحل مشاكله .. ويأتى اقناع المهندس ماهر أباظة للجماهير والسياسيين البرلمانيين من أن الله وهبه فن التعامل مع كل الطبقات خلال تعامله اليومى حتى انه عندما اضطرت الحكومة الى رفع اسعار الكهرباء وجدت احاديث المهندس ماهر اباظة قبولاً وارتياحاً للأسباب التى شرحها وأبداها المهندس ماهر أباظة للمواطنين .

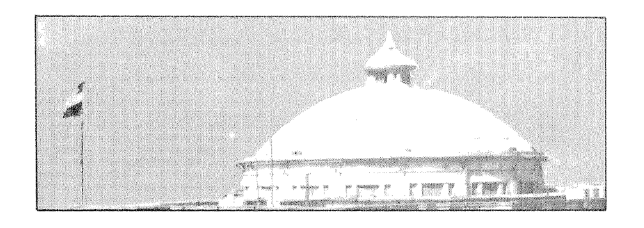
ويقول المهندس ماهر أباظة الحمد لله فأنا أعتقد أنه ليس لى أعداء حتى من أعتقد أنه عدوى اتجاهل هذا الاعتقاد واقابله بكل الحب والصفاء .. وتلك هى الطريقة المثلى التى تجعل من العدو صديقاً، تعاملك مع أعدائك بحب يكسبهم صداقتك الى الأبد.. وأنا أومن بهذه المقولة التى أشرت اليها وقد يقال عنى "صائد الأعداء" .

ويقول المهندس ماهر أباظة إن التجربة البرلمانية التى عشتها لها ايجابيات كثيرة جداً اتمنى ان تتزايد وترسخ .. والبرلمان غنى بنوابه الأقوياء نوى الآراء المختلفة التى تهدف الى صالح مصر خلف قيادة قوية تؤمن بالديمقراطية قولاً وفعلاً .. ولهذا أتوقع الكثير من الانجازات الضخمة لصالح الشعب المصرى العظيم فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واحتراماً دولياً وعالمياً لدور مصر القوى والمؤثر فى هذا الجزء الهام من العالم وعلى المستوى الدولى .

ويقول المهندس ماهر أباظة .. يعجبنى النائب الذى يغلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية والنائب البعيد عن المصالح الحزبية الضيقة أو الذى يسعى الى شهرة كاذبة أو يهدف الى احداث فرقعات أو يقوم بحركات مسرحية داخل المجلس لأهداف ضيقة أو احراج الآخرين دون مصلحة عامة أو قومية أو يهدف الى التجريح الشخصى للآخرين .

أما النائب الذى يسعى الى مصلحة مصر العليا ويعمل من أجل الاصلاح والانجاز ويحافظ على مكاسب وانجازات شعب مصر ويكرس عمله من أجل الإنتاج وزيادته وحل مشاكل الجماهير والمشاكل القومية .. ويتقدم بالأسئلة وطلبات الاحاطة وحتى الاستجواب وكل مراحل وأساليب العمل البرلمانى عن صدق وعن هدف مخلص ونبيل وأن يكون هذا نابعاً من ايمانه بخطورة ما يحدث وليس للشهرة أو الاحراج أو السعى الى مصالح شخصية ضيقة .. فإن هذا النائب هو النائب الذى أحترمه .

هذا هو المهندس ماهر أباظة الإنسان المهندس النائب ابن مصر، شخصية احبت تراب مصر فاعطتها مصر النجاح والتفوق والحب .. شخصية وهبت عقلها وقلبها للحب فأحبها المحيطون بها على كل المستويات .. شخصية انسانية .. نتمنى أن ينتقل نقاء فكرها واحساسها بالارض والوطن الى كل المستويات .. الى كل المصريين ..





"غول" ولكنه طيب

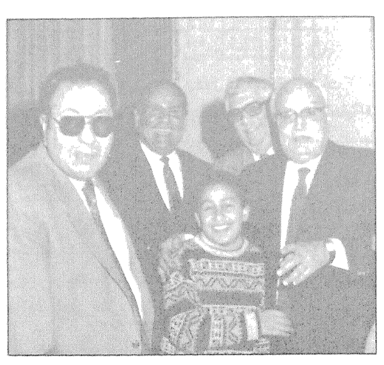
من أقدم نواب الصعيد بمجلس الشعب .. ورغم ان اسمه الغول فهو من أطيب النواب قلبا .. اشتهر بأنه نائب القصب فقد تصدى دائما لمشكلة مزارعى القصب المظلومين حتى نجح فى رفع سعر الطن من ٢٥٧ قرشا الى ٦٦ جنيها .. الغول لم تكن قضيته الوحيدة هى القصب منذ اهتم بالشباب والرياضة حتى وصل الى رئاسة لجنة الشباب منذ عام ١٩٧٨ .. وتعتبر لجنته من أنشط اللجان التى تعاصر أحدث مشاكل الساعة .

يعتبر عبد الرحيم الغول .. من أشهر .. وأقدم نواب الصعيد بمجلس الشعب .. فهو عضو منذ ٢١ عاماً متواصلة وحتى الآن لم يتغيب عن المجلس دورة واحدة.. كما أنه من أنشط النواب بصفة عامة .. بدأ الغول حياته السياسية والعامة .. عام ١٩٦٣ . عندما قاد شباب قريته الشرقى بهجورة بمركز نجع حمادى بقنا من خلال معسكر عمل .. لردم بركة مائية كبيرة مساحتها ٨ قراريط وإقامة مركز شباب عليها وفصول لمحو الأمية ..

منذ ذلك الوقت .. يقول الغول : برزت وسط التجمع الشبابى وقد أهلنى ذلك لأن أصبح عام ١٩٦٤ أمينا لشباب مركز نجع حمادى ضمن الاتحاد الاشتراكى .. وقد قمت بتوحيد الشباب على الأهداف القومية لثورة ٢٣ يوليو التى تفتحت عليها عيوننا لذلك أنشأنا فصول محو الأمية فى جميع القرى .. وردمنا البرك وأقمنا بدلاً منها مراكز الشباب التى جمعت الشباب وتبنت قضاياهم .. وقد التف حولى الشباب كنموذج جديد يختلف عما كانوا يرونه من قبل فى طبقة الإقطاعيين .. وتوحدنا تحت هدف واحد وهو خدمة الأهداف القومية وحل مشاكلنا المحلية .

لقد تصدينا لقضايا الإقطاع والإقطاعيين .. وكانت المعركة ضد أكبر إقطاعى حيث كان الأمير يوسف كمال يملك فى نجع حمادى ١٨ ألف فدان .. واستطعت من خلال موقعى كأمين للشباب التنبيه إلى هذه القضية .. وقامت الدولة بفرض الحراسة على الإقطاعيين وتوزيع الأراضى على المواطنين ..

لم نكتف بذلك .. بل طاردنا المنتفعين بتلابيب الإقطاع الفكرى الذى يصادر الحريات .. وقد أقمنا الندوات .. واللقاءات التى شملت كل مركز نجع حمادى .. الذى أصبح الآن مركزين .. نجع حمادى وفرشوط ..



عبد الرحيم الغول وصوره تذكارية مع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والمهندس ماهر أباظة وزير الكهربـاء والمسـتشار فتحى رجب .. ويرى رئيس الوزراء وهـو يحتضن نجـل الغـول .

لقد عرفنا الناس بعد أعمالنا هذه .. لذلك فقد خضت انتخابات البرلمان عام ١٩٦٨ ضد مرشحى الاتحاد الاشتراكى وحصلت على حوالى ١١ ألف صوت وجاء ترتيبى الثالث بعد هؤلاء المرشحين .. فقد كان لا بد من نجاحهما بأى شكل فى ذلك الوقت .. لكنى لم أيأس .. وخضت انتخابات ١٩٧١ رغم التحذيرات التى سمعتها بأننى سألقى هزيمة ساحقة .. لكنى حصلت على ٩٠ ألف صوت بعد أن فزت على ٩ مرشحين .. ودخلت المجلس لأكون أصغر عضو .. وكنت فى نفس الوقت أميناً لشباب المحافظة ..

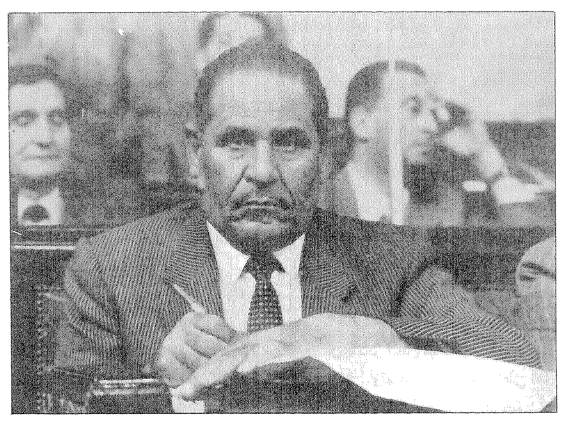
فى البرلمان بدأت مرحلة جديدة .. كرستها أيضاً لخدمة أهلى وعشيرتى الذين وثقوا فى .. واستطعت أن أحل المشاكل .. وأن أبذل الجهد بعيداً عن المصلحة الخاصة . كان أول عمل لى أقوم به فى المجلس .. المطالبة برفع سعر القصب .. كان سعر الطن وقتها ٢٥٧ قرشاً .. وهو سعر بخس .. ولم يكن من سبقونى فى البرلمان يتحدثون فى هذه القضية .. بل لم يقتربوا منها .. لكنى نجحت فى إثارة انتباه الحكومة والرأى العام إلى مشكلة المزارعين المظلومين .. وقد استطعت أن أصل بسعر الطن تباعاً إلى ٦٦ جنيهاً حالياً .. وأطالب برفعه إلى ٨١ جنيهاً لمحصول ٩٢/٩٣ .. وقد عاد هذا بالخير على أهل بلدتى الذين تخصصوا فى زراعة القصب .. لقد ظللت أكافح من أجل ذلك حتى إن الصحافة أطلقت على لقب "نائب القصب" .

كما تبنيت على المستوى القومى قضية الشباب .. وانتخبت وكيلاً للجنة الشباب بمجلس الشعب منذ دخولى المجلس ثم رأست اللجنة منذ عام ١٩٧٨ . أنشأت مراكز شباب فى مركزى نجع حمادى وفرشوط .. وخلال فترة نيابتى أنشأت ٣٣ مركزاً للشباب بواقع مركز لكل قرية .. كما أنشأت "ستاد" بنجع حمادى .. وآخر بمدينة فرشوط ..

رغم أنه قبل عام ١٩٧١ لم يكن هناك مركز واحد .. يزاول فيه الشباب نشاطهم .. لذلك يتجمع الشباب من حولى .. مؤيدين بكل قوة استمرارى فى موقعى .. متبنياً قضاياهم .

بذلت جهدى أيضاً لإنارة كل قرى دائرتى .. رغم أنه لم تكن هناك سوى قرية واحدة مضاءة بالكهرباء .. واستطعت فى عام ١٩٧٦ أن أنجز هذه المهمة .. ولم يعد هناك تابع واحد .. غير مضاء .. حتى الطرق الرئيسية أصبحت مضاءة .

بالإضافة إلى ذلك .. نجحت فى رصف جميع الطرق المؤدية إلى القرى وربط التوابع بالمدينة وتسيير الأتوبيسات بعد أن كانت كل الطرق ترابية كما استطعت من خلال جهدى والتعاون مع وزارة التعليم والمحافظة إنشاء ٣ مدارس ابتدائية ومدرسة إعدادية فى كل



عبد الرحيم الغول يدون ملاحظاته حول بيان الحكومة تمهيداً للتعقيب عليه .

قرية بالإضافة إلى المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية للبنين والبنات .. وقد قمت بضم عدة مساجد فى كل قرية إلى وزارة الأوقاف .. بعد أن اشترك الأهالى فى تشييدها بالجهود الذاتية .

يسترسل الغول فى الحديث عن تجربته قائلاً : أتبنى كذلك قضايا المعلمين والمثقفين والعمال من العاملين بمجمع الألومنيوم ومصانع السكر .. ففى رأيى أنهم جنود مجهولون يخدمون الإنتاج .. وهم قدوة يتحدى بها فى زيادة الإنتاج .. رغم أن حوافزهم ومكافآتهم أقل كثيراً مما يبذل من جهد .. لذلك أطالب بأن يكون لهم بدل .. يسمى بدل صحراء .. حيث يعيشون فى درجة حرارة عالية كما أن النيران أمام الأفران تؤثر على صحتهم .. وأطالب بأن تكون الحوافز بنسبة ٢٠٠٪ .. فهؤلاء هم حجر الزاوية فى عملية الإنتاج .

بجانب هذا .. فإننى أتمنى أن أنجز المشروعات التعليمية لدائرتى .. وقد وافق وزير التعليم على إنشاء كلية للهندسة التكنولوجية فى نجع حمادى تحل محل معهد الفلزات ـ المتوسط ـ الموجود بمجمع الألومنيوم .. وأناشد رئيس الوزراء أن يتدخل لكى تقوم وزارة الصناعة بتسليمنا مبنى المعهد لكى تشغله الكلية التى سوف تتخصص فى صناعة الألومنيوم والسكر والأسمنت ومنتجات المنطقة . كما أسعى لإنشاء كلية للدعوة الإسلامية أو للشريعة حيث إن بلادنا متعطشة للكليات الأزهرية .

كذلك أطالب بإنشاء مصنع للأسمنت يوفر فرص العمل .. كما يمكن إنشاء مصنع للعلف من مصاصة القصب .. ومصانع صغيرة لمنتجات الألومنيوم بدلاً من بيعه للخارج رغم استخدام الطاقة المدعومة .. وكل هذه المصانع يمكنها امتصاص الطاقات العاطلة .

أطالب أيضاً بإنشاء قرية أوليمبية بنجع حمادى تضم المنشآت الرياضية الموجودة بالمنطقة .. لخدمة الصعيد .. وإنشاء كليات للتربية الرياضية فى محافظات الصعيد ..



نائب .. ووزير "سوبر"

* فى فترة من الفترات شعر الناس بالخوف من كل شىء حتى من أبنائهم ، ولم يكن يجسر أحد على أن يبدى رأيا مخالفا لما يراه أصحاب السلطة، وانسحب هذا الخوف فشمل حتى المتحدثين تحت قبة البرلمان .. وخلال هذه الفترة كان الدكتور محمد محجوب يشعر بمدى حاجة الناس إلى من يقول لهم : أين الخطأ وأين الصواب ؟ .. وكانت هذه هى نقطة البداية التى أخذت تتسع الى أن دفعته لخوض انتخابات مجلس الشعب .. فما هى تجربة النائب الذى أصبح وزيرا .. والوزير الذى ظل نائباً ؟

تجربتى تحت القبة بدأت منذ أكثر من ١٣ عاما عندما تمكنت من دخول مجلس الشعب لأول مرة عام ١٩٧٩، استمرت التجربة خلال مجلس ٨٤ ثم تأصلت ونضجت خلال دورة ٨٧ . هذا ما أكده الدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف . وقال إن عمله السياسى لم يبدأ عند دخول مجلس الشعب عام ٧٩ .. وانما كان موجودا قبل ذلك من خلال أنشطة الحزب الوطنى بدائرة حلوان والتبين . وهذا النشاط كان كفيلا بأن أكتشف داخلى الرغبة فى خدمة الجماهير وأبناء حلوان من خلال دائرة أوسع .

والدكتور محجوب منذ دخوله الى مجلس الشعب لم يكن مجرد عضو عادى بل رأس فى أول مجلس يشرف بعضويته لجنة الشئون الدينية والاجتماعية بالمجلس وساهم بفاعلية كبيرة فى تقنين الشريعة الاسلامية عند دخوله الى المجلس عام ٧٩ .

ويقول الوزير : بعد ذلك تم اختيارى من القيادة السياسية لأكون وزيرا للأوقاف.. ومع هذا لم تنقطع صلتى بمجلس الشعب وأرجو ألا تنقطع .

ويمضى الوزير النائب فى سرد ذكرياته عن قصة دخوله مجلس الشعب فيقول إنه بدأ يفكر فى دخول انتخابات مجلس الشعب عندما وجد داخله طاقة ورغبة ملحة فى خدمة الناس .. وعندما وجد أن المناخ السياسى فى مصر أصبح مهيأ لأن يقول كل صاحب رأى رأيه، دون خوف أو رهبة .

ويقول : فى فترة من الفترات شعر الناس بالخوف من كل شىء حتى من أبنائهم فلم يكن يجسر أحد على أن يبدى رأيا مخالفا لما يراه أصحاب السلطة، وبالطبع انسحب هذا الخوف فشمل حتى المتحدثين داخل مجلس الشعب وتحت قبة البرلمان وخلال هذه الفترة لم يكن من حق النائب ـ كما أوضحنا سلفا ـ أن يتحدث معارضا

للحكومة أو آخذا عليها بعض أوجه القصور أو الاهمال . وفى الحقيقة فاننى خلال هذه الفترة كنت أشعر بمدى حاجة الناس الى من يقول لهم أين الخطأ وأين الصواب . كما كنت أشعر بمدى حاجة المجتمع ككل الى من يشارك فى تصحيح مسيرته عن علم وفهم ورغبة صادقة فى الاصلاح .. وكانت هذه هى نقطة البداية داخلى والتى أخذت تتسع فدفعتنى الى التفكير فى خوض انتخابات مجلس الشعب عن دائرة حلوان ، تلك الدائرة التى عشت فيها ، وشعرت من خلال هذه المعايشة بما يحتاجه أهلها ، وبما يتطلعون اليه من آمال عريضة فى الاصلاح سواء كان هذا فى مجال حاجتهم اليومية أو المستقبلية .. أو حتى فى مجال حياتهم العادية من اصلاح للطرق واقامة للمدارس وتوفير الأماكن المناسبة لعلاجهم بأقل النفقات . فطبيعة الدائرة تفترض على من يتصدى للنيابة عنها أن يكون مدركاً للمستوى الاقتصادى المتواضع الذى عليه معظم أهلها .

وبالفعل رشحت نفسى لانتخابات مجلس الشعب للمرة الأولى عام ١٩٧٩ . وكم أذهلنى حب الناس الجارف لى فى الدائرة ، لقد شعرت طوال فترة الاستعداد للانتخابات .. وفى كل مكان أذهب اليه .. وفى كل شارع وبيت أدخله بحب هائل من جماهير الدائرة .. من الشباب قبل الشيوخ .. ومن النساء والأطفال . وترجم هذا الحب الهائل الى رقم - أيضا هائل - من الأصوات حصلت عليه ودخلت مجلس الشعب . وكان لزاما علىّ بعد ذلك أن أوفى حبا بحب وعطاء بعطاء فسخرت كل امكانياتى وطاقاتى للعمل العام الذى يهدف فى المقام الأول خدمة أبناء دائرة حلوان .. ويهدف فى المقام الأشمل خدمة مسيرة مصر على طريق البناء والتقدم والحضارة .. وهو الثالوث الذى طالما كان عنواناً لمصر عبر تاريخها الطويل .

وشعرت بالراحة ورضا النفس والسكينة عندما أدركت أننى اخترت الوقت المناسب للجلوس تحت القبة معبراً عن رأى الجماهير ونائباً عنها فى المطالبة بحقوقها .. وكان هذا الوقت المناسب هو الحرية التامة التى أرخت ستائرها على المجتمع كله . الحرية التى شعر بها كل مواطن فى مصر، وبالأخص كل صاحب قلم وكل صاحب رأى وهى تنشر رداءها الحضارى الجميل لتظلل مصر منذ بداية الثمانينات وبعد أن ودعت مصر منذ منتصف السبعينات عصر الرأى الواحد والحزب الواحد والفكر الواحد .. وفتحت فى مصر نوافذ التطور والرقى وتعدد الآراء وكان ذلك بعد انتصار عسكرى رائع أذهل العالم كله فى عام ١٩٧٣ بقيادة مقاتل جسور وقائد ديمقراطى هو أنور السادات .. وجاء مبارك ليؤكد للجميع أن لا رجعة عن الديموقراطية والحرية كسبيل لبناء مصر . وعلى كل من يستطيع أن يقدم رأياً لصالح الوطن فليفعل ولا يخش التعذيب أو التنكيل .

وعلى كل نائب جاء بالانتخاب الحر المباشر أن يشارك فى صنع مصر الغد . وأن يساهم فى وضع الحلول للخروج بمصر من أزماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فكان هذا هو قمة العمل البرلمانى الذى يلقى بكامل المسئولية على جميع أعضاء البرلمان . من أحسن فقد أدى أمانة ائتمنه عليها الناخبون ، ومن أساء فيكفيه سخط أهالى وجماهير دائرته الانتخابية .

وعن محصلة تجربة الدكتور محمد على محجوب وزير الأوقاف وعضو مجلس الشعب كنائب فى البرلمان قال : ان هذه المحصلة تتلخص فى كلمة واحدة هى : العطاء.. العطاء للشعب ، لمصر، العطاء للمصلحة العامة . العطاء للنفس والسمو بها عن الأنانية وحب الذات وتحقيق المصالح الشخصية . وفوق كل هذا وذاك العطاء لأهل الدائرة ويقول ان كل نائب لو أدرك المعنى الكامل لهذه الكلمة لتحققت بالكامل مهمة مجلس الشعب فى الدفاع عن مصالح المجتمع . ولعدنا كما كنا أعرق الأمم فى الديمقراطية .. وأقول لعدنا كما كنا .. لأننا بالفعل كنا أعرق أمم العالم فى الديمقراطية والتاريخ شاهد على ذلك وعلى حكم الشورى الذى جاء به الإسلام منذ أكثر من ١٤٠٠ عام قبل أن تصدر الدساتير ومواثيق حقوق الانسان . لقد جاء الاسلام بحقوق الفرد وعدم المساس بها . ووضع أسس حقوق المجتمع وعدم التعدى عليها وفصل تماماً بين هذا وذاك . وهذا هو ما تقوم عليه وتنادى به الديموقراطية فى العالم الآن . اذن لقد سبقنا بهذا .. وواجبنا الآن أن نعيد هذا من خلال العطاء النقى المنزه عن الشبهات .. المبرأ من الأغراض والشكوك.

وأعود الى العطاء كمحصلة لتجربتى البرلمانية فأقول ان الناخبين قد أعطونى أصواتهم وقبلها ثقتهم وحبهم . أليس هذا كافياً لأن أعطيهم كل جهدى وكل عقلى وتفكيرى لخدمتهم وتحقيق مصالحهم فى ضوء امكانيات الدولة وحدود قدرتها ؟

وأعطتنى مصر شرف النيابة والجلوس لأحاسب الحكومة عما قدمت .. أفلا يستوجب هذا الصدق فيما أقول وعدم المتاجرة بشعارات براقة وفهم الحقائق كاملة قبل توجيه اللوم أو الاتهام بالتقصير لأى من المسئولين تحت قبة مجلس الشعب .. ان هذا هو قمة العطاء الوطنى الذى يمكن أن يقدمه نائب لأمته ولجماهيره . ويمكن أن أقولها مخلصة لوجه الله تعالى : من أعطى الصدق والحب والاحترام والالتزام بالحقائق كان نائبا مثاليا، ومن قدم غير هذا فأقول له قد تخدع الجماهير مرة أو مرتين وتعطيك أصواتها . ولكن تأكد أنها لن تخدع على طول الخط . وساعتها ستخسر أنت مكانك ووضعك وتفقد حب الناس وهو أغلى وسام فى الدنيا يوضع على صدر الرجال .



جلسة عرب مع أهالى حلوان أثناء المعركة الأنتخابية الأخيرة والتى حصل فيها د. محمد محجوب على أعلى الأصوات .

والدكتور محمد على محجوب الآن فى وضع لا يحسد عليه .. فهو نائب فى البرلمان .. وأيضا أحد قيادات السلطة المقابلة للسلطة التشريعية وهى السلطة التنفيذية . انه يتبوأ مكانا بارزا داخل الحكومة من خلال منصبه كوزير للأوقاف . وهذا فى حد ذاته كفيل بأن يجعله يرد على سؤال هام . هذا السؤال هو ما هو الفرق بين ممارستك النيابية داخل مجلس الشعب قبل أن تصبح وزيرا .. وبعد أن أصبحت وزيرا .. هل يمكن أن تهادن ؟ .. وهل يمكن أن تتناسى المشاكل حتى لا تحرج أحدا من زملائك فى الوزارة؟

ولم يفكر الوزير النائب طويلاً واندفع مجيبا كأنما يقرأ كلماته من كتاب مفتوح أمامه. قال الفرق عندى أصبح كبيراً جداً جداً ..

أولاً : قبل أن أكون وزيراً كان كل ما أدركه أن الوزراء كثيراً ما يعتذرون بأنهم مشغولون .. وكنت وقتها أقول هذه حجج واهية . انهم يحاولون الهرب من النواب ومن الاجابة على أسئلتهم . انهم بذلك يجنبون أنفسهم المواقف الصعبة ويتحاشون أن يوجه إليهم أى لوم أو تقصير .

وبعد أن أصبحت وزيراً أدركت أن كل هذه الأقاويل كانت من الخيال الذى لا يستند الى أرض الواقع . لقد عرفت كيف أعيش بعيداً عن بيتى لأيام طويلة . وكيف أقضى ١٨ و٢٠ ساعة على مكتبى فى عمل دائم ومتواصل لا يفصل بين هذا الاجتماع وذاك إلا لقاء صاحب حاجة ملحة أو استقبال مندوب وزارة أخرى جاء لانجاز الأعمال المشتركة .. أو استقبال نواب الشعب الذين جاءوا لقضاء بعض مصالح ناخبيهم .

لقد أدركت كيف يسمح الوزير لنفسه ان يعتذر للنواب . وأن يعتذر عن عدم حضور احدى اللجان .. وما ذلك إلا لأن لديه عملاً هاماً جدا وشاقاً جدا لابد من انجازه فى خلال وقت محدد وغالباً ما يكون قصيرا . كما أننى تأكدت بصورة قاطعة لا تقبل الشك أو الجدل أن الوزير لا يمكنه أن يهرب من النواب .. ولا يمكنه أن يخشى اللوم والتقصير لأن كل عمله مخطط له بدقة ومحدد الخطوات والمراحل . وهناك من الوقت الكثير الذى يمضيه الوزير فى هذا التخطيط ، وفى تحديد هذه الخطوات والمراحل . فان جاءت بعد ذلك بعض الأخطاء فانها لابد أن تكون راجعة الى ظروف مستجدة لا سبيل الى تلافيها .

ثانياً : عندما كنت نائباً فقط كانت لدى الفرصة لأظهر أمام الناخبين بصورة عنترية من خلال مناقشة الوزراء بحدة وعنف وبحديثى فى أمور لم أدرك كل ملابساتها بعد .. كما كنت أعمل على أن أحاول احراج المسئولين بسبب وبغير سبب، اللهم إلا تحقيق أهداف معينة تدور داخل رأسى .. وأيضاً كنت أتصور أن هؤلاء الوزراء لا عمل لهم إلا الذهاب الى الوزارة للجلوس على المكتب واستقبال المعارف والأصدقاء ثم الانصراف من الوزارة دون أن يصنعوا شيئاً ذا قيمة وكان هذا كله أمام عينى وأنا أتحدث معهم تحت قبة البرلمان .

وبعد أن أصبحت وزيراً ألزمت نفسى بألا أتحدث فى موضوع داخل البرلمان الا اذا أدركت كنهه وأحطت بكل تفاصيله وظروفه ودرست البدائل التى يمكن اتخاذها . فاذا ما ناقشت أحد المسئولين بعد ذلك ناقشته عن علم . وناقشته وأنا أشفق عليه من الأيام الطويلة والصعبة التى يعيشها فى عمل وتفكير قبل اتخاذ أى قرار .

كما أننى أدركت مدى فداحة محاولات النواب احراج الوزراء بسبب أو بدون سبب لأن ذلك يؤثر تأثيراً بالغاً فى نفوسهم مما يعطل طاقات الابداع والعمل وملكات الفكر داخل عقولهم فتتأثر مصالح الناس وربما تتعطل أو يسودها الفوضى والاضطراب نتيجة اتخاذ الوزراء لقرارات غير مدروسة كرد فعل طبيعى لتألمهم النفسى ومحاولة الاساءة اليهم والتقليل من جهودهم المضنية والشاقة. ولهذا كله عودت نفسى على مناقشة أى طلب أو استجواب أو مشروع قانون أو خطة داخل مجلس الشعب بالهدوء والتروى واختيار الألفاظ المهذبة التى لا تحرج مشاعر أى مسئول .. وليس معنى هذا أن أجامل بالألفاظ فى حالة ثبوت أى تقصير أو تهاون أو تخاذل من قبل هذا المسئول . ولكن معناه أن أقرر ذلك بوضوح مع البعد عن التجريح الشخصى أو الاساءة المتعمدة أو القسوة المبالغ فيها .

وتعلمت بعد أن أصبحت وزيراً أن طلباتي الشخصية كنائب والتي تكون كثيرة هي أكثر ما يزعج المسئولين . فإن هم امتنعوا عن اجابتها غضبنا منهم .. وإن هم أجابوها كلها ضاعت حقوق الآخرين ممن لا يجدون نائباً يحمل طلباتهم الى المسئولين .

كما تبينت خطأ فكرتي الجسيمة عن الوزراء وعملهم . فاكتشفت أنهم لا يذهبون الى الوزارة للجلوس خلف مكاتبهم لاستقبال الناس والتباهي أمامهم بهذا المقعد بل هم أحياناً كثيرة يسأمون الذهاب إليها من كثرة العمل .. ومع هذا لا يملكون إلا أن يذهبوا ليوجهوا هذا الوكيل الى عمل ما .. ويطلبوا من المدير الآخر اتمام الخطوات في مسألة أخرى .. ثم يجتمعوا باعضاء إدارة معينة من إدارات الوزارة لوضع خطة التحرك في هذا القطاع .. ويقطع الاجتماع الرد على استفسار أحد كبار العاملين بقطاع آخر عما يجب أن يفعله ازاء ما حدث أمس في احدى المحافظات .



إينما وجدت المؤتمرات الشعبية .. كان د. محمد محجوب أحد نجومها .

ويقول الوزير .. لقد اكتشفت كيف يصاب الموظف الصغير بالبرد فيأخذ إجازة عدة أيام حتى يشفى وهذا حقه .. ويصاب الوزير في المساء بخلل جسيم في عموده الفقري مثلاً ويطلب إليه الأطباء الراحة لمدة ٦ أيام في البيت دون حركة تماماً . فيتذكر في الصباح الباكر أن لديه موعدا هاما في مكتبه ظهر اليوم فيسرع الى هناك. كما يكتشف أنه لابد أن يتوجه بعد ذلك الى اجتماع هام في مجلس الوزراء ثم .. ثم .. ثم حتى منتصف الليل .

وأخيراً يقول الوزير النائب محمد على محجوب لقد تعلمت من ممارستى البرلمانية داخل مجلس الشعب قبل أن أكون وزيراً وبعد أن أصبحت وزيراً أن أفصل تماماً بين الأمرين .. أى أن أصيب نفسى و"بمزاجى" بانفصام فى الشخصية . عندما أكون نائباً داخل الجلسة أنسى تماماً أننى وزير ضمن الحكومة التى يراقب مجلس الشعب أداءها وعملها . وعندما أكون وزيراً داخل البرلمان أنسى تماماً أننى نائب فى المجلس وأرد على ما يوجه الىَّ من أسئلة .. ولا أغضب من هذا .. أو أحمل غيظاً لذاك مادام ذلك فى حدود ما اتفقنا عليه من أساليب للممارسة الديموقراطية السليمة .

ويتطرق بنا الحديث مع الوزير النائب الى تقييمه للممارسة البرلمانية فى مصر بالنسبة لباقى دول العالم فيقول الوزير بعبارات محددة تخرج حروف كلماتها من بين شفتيه بدقة وتمهل كأنما هو يريد تأكيدها بهذا الالقاء .

يقول : هل يعد رأيى فى ممارستنا الديموقراطية داخل مجلس الشعب المصرى ذا قيمة بعد أن أشاد بها العالم كله بما فى ذلك الدول التى توصف بانها تملك أقدم وأعتى الديموقراطيات فى العالم. العالم شرقه وغربه أشاد بهذه الممارسة خاصة فى السنوات الاثنتى عشرة الأخيرة. ان الاقمار الصناعية ووكالات الأنباء وعدسات التليفزيون وميكروفونات الاذاعات العالمية تنقل على الهواء مباشرة جلسات المجلس الى الخارج بدون تزييف أو تزويق. وتحوز الممارسة البرلمانية داخل المجلس على اعجاب الجميع .

لقد شاهد العالم الوزراء وهم يتحدثون داخل البرلمان فيثور عليهم النواب لأنهم لم يحسنوا انتقاء عباراتهم. وشاهد العالم الوزراء وهم يواجهون النواب بالحقائق التى كانت غائبة عنهم فلا يغضبون .. ويكون صمت النواب هو اقتراعا بالموافقة على صحة موقف هذا الوزير. كما شاهد العالم النواب وهم يكتشفون الانحراف فى كل موقع فلا تدافع الحكومة عن مرتكبيه بحجة أنهم مسئولون فى الوزارة أو فى السلطة التنفيذية .. بل على العكس من ذلك تماماً تحيل الحكومة الأمر برمته الى القضاء ليأخذ المقصر أو الجانى عقابه ويحصل المظلوم على البراءة فترفع الحكومة رأسها أمام الجميع .

أبعد هذا كله يمكن أن نتحدث عن الممارسة البرلمانية داخل مجلس الشعب فى مصر. إنها تتحدث عن نفسها وليست فى حاجة الى محامين ليظهروا ما فيها من محاسن أو إيجابيات .

هناك شىء ضئيل جداً أود أن أتحدث عنه . وضآلته هذه تتحقق اذا قسناه بما سبق قوله من شهادة العالم بحسن الممارسة البرلمانية داخل مجلس الشعب . هذا الشىء هو - وسبق أن قلته - حديث بعض النواب فى أمور لم يدرسوها بشكل جيد عند مناقشة أى

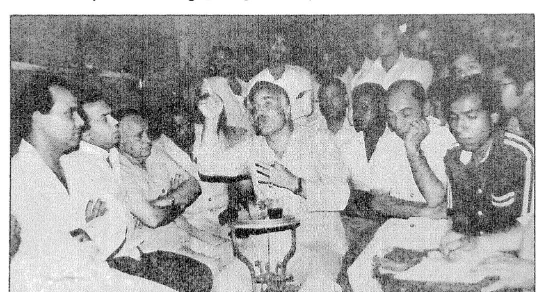
موضوع تحت قبة البرلمان وانني أطالب الجميع بدراسة أى أمر يطرح للنقاش داخل المجلس قبل التحدث عنه وأقولها بصراحة : الممارسة ليست مسئولة عن هذا .. وانما المسئول هو أمر آخر جعل من بعض من لا يعرفون ميزة استخدام النقد نواباً تحت القبة وهذا بحكم الدستور .

ويضيف الوزير شيئاً جديداً لم يكن فى حسباننا عندما سألناه وهو كيفية تعامل النائب مع الناخبين فى الدوائر الانتخابية ؟ .. وكيف يتم هذا التعامل ؟

يقول الوزير : بغير اطالة أو استرسال . كل نائب مطالب بالا يغيب عن ساحته الانتخابية لأمد طويل حتى لا يفقد ثقة الناخبين .. وهذا أمر معروف للجميع .. والمهم هو كيف يكون هذا التواجد .

هذا التواجد يتحقق ليس باجابة الطلبات فقط وانما بالجلوس مع الناخبين ومحاورتهم . وأن يوضح لهم ما يجب عليهم فعله .. وما يجب على الحكومة والمسئولين فعله فى ضوء امكانيات هذه الحكومة وقدرتها على الفعل والتى تستمدها من وضع الدولة الاقتصادى والسياسى ككل لا يتجزأ . وعلى النائب الناجح أن يمحو صدأ نفوس ناخبيه، وأن يحرك فيهم نوازع العمل والانتاج . وأن يحققوا لأنفسهم ما يمكن تحقيقه بدون مساعدة الحكومة التى تكبل يدها امكانيات الدولة ذاتها ومواردها المحدودة على النائب أن يشارك بفاعلية وايجابية شديدة فى القضاء على بعض مشاكل المجتمع من خلال توجيه ناخبيه وأهل دائرته الى الصواب، ومن هذه المشاكل مثلاً تنظيم الأسرة ومحو الأمية وزيادة الانتاج والبعد عن التطرف .. الخ ما هناك من مشاكل يحتاج حلها الى جهود الشعب قبل جهود الحكومة ، اننا إن فلحنا نكون قد تجاوزنا المحن وتغلبنا على الصعاب وهذا هو ما اطالب النواب ـ وأنا منهم ـ بالتفكير فيه قبل التفكير فى تقديم استجواب لأحد الوزراء عن شائعة سمعها ولم يكلف نفسه بالتأكد من صدقها وبهذا فقط يكتمل الاطار الجميل للصورة الرائعة عن ممارستنا الديموقراطية التى تعيش أزهى عصورها بفضل اصرار الحاكم على الديموقراطية وتمسكه الشديد بكفالة الحريات للجميع على قدم المساواة .


الدكتور محمد محجوب وجلسة على المقهى مع أبناء حلوان وكلام عن الأنتخابات .





عاشق البحث الجنائى

فاقت شهرته الآفاق كضابط شرطة كفء نزيه يؤمن بحقوق الانسان وآدميته ـ احترم نفسه فاحترمه الجميع .. عشق عمله فى مجال البحث الجنائى وكانت له صولات وجولات، ولما وصل الى آخر السلم الوظيفى بعد ٢٤ عاما فى خدمة الناس تحول إلى العمل السياسى، فخاض الانتخابات وحصل على ثقة الجماهير .

رجولته بادية .. مواقفه صلبة نابعة من قرارة نفسه ومن اقتناعه برأيه .. لا يخشى فى الحق لومة لائم .. ظل ٢٤ عاماً يخدم الجماهير فى صمت .. بابه مفتوح لكل صاحب خدمة .. ولما جاء الوقت الذى خلع فيه عباءة العمل التنفيذى .. ليقوم بدوره السياسى كنائب للأمة .. وجد الأذرع مفتوحة .. والأكف مرفوعة .. والحناجر عالية تؤكد بكل قوة ثقتها .. فى ابنها .. ممدوح الجوهرى ..

لم يُخف الجوهرى آراءه بحجة الملاءمات السياسية - ولم يحاول أن يمارس السياسة بالأساليب الكلاسيكية التى تعتمد على اللف والدوران .. بل تصرف كما يقول أبناء البلد : "جاب من الآخر" .. وأعلن آراءه واضحة صريحة .. "أنا أنتمى للحزب الوطنى .. وأومن بأن برنامجه ممتاز .. لكن التطبيق يشوبه سلبيات .. قد تصل إلى انحرافات .. ولابد أن يقوم الحزب بنفسه بتقويم أخطاء أعضائه .. فهو أحق من غيره بهذا .."

رغم إعجابى بما يتيحه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب من حرية لإبداء الآراء .. فإننى غير راض عن المجلس حتى الآن .. فالدور الأساسى له .. التشريع والرقابة .. لا يتم كما يجب .. معظم مشروعات القوانين وتعديلاتها - مثلا - تأتى من جانب الحكومة .. بينما يجب أن تكون من جانب المجلس وأعضائه .. كذلك معظم الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات - لم تنته الى نتائج إيجابية .. ربما يكون ذلك بسبب ضعف حجة النائب .. لكنى ألوم الأغلبية الكاسحة التى تؤيد الحكومة باستمرار .. بينما أرى أنه لو أن هناك خطأ ما .. علينا كحزب الأغلبية تقويمه فوراً .. دون انتظار أن تلفت المعارضة نظرنا .. فالحكومة من اختيار الحزب وليس العكس .. والمجلس هو الذى يراقبها ويحاسبها .



ممدوح الجوهرى وشعبية جارفة بين أبناء دائرته .

كذلك .. أرى أن محاولة أى وزير النيل من أحد النواب أو تجريحه .. أمر يعد سبة فى جبين المجلس .. يجب ألا يسمح به رئيس المجلس وألا يقبله الأعضاء سواء كان هذا النائب معارضاً أو مؤيداً .. فالجميع نواب الأمة .. يحميهم الدستور ..

"أمر آخر .. أطالب بإقالة الحكومة .. وأن يتولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة حكومة جديدة .. تكون قادرة على تحقيق طموحات وآمال الرئيس .. فقد أثقلت الحكومة الرئيس بأعباء وأحمال يئن لحملها الجبال .. بينما أرى أن خطوات الحكومة وقدراتها أقل كثيراً من أحلام مبارك .. وأنها قاصرة فى أدائها .. وغير قادرة على اللحاق به .."

إذا كان مشوار الجوهرى السياسى يعتبر قصيراً لا يتجاوز العامين .. إلا أن هذين العامين .. يعتبران امتداداً لسنوات طويلة من الخبرة فى الحياة وفى العمل بالشرطة .. وهو يلخص هذه السنوات فى السطور القادمة :

العمدة والدى

نشأت فى قريتنا "دهتورة" بمركز زفتى بالغربية .. كان والدى العمدة يملك مساحة كبيرة من الأرض .. كنت أقضى معظم الوقت فيها .. أتعلم وأشرف على الزراعة .. كان ارتباطى بالأرض قوياً لدرجة أننى بعد التخرج قدمت أوراقى للإلتحاق بكلية الزراعة كبديل لكلية الشرطة ..

بعد تطبيق القرارات الاشتراكية فى الستينات تقلصت أراضينا .. إلا أن هذا لم يمنع استمرارى فى التعلق بها .. ورغم أننا أضرنا بشكل كبير من هذه القرارات فإننى كنت من المحبين والمعجبين بالزعيم جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة .. حتى يوم التنحى .. كنت أحد الذين تمسكوا به .. وأحسست بالضياع بعد موته .. وإذا كانت الصورة قد تغيرت فيما بعد .. إلا أن أحداً لا ينكر دور الرجل الذى كان علامة فى تاريخ العالم كله ..

رغم أن عائلتى كانت كبيرة والحمد لله .. فإنه لم يدخل البرلمان قبلى أحد من العائلة .. وكان الناس من أهل بلدنا يلحون على والدى لدخول البرلمان إلا أنه كان يرى أن السياسة تلهى الناس عن مصالحها .. والأهم .. الزراعة .. التى هى الأصل وهى المصلحة الحقيقية ..

بعد تخريجى فى كلية الشرطة عام ١٩٦٦ .. عملت فى أقسام شرطة القاهرة .. وكنت أصغر الخريجين سناً .. وبعد ترقيتى إلى ملازم أول كنت الأصغر أيضاً .. لقد عشقت عملى فى مجال البحث الجنائى .. وإذا كان رأيى أن مرتب رجل الشرطة لا يساوى الجهد الذى يبذله .. إلا أننى أعتقد أن الضابط الذكى يمكنه أن يجعل من عمله بالشرطة كتاباً مفتوحاً على كل مجالات المعرفة بما يعوضه عن قلة الراتب ..



وسط مظاهرة شعبية خرجت الالاف تحمل صورة ممدوح الجوهرى معلنه تأييدها له فى الأنتخابات .

صحيح إننى طوال هذه الفترة لم أمارس أى دور سياسى، لكنى استفدت من كل ما عرض علىّ من قضايا .. وأعتبر أن رصيدى فى المعرفة والخبرة الذى اختزنته طوال هذا الوقت هو أكبر مكسب لى .. ومن هذه الخبرة .. ما أتيح لى أن أعرفه عن المناخ السياسى من الداخل .. حيث كنت أرى التناقض الصارخ بين ما هو معلن .. وبين ما تتم ممارسته بالفعل .. أى بين البرامج .. والتطبيق ..

لقد أثر ذلك فىّ كثيراً .. كما تأثرت بظاهرة حزب :"الأغلبية" .. وهو حزب السلبيين .. الذين يعزفون عن ممارسة أى دور سياسى .. سواء بالمشاركة أو بإبداء الرأى .. والواقع الفعلى .. أن العملة الرديئة أو العملة القابلة التزييف كما أسميها .. تطارد العملة الجيدة أو العملة الوطنية النزيهة ..

بدأت التفكير فى خوض الانتخابات عام ١٩٨٧ .. لكنى تراجعت حيث كانت الانتخابات بالقائمة ويتحكم فيها الحزب وليس الجماهير .. وكان من الحكمة لمن يبغى الترشيح أن يسعى بكل الطرق .. لأن يكون ترشيحه على قائمة الحزب الوطنى .. وفى موقع متقدم حتى يكون النجاح مضموناً .. فقد كانت القائمة مثل عدة أفراد يقفون فوق أكتاف بعضهم .. الأعلى سيفوز حتماً .. بينما أسفلهم لن يصل أبداً إلى المقعد !.

أما فى الانتخابات الأخيرة .. ١٩٩٠ ـ فقد رجح قرارى بالترشيح عدة عوامل .. منها أنها كانت انتخابات فردية .. وثقتى بالجماهير ومكانتى بينها كبيرة .. كما أننى كنت قد حصلت على رتبة "لواء" وهى آخر السلم الوظيفى .. لذلك رأيت أن ٢٤ عاماً فى خدمة الناس .. ظل بابى خلالها مفتوحاً للجميع لابد أن تثمر عن تأييد حقيقى .. يجعلنى أخوض الانتخابات باطمئنان .. وبعد مسيرة قدتها فى يوم الاستفتاء على حل مجلس الشعب .. استشعرت بأننى كنت على حق فى تصورى .. فقدمت استقالتى على الفور .. وبعدها أبلغت بترشيحى عن الحزب الوطنى ..

لقد كان ترشيحى عن الحزب الوطنى .. بعد دراسة .. فقد استعرضت برامج الأحزاب .. ووجدت أن برنامجى حزبى الوفد والوطنى هما الأقرب إلى .. الأول تمتد جذوره إلى الماضى .. والثانى هو الحاضر .. وهما معاً يعبران عنى تماماً .. حيث أن جذورى وفدية .. وحاضرى وطنى .. بينما وجدت أن برامج بقية الأحزاب لا تناسبنى إطلاقاً ..

لقد كان برنامجى بسيطاً فى المعركة الانتخابية .. يتلخص فى أننى أسعى إلى تطبيق البرنامج الممتاز للحزب الوطنى .. الذى يعتبر من الناحية النظرية أفضل برنامج يمكن أن نطمح إليه .. بينما يشوب تطبيقه سلبيات عديدة وانحرافات من بعض أعضائه ..

بجانب ذلك .. كان من رأيي أن حل المشاكل الداخلية لن يكون إلا بزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة .. وهذا لن يكون إلا بالتعاون الجماعي .. عربي .. إسلامي .. فأشقاؤنا لديهم المال والمواد الخام .. ولدينا قوة العمل والقدرة على الإبداع .. فإذا تلاقينا .. فإننا سيكون لنا شأن وتحل مشاكلنا جميعاً ..

ولكن يجب أن نتفق على التعاون .. بعيداً عن الرسميات ليكون تعاوننا نابعاً عن اقتناع وحب .. وعلينا أن نأخذ بالجوانب الاقتصادية فقط ..

كذلك طالبت .. ومازلت أطالب .. بأن يكون توزيع ميزانية الخدمات على المحافظات حسب معايير واضحة .. فيجب ألا توزع هذه الميزانية حسب وزن بعض المسئولين .. لمحاباتهم على حساب بقية المحافظات .. يجب أن يكون التوزيع حسب المساحة وما تحققه كل محافظة من دخل للدولة ..

بعد انتخابي حرصت على أن يكون دوري محدداً .. عندما أتحدث تحت القبة يجب أن يكون ذلك لكي أضيف شيئاً .. وليس لكي أظهر في التليفزيون .. حتى لو كان لدى رأي معين وسبقني إليه أحد الزملاء فإنني أسحب طلبي للكلمة فوراً .. فأنا أتمنى أن أؤدي دوري داخل المجلس كممثل للشعب .. وليس كممثل على الشعب ..

بعد التجربة .. لي رأي أقوله عن الشارع السياسي .. فأحزاب المعارضة .. هي أحزاب صحف وليست أحزاباً جماهيرية .. أما الحزب الوطني فهو يعتمد بصفة أساسية على ما تمنحه له الحكومة من خدمات أساسية .. وبناء على رضا الحكومة تتحدد قيمة وقوة الحزب وأفراده ..

الآن بعد أن تفرغت للعمل السياسي والجماهيري .. أحرص على اكتساب مزيد من الخبرة .. وأحاول توسيع دائرة اطلاعي .. وأهم ما أحرص على قراءته .. تقارير المجالس القومية المتخصصة التي أعتبرها دوائر معارف .. توفر خلاصة التجربة والعلم لمن يحتاجها .. أما هواياتي .. فمازلت أمارس صيد السمك أحياناً .. لكنني لا أجد الوقت لممارسة ركوب الخيل ..



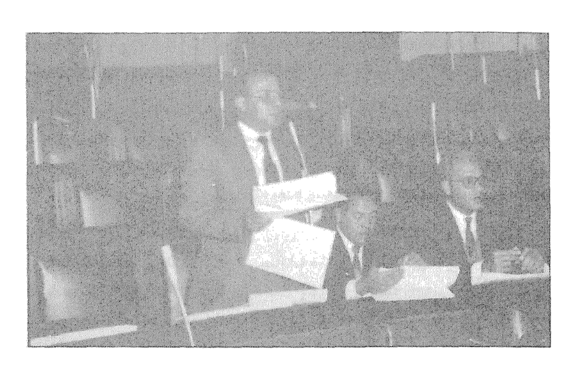
دخل السياسة
من خلال المستشفى

كان العمل العام وخدمة الناس مدخله إلى عالم السياسة .. رغم أن الدكتور عيد سالم لم يقصد أبداً دخول هذا العالم .. لعلمه بالصراعات والخلافات التى تدور فيه .. لكنه كان يخدم الناس ويقدم لهم العلاج المجانى من خلال مستشفاه الذى يملكه .. ومن منطلق شعوره بالمسئولية تجاههم .. وهو ما يعتبر امتداداً لخدمات والده وعائلته فى المجال الاجتماعى ..

منذ تخرجى فى كلية الطب عام ١٩٧٨ .. خصصت الجزء الأكبر من وقتى للعمل الاجتماعى خاصة أننى أمتلك مستشفى خاصاً مما ساعدنى على تقديم الخدمة العلاجية مجاناً لغير القادرين .. لقد كان هذا النشاط امتداداً لممارسات والدى فى العمل الاجتماعى .. لذلك أصبح لى شعبية كبيرة فى منطقة بهتيم التى أنتمى إليها وعائلتى ..

هذا الكلام على لسان النائب الدكتور عيد سالم .. الذى يواصل حديثه قائلاً : لقد كان العمل السياسى بعيداً عن فكرى رغم أننى عضو لجنة الحزب الوطنى بمحافظة القليوبية منذ عام ١٩٨٤ .. لكنى كنت أخشى مما يثار عن السياسيين وتصرفاتهم وطبيعة الصراعات والخلافات التى تحكمهم .. وهذه أمور تخالف طبيعتى .. حتى فى سنوات الدراسة كان نشاطى يقتصر على اللجان الاجتماعية والرحلات الثقافية .

لم يخطر ببالى أبداً مسألة الترشيح لعضوية مجلس الشعب .. لكن بعد حل المجلس عام ١٩٩٠ وجدت وفوداً من المواطنين تزورنى وتطلب منى الترشيح .. واستخرت الله .. ثم تقدمت للترشيح .. وفوجئت بأن الحزب الوطنى اعتبرنى مرشحه فى الدائرة ـ قسم ثان شبرا الخيمة ـ وكانت المعركة ساخنة جداً ولم أكن معتاداً على مثل هذه المواقف التى تحدث فى الانتخابات .. وقد تعرضت طبعاً لبعض منها .. حيث حاول المنافسون وكانوا من المتمرسين على العمل السياسى التأثير على الناخبين بأن كتبوا لافتات لزميلى فى الدائرة مع آخرين .. وكتبوا لافتات أخرى لى مع آخرين .. حتى يوقعوا بينى وبين زميلى .. لكننا كنا حريصين ومدركين للعبة .. حيث إن العلاقة بيننا طيبة كما أننا التزامنا المصارحة .



عيد سالم موسى يتحدث تحت القبة عن مشاكل شبرا الخيمة .

لفت نظرى خلال ذلك وقوف الناس معى بكل جوارحهم .. كنت أشعر بحبهم وتشجيعهم لى على الاستمرار .. أما يوم الانتخاب فقد وجدت أهالى المنطقة مندفعين حتى السيدات والفتيات نحو صناديق الانتخابات .. وقد فزت والحمد لله أنا وزميلى من الجولة الأولى وكانت دائرتنا الوحيدة فى المحافظة التى فاز فيها الحزب الوطنى من الجولة الأولى ..

بمجرد إعلان النتيجة .. بدأنا دراسة مشاكل الدائرة وتم تحديد خطوط عريضة للتحرك .. وكانت أهم هذه المشاكل .. الطرق والتعليم والصحة .. وقد أنجزنا العديد منها .

فى مجال الطرق .. تم رصف معظم الطرق الرئيسية .. وهناك خطة لرصف بقية الطرق بعد الانتهاء من مشروعات الصرف الصحى .. كما تم التغلب على الصعوبات التى كانت تحول دون توصيل الكهرباء والمياه لمناطق الدائرة التى تعتبر امتداداً عشوائياً .. واستطعنا إنجاز هذا الجانب ومستمرون فى مد المناطق الأخرى بالمياه والكهرباء .

فى مجال الصحة .. بذلنا جهداً كبيراً لتوسيع الخدمة الصحية من خلال إنشاء مستشفى عام كبير يخدم أبناء الدائرة .. ونأمل فى التوصل إلى نتيجة خاصة أن منطقة شبرا الخيمة تزدحم بالسكان وتعتبر محرومة من الرعاية الصحية حيث لا يوجد بها إلا

مستشفى عام واحد وآخر قروى مما لا يتناسب مع هذا العدد الكبير .. إننا نسعى للمساهمة بالأرض والجهود الذاتية لهذه المشروعات ..

لقد اندمجت فى العمل العام وخدمة المواطنين لدرجة أننى أصبحت لا أتردد على المستشفى الخاص الذى أملكه .. وخصصت هذا الوقت للقاء الجماهير .. وحل مشاكلهم، ورغم ذلك فهناك الكثير الذى نحلم به لدائرتنا .. مثل استكمال مشروع الصرف الصحى الذى يتكلف ٦٥٠ مليون جنيه .. وسيتم بعده رصف جميع الشوارع .. ودخول خطوط المواصلات وربطها بالقاهرة .

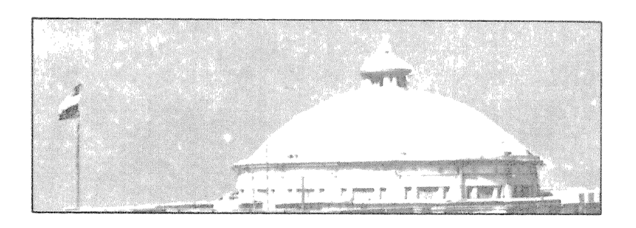
أما داخل المجلس فقد شاركت فى مناقشة مشروعات القوانين التى عرضت .. كما عرضت مشاكل كل الدائرة من خلال طلبات الإحاطة والأسئلة .. ومنها طلب إحاطة عن تدهور الخدمة الصحية بشبرا الخيمة كان من نتيجته أن جاءت لجنة من وزارة الصحة وقامت بحل بعض المشاكل والقصور فى مستشفى ناصر العام .. وتم تزويد المستشفى بجهاز الموجات فوق الصوتية .. وإضافة قسم لرعاية الأطفال المبتسرين .. كما تقدمت بأسئلة وطلبات إحاطة عن التعليم والمرافق .. لكنها لم تناقش بعد .



عيد سالم موسى خلال أحد الإجتماعات الشعبية فى محافظة القليوبية .

فى مناقشة بيان الحكومة ركزت فى كلمتى على البطالة وما يترتب عليها من اتجاه الشباب للانحراف والجريمة .. كذلك ناقشت ـ بحكم تخصصى كطبيب ـ المشاكل الصحية ومشاكل التعليم .. والمرافق ..

أخيراً يقول الدكتور عيد سالم : بعد تجربتى القصيرة تحت القبة .. التى عايشت خلالها المشاكل .. أؤكد أنه من الصعب إرضاء جميع الأطراف والاتجاهات .. لذلك كان لابد من إعلاء المصلحة العامة للوطن .. أولاً .. وقبل كل شىء .





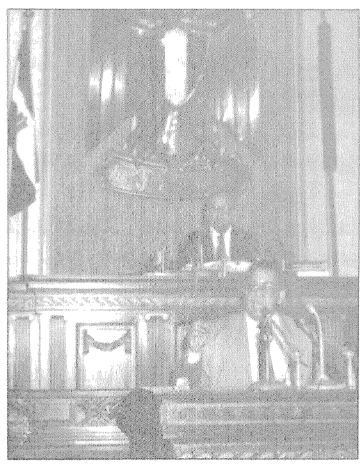
عائلة
كلها
نواب

هذا الشاب جاء من أقصى الصعيد ليمثل أبناء دائرته فى البرلمان .. ورغم أنها المرة الأولى له فإنه لم يشعر بالغربة تحت القبة لأن عائلة الشريف التى ينتمى اليها مثلت فى البرلمان منذ عام ١٩٣٠ وحتى الآن وحينما جلس على مقعده كان يستشعر أرواح أجداده وأعمامه النواب الذين سبقوه فى نفس المكان .

شخصيته المحبوبة .. دعمت ثقة العائلة فيه .. وفى قدراته على خدمة الدائرة وأهلها .. فصمم الجميع على ترشيحه .. ليكون نائباً فى البرلمان .. وليواصل إنجاز ما بدأه آباؤه .. أعضاء البرلمان منذ عام ١٩٣٠ .. وحتى الآن ..

النائب الشاب السيد الشريف يقول : لم أطلب أن أرشح للمجلس .. لكن خلو المقعد بعد وفاة أخى فى نهاية الفصل التشريعى السابق .. جعل العائلة تقرر ذلك .. وقررت العائلة أيضاً أن يكون فوزى بالمقعد بالتزكية .. فلم ينافسنى أحد .. لأكون واحداً من أبناء عائلة الشريف بأخميم داخل البرلمان .. وكان أول نائب من أبناء العائلة عام ١٩٣٠ مصطفى عبد الرحيم الشريف .. وجاء بعده عام ١٩٣٨ طه الشريف وفى عام ١٩٤٢ جاء أحمد الشريف .. ثم هاشم الشريف عام ١٩٤٥ .. واستمر حتى قيام الثورة .. ثم جاء محمد الشريف فى الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٨ .. ثم جاء فى برلمان ١٩٧١ محمد أحمد الشريف واستمر حتى عام ١٩٨١ .. وجاء بعده محمود الشريف حتى عام ١٩٩١ .. ثم السيد الشريف .. نائبنا الشاب ..

يقول السيد الشريف : لنا تقاليدنا فى العائلة .. فالكل يحترم الرمز الذى اخترناه ليمثلنا فى البرلمان .. فلو أننى خارج المجلس .. فتبعاً لتقاليد العائلة علىَّ أن أبذل كل جهودى لمساعدة النائب الذى اختارته العائلة فى قضاء مصالح الناس .. وهذا حدث معى بالفعل فقد كنت من خلال علاقاتى الطيبة بمعظم المسئولين .. أقوم بإنجاز طلبات الناس فى الدائرة والتى كان أبى وعمى يحرصان عليها تماماً .. فكل منا له دور يقوم به .. والمهم هو خدمة الرمز .. لأنه يمثل واجهة العائلة وتاريخها ..



السيد محمود الشريف يتحدث تحت القبة عن مشاكل أهالى أخميم .

لم يكن مجلس الشعب شيئاً جديداً بالنسبة لى .. فقد كنت قريباً من والدى وعمى اللذين كانا يشاركاننى معهما فى مناقشة وانجاز مطالب الدائرة .. وبعد دخولى المجلس .. كان هدفى واضحاً أمامى .. وهو تشجيع الجهود الذاتية داخل دائرتى لكى أحطم العقبات التى تقف أمام إنجاز المشروعات التى تحتاجها .. فالدولة إمكانياتها محدودة .. ومن الصعب أن توفر كل ما نطلبه ..

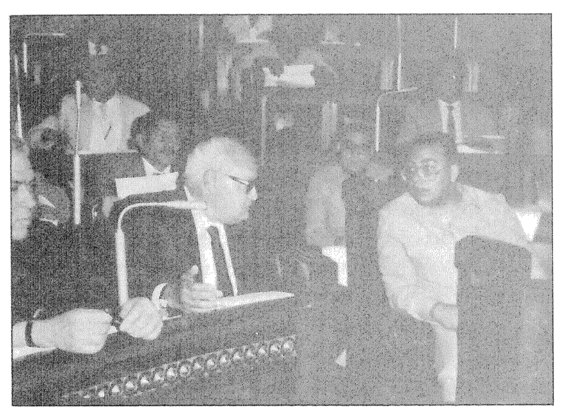
لذلك قمت بتشجيع الجهود الذاتية فى إقامة المساجد وتجديد وترميم ما تهدم منها .. ومن أكبر المشروعات فى هذا المجال ـ مسجد سيدى كمال الدين بأخميم .. حيث قدم الأهالى ٢٠٠ ألف جنيه بجانب ٥٠٠ ألف أخرى اعتمدتها الدولة .. لإقامة هذا المسجد الكبير .. الذى يعتبر مجمعاً اسلامياً .. يضم مسجداً وداراً لتحفيظ القرآن .. وداراً لرعاية الفقراء .. وداراً علاجية متكاملة وداراً للمناسبات .. وأنا سعيد بذلك لأن للمسجد دوراً سيقوم به وهو حماية الشباب من الانحراف وتوفير الزاد الروحى لهم .

وكان المشروع الثانى الذى تم إدراجه فى خطة الدولة .. إنشاء طريق سوهاج / البحر الأحمر .. وقد شاركت نواب سوهاج والمحافظ جهودهم لتحقيق هذا الحلم الذى سينعش المنطقة .. فهو يختصر الطريق للحج .. ويزيد الحركة السياحية والتجارية ..

ومن أهم الإنجازات التى أعتز بالمشاركة فيها .. إنشاء كلية للطب بجامعة سوهاج .. وكان هذا المشروع حلماً لأبناء المحافظة بذلنا جميعاً جهداً لتحقيقه.. وتم ذلك والحمد لله.

يقول السيد الشريف : أركز فى المرحلة الحالية على إنشاء المشروعات والمرافق والخدمات التى تحتاجها إخميم .. وقد وفقت فى اعتماد مبالغ لإنشاء المعاهد الأزهرية .. والمدارس .. وتوسعة وترميم القديم منها ..

أما بالنسبة لمجال الشباب فقد دعمنا نادى أخميم .. ومراكز الشباب ونادى الشبان المسلمين بالأدوات الرياضية .. وقد ساهم المجلس الأعلى للشباب والرياضة بجزء فى ذلك .. وساهمت أنا بالجزء الآخر ..



الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ينصت باهتمام إلى حديث السيد محمود الشريف .

وفى المجال الثقافى .. قمت بتنظيم مهرجانات ثقافية بأخميم حضرها بعض كبار الكتاب والمفكرين .. وتنظيم الأمسيات الشعرية .. وقدمت جوائز تحملت قيمتها بصفة شخصية .. لإيمانى بالدور الهام للثقافة التى هى روح المجتمع .

إن الآمال كبيرة .. والأحلام ليس لها حدود .. يقول السيد الشريف : أتمنى أن يقام على أرض أخميم مجمع صناعى .. يضم الصناعات الحرفية التى تشتهر بها المدينة ..

مثل صناعة السجاد والكليم والحرير والمفارش .. كما أتمنى أن تقام مشروعات الصناعات الصغيرة التى تساعد الشباب مساعدة حقيقية فى إيجاد فرص العمل والاستقرار .. ونرجو أن يكون ذلك بأن تخصص الدولة قطعة الأرض اللازمة، وتوصيل المرافق والخدمات الأساسية لها .. ويهمنى أن أشير إلى أننى أعددت دراسة كاملة لهذه المشروعات .. وسأتقدم لتنفيذها فى الوقت المناسب ..

أما من الناحية السياحية أو الأثرية لأخميم .. فأتمنى أن ننجح فى استغلال إمكانيات المنطقة الكبيرة لتحقيق رواج سياحى ينعش المنطقة .

داخل المجلس .. يهتم السيد الشريف بتناول القضايا التى تمس الانسان البسيط الفقير .. ومن أهم هذه القضايا .. مشكلة توفير العلاج للمواطن .. فالمستشفيات لم يعد بها أى نوع من العلاج .. والفقير لا يستطيع شراء ١٠ ٪ من الأدوية المطلوبة منه .. ولا يستطيع تحمل تكاليف العلاج .. لذلك يجب أن نوفر هذه الخدمة للمواطنين .. فليس الجميع أغنياء .. كما يهتم بإنشاء المشروعات الصغيرة .. ويقول إنها لم تأخذ حظها من الاهتمام حتى الآن .. كذلك يطالب بالتوسع فى التعليم الفنى .. وإدخال الكهرباء لكل القرى ..

ومثلما يهتم السيد الشريف بإنجاز ما تحتاجه الدائرة من مشروعات .. فإنه يخصص جزءاً كبيراً من وقته .. للقاء العائلات المختلفة فى أخميم .. خاصة فى حالة وجود خلافات .. فإنه يحرص على حلها .. من خلال مجالس كبار العائلات .. كما يحرص على أن يكون الجميع راضين .. وهو يبذل الجهد فى ذلك .. حتى لقد خفت حدة الخلافات .. بسبب حرص الجميع على الاستقرار ..

وحول مشروعاته داخل المجلس .. يتبلور فى ذهن السيد الشريف حالياً .. اقتراح يرجو أن ينال اهتمام المجلس والحزب الوطنى .. وهو إلغاء نسبة ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين .. فليس هناك داع للتفرقة غير الطبيعية فنحن الدولة الوحيدة التى بها هذا النظام .. كما أن العمال والفلاحين أصبح لهم دور بارز فى المجتمع ولهم قياداتهم التى يمكنها أن تعبر عنهم فى كافة المجالات .



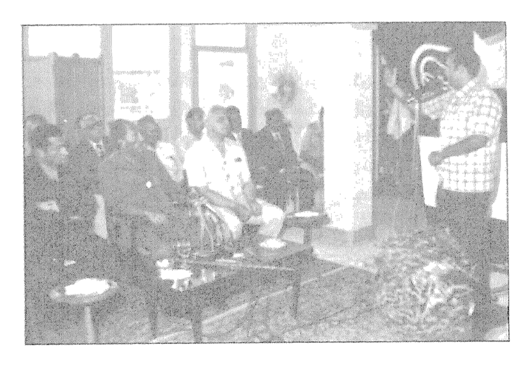
أنا
مستقل

* نائب السويس المستديم والمخضرم فاروق متولى تمسك دائماً بهويته النيابية كمستقل .. إنه يشعر وهو مستقل أنه حر فى اتخاذ القرار المناسب دون تأثير من أحد أو التزام بشىء قد يتعارض مع قناعته. إنه يؤمن بأن التجربة الحزبية فى مصر ما زالت فى ممارستها بعيدة عن المفهوم الديمقراطى الصحيح فاتخاذ القرار ليس وليداً لرغبة الحزب، ولكنه توجيه واستسلام للمستويات العليا .

بداية

تفكيرى فى دخول الحياة النيابية كان وليد الصدفة البحتة .. ففى عام ١٩٧٦ عندما اتى إلىَّ عدد من مواطنى السويس وطلبوا منى الدخول فى انتخابات مجلس الشعب .. وكان لى رصيد بين شعب السويس من خلال الاندماج الكامل معه، خلال ظروفه الصعبة ومعاركه المختلفة فى حرب ١٩٦٧ وتحمل اعباء التهجير لشعب السويس ومنطقة القناة كلها وتهيئة الظروف المناسبة لهم بمواقع التهجير والمساهمة الفعالة فى حل مشاكلهم سواء أكانت تعليما أو سكنا أو اعاشة وكان هذا الرصيد هو الدافع لهؤلاء المواطنين لتبنى هذه الفكرة والوقوف بجانبى فى الانتخابات حتى تحقق النجاح باكتساح ساحق حيث كان أمامى فى هذه المعركة شخصيات لها وضعها السياسى والاجتماعى خاصة وانى خضت الانتخابات مستقلاً وغير منتمٍ لأى حزب من الاحزاب .

من خلال الممارسة فى هذا المجلس استطعت أن أؤدى بجهودى المتواضعة بعض الأعمال المتعلقة بأبناء السويس ومنطقة القناة ومنها على وجه التحديد استمرار حصولهم على المزايا التى كانت قد منحت لهم فى فترة التهجير وتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم إلى محافظاتهم الأصلية، وتوفير وتدبير أماكن الإقامة الجديدة لهم فى هذه المواقع، وعلى المستوى القومى شاركت فى عدد من مشروعات القوانين وعدد من الموضوعات العامة التى تهم الشعب المصرى وفضلت أن أظل مستقلاً ضمن مجموعة المستقلين فى هذا الوقت والذين كانوا يتمتعون جميعاً باحترام الشعب المصرى ومنهم على سبيل المثال : الدكتور محمود القاضى ، وعادل عيد وممتاز نصار ، وكمال الدين حسين.



الرئيس الراحل أنور السادات وبجواره الرئيس حسنى مبارك حينما كان نائباً للرئيس وبجواره ممدوح سالم رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وهم يستمعون إلى فاروق متولى ومشاكل السويس .. صورة تاريخية حقاً .

واستمر هذا المجلس منذ عام ٧٦ إلى عام ١٩٧٩ حيث حل هذا المجلس بعد إقرار معاهدة كامب ديفيد .. ولى رأى آخر فى أن سبب حل هذا المجلس الذى كان يرأسه الدكتور صوفى ابو طالب فى آخر دورة أن مجموعة المستقلين لم يستطع النظام فى ذلك الوقت أن يستوعب نشاطهم أو أن يتحمل آراءهم وضغوطهم وخاصة أن هناك مواقف محددة اعتبرها النظام تحدياً مباشراً له، ومنها على وجه التحديد أن مجموعة المستقلين فى يناير ١٩٧٧ تقدمت بعريضة إلى رئيس الجمهورية (الرئيس أنور السادات) تطالبه فيها بالعدول فوراً عن قائمة رفع الأسعار الضخمة التى لا يستطيع الشعب تحملها . وأرسلت هذه العريضة برقياً لرئيس الجمهورية عندما كان موجوداً فى أسوان. ثم ذهبت مجموعة أخرى وكنت ضمنها إلى الدكتور يوسف السباعى رئيس تحرير الاهرام فى ذلك الوقت واعلنت الاعتكاف فى مكتبه حتى يتم نشر هذا البيان فى الجريدة وبالفعل أعطى رئيس التحرير وعداً والتزاماً بنشرها وتم ذلك فى الصفحة الأولى موقعاً عليها من المجموعة .

ثم وقوف المستقلين جميعاً رافضين قرار فصل النائب كمال الدين حسين عندما أحال رئيس الجمهورية البرقية التى أرسلها النائب إليه . وتتضمن المطالبة بالعدول عن قرار رفع الأسعار وأن يتقى الله فى هذا الشعب. وطالب الأغلبية فى ذلك الوقت بفصل النائب من مجلس الشعب ورفضت مجموعة المستقلين بالكامل بالإضافة إلى الفريق مدكور أبو العز من حزب مصر «الأغلبية» .

بعد حل المجلس كانت هناك نصائح من كثير من المسئولين الأصدقاء لى شخصياً بأن هذا المجلس قد حل من أجل مجموعة المستقلين ولن يسمح تحت أى ظرف من الظروف بنجاحهم والعودة إلى المجلس الجديد فى ظل هذا النظام رأيت على ضوء ذلك عدم الدخول فى معارك ومعى كثير من المواطنين خاصة أن نتائجها غير مضمونة لورود احتمالات التزوير فى هذه الانتخابات وتم الأتصال والتشاور مع عدد من المستقلين واقتنع العديد منهم بوجهة النظر هذه وأصر البعض على دخول المعركة الانتخابية مهما كانت النتائج . ولقد تحققت وجهة نظرى بالفعل فلم ينجح من المستقلين المتقدمين سوى النائب ممتاز نصار الذى كانت له ظروف خاصة حالت دون تزوير الانتخابات وكان هذا عام ١٩٧٩ . فهل كان من المعقول مثلاً سقوط الدكتور محمود القاضى فى دائرته؟! أو عادل عيد ؟!

وفى الدورات البرلمانية التى تلت ذلك. فمثلاً عام ١٩٨٤ كانت الانتخابات بطريق القوائم المطلقة ونظراً لعزوفى عن دخول الأحزاب وبقائى مستقلاً لم أتقدم لهذه

فاروق متولى يلقى كلمة مصر فى الأتحاد البرلمانى الدولى بالكاميرون .



الانتخابات أيضاً . ثم كانت انتخابات ١٩٨٧ حيث عدلت الطريقة الانتخابية وأصبح إلى جانب القوائم هناك مقعد فردى فى كل دائرة فوجدت أن هذا هو الوقت والمناخ المناسب لدخول الانتخابات من جديد والحمد لله تحقق النجاح بفضل مؤازرة شعب السويس ووقوفه إلى جانبى .

وكانت تجربتى فى هذا المجلس الذى رأسه الدكتور رفعت المحجوب اننى شاركت بالفعل فى إثارة العديد من مشاكل جماهير شعب السويس وأيضاً المشاركة فى كل الموضوعات القومية المتعلقة بشعب مصر. وكان العمل فى هذه الدورة كمجموعة مستقلين أقل من دورة ١٩٧٦ نتيجة لعوامل مختلفة .. أن حزبى الوفد والعمل كان يشاركان بعدد ليس بالقليل فى الحياة النيابية كمعارضة . وانضمام عدد كبير من النواب المستقلين إلى حزب الأغلبية فى ذلك الوقت ولم يبق إلا عدد قليل، فكانت الممارسة تكاد تكون ممارسة فردية تعتمد على تجربتى وجهودى وعلى قدرتى على أداء هذه المهمة الصعبة، ثم حل المجلس ١٩٩٠ كنتيجة طبيعية لتوارد احكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية بعدم دستورية قانون الانتخابات التى اجريت على أساسها انتخابات هذا المجلس وصدور أحكام لصالح النواب الذين طعنوا فى عدم نجاحهم وحقهم فى دخول المجلس .

فى انتخابات ١٩٩٠ وكانت الظروف مهيأة تماماً نتيجة لتعديل قانون الانتخابات حيث أصبح الانتخاب فردياً وأصبحت المنافسة مفتوحة دون قيود، وبالرصيد الضخم بينى وبين شعب السويس تقدمت كمستقل أيضاً ووسط منافسة من كافة الاتجاهات حيث قاطعت احزاب المعارضة هذه الانتخابات . وحصل النواب المستقلون على كل المقاعد . وبدأت تجربتى الجديدة مع مجلس ١٩٩٠ الذى رأسه الدكتور فتحى سرور . ومن خلال تجربتى السابقة أمارس الحياة النيابية كمستقل كما يجب وتقدمت بأستجواب خاص بسعر الصرف وأثره على الاقتصاد والمواطن المصرى، وتقدمت بعدة طلبات إحاطة شامله لكافة الأنشطة ثم شاركت بفاعلية فى بيان الحكومة وطلبت لشعب السويس مطلبين أساسيين .. **أولهما** : إمداده بمصدر جديد للمياه عن طريق النيل مباشرة (الكريمات) وقد وافق رئيس الجمهورية على هذا الخط اثناء اثارته مع الرئيس مبارك خلال لقائه بنواب السويس، **ثانيهما** : احياء مشروع ساحل خليج السويس والذى سوف يؤدى إلى ازدهار المدينة وتشغيل كل الأيادى العاطلة إلى جانب إضافته الكبيرة للناتج القومى .



عضو مجلس
قيادة الثورة
زعيما للمعارضة

زعيم المعارضة فى مجلس الشعب الحالى خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع .. رجل سياسة من طراز فريد .. لا يحيد أبدا عن مبادئه .. دمث الأخلاق، عف اللسان . اختلف مع الكثيرين ممن عارضوا أفكاره اليسارية، لكنه استطاع أن يحتفظ بصداقته لهم جميعا .. لهذا فهو دائما موضع تقدير واحترام القوى السياسية فى مصر والعالم .

تجربته تحت القبة عمرها الآن ٣٥ عاما .. بدأها نائبا عن دائرة كفر شكر عام ١٩٥٧ .. واستمرت بدايات التجربة عاما واحدا إنتهى بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ حيث اعيد تشكيل مجلس الأمة .

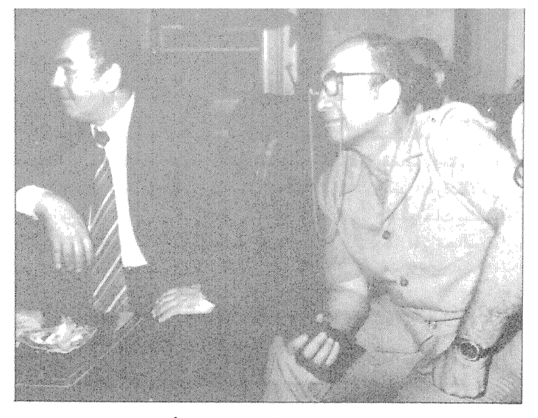
وكانت المرة الثانية عام ٦٤ مع بدء العمل بالدستور المؤقت وبدء تطبيق نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين . ثم دخل مجلس ٦٩ أيضا الذى تم حله باعلان دستور ١٩٧١ .

وعاد خالد محيى الدين مرة أخرى تحت قبة البرلمان مع الانتخابات التشريعية عام ٧٦. حتى تم حل المجلس عام ٧٩ بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد .. ولم يشارك خالد محيى الدين فى مجلسى ٨٤، ٨٧ اللذين انتخبا طبقا لنظام القوائم لأن حزبه "التجمع" لم يحقق نسبة الـ ٨ ٪ من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية، التى كانت شرطا لتمثيل أى حزب فى مجلس الشعب .. وأخيرا عاد مع انتخابات ١٩٩٠ ليقود المعارضة فى مجلس الشعب الحالى .

ويتذكر خالد محيى الدين بعضا من مواقفه تحت القبة :

"أثناء مناقشة قانون الاسكان الذى صدر عام ٧٦ طرحت لأول مره فكرة اعانة الاسكان، لأنه لا يجوز أن تتحمل الأسرة أكثر من ربع أو خمس دخلها إيجارا للمسكن .. ويجب أن تدعمها الحكومه بقيمة الفرق .. ورغم تعرضى لهجوم شديد من النائب حمدى عاشور فإن وزير الاسكان فى ذلك الوقت حسن محمد حسن أيد اقتراحى وقال إنه جدير بالدراسة .. وبعد فترة قصيرة صدر تقرير لهيئة المعونة الأمريكية أكد أن اقتراحى هو الحل الوحيد لمشكلة الاسكان" .

ويضيف زعيم المعارضة : "فى أزمة لارناكا خلال مجلس ٧٦ نجحت المعارضة فى احراج الحكومة ونقد القرار السياسى دون أن تمس القوات المسلحة .. وطلب المشير الجمسى وزير الدفاع فى ذلك الوقت أن يشكر مجلس الشعب القوات المسلحة وشكرناها فعلا .. لكن ممدوح سالم رئيس الوزراء اعترض على أساس ان الشكر يجب أن يوجه للحكومة كلها باعتبار موقفها متكاملا مدنيا وعسكريا" .



خالد محى الدين يستمع بانصات إلى حديث فى أحد اللقـــاءات .

"ثم جاءت زيارة السادات للقدس وكنت أنا أحد ثلاثة نواب فقط عارضوها ـ مع عادل عيد والشيخ صلاح أبو اسماعيل ـ وأنا أعتبر أن مساهمتى فى هذه المناقشات كانت إيجابية .. وكذلك مناقشتى لاتفاقية كامب ديفيد حيث أثرت ما جاء فى مذكرة د. مصطفى خليل للادارة الأمريكية التى انتقد فيها توقيع معاهدة التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء اعداد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .. لقد تضمنت هذه المذكرة عدة بنود كانت كافية لأعتمد عليها أنا و د. محمود القاضى كمبرر لرفض المعاهده" .

ويستطرد خالد محيى الدين : "أذكر أيضا التحقيق الذى أجرته معى لجنة القيم بمجلس الشعب بعد محاضرة القيتها فى روما هاجمتنى بسببها الصحف واعتبرت أن كلامى فيها يمس الاوضاع المصريه، واشتدت الحملة الصحفيه ضدى فأقمت دعوى قضائية ضد محمد حامد محمود وموسى صبرى وحكم القضاء لصالحى وقرر لى تعويضا قيمته ٢٠ ألف جنيه، ولم تجد لجنة القيم فيما ذكرته شيئا يستحق التحقيق فتوقف" .

وفى المجلس الحالى كانت أهم اسهاماتى التعليق على حرب الخليج .. فحينما طالبت بوقفها ثار النواب ضدى! كذلك شاركت فى مناقشة بيان الحكومة والموازنة العام الماضى وقانون قطاع الاعمال وبرنامج الحكومة هذا العام وما حدث من تصادم مع رئيس الوزراء د. عاطف صدقى حينما وصف ما طرحته بأنها أفكار إنتهى عهدها !.

وماذا استفاد خالد محيى الدين من تجربته تحت القبة ؟

"الانسان يكتسب تحت القبة خبرات كثيره ليس من السهل تعلمها فى الحياة السياسية خارج القاعة لانه يكون أمام واقع محدد ومناقشة لقضية أو مشروع قانون وعلى المجلس أن يتخذ قرارا .. وهنا ولان الأغلبية دائما تكون على الطرف الآخر تبرز مهارة النائب المعارض فى قدرته على تسجيل موقفه وطرح اقتراحات يصعب على الاغلبية أن ترفضها مثلما حدث عندما اقترحت زيادة عدد العمال فى مجالس ادارات الشركات أثناء مناقشة قانون قطاع الأعمال العام" .

"وأذكر أنه فى مجلس ٧٦ كان للمعارضة موقف مشرف فى قضية هضبة الأهرام وانتهى الأمر بالغاء المشروع" .

"وخلال مناقشة بيان الحكومة الأخير رحب النواب باقتراحات حزب التجمع .. كذلك ما عرضه الحزب من آراء فى لجان الاستماع حول قانون ايجارات المساكن والأراضى الزراعية كانت إيجابية وردت اللجنة بأنه لا يمكن رفضها" .

وماذا عن مستقبل الديمقراطية فى مصر ؟

"الناس يجب أن تدرك أن التغيير يجب أن يتم قبل الإدلاء بالأصوات .. لأنه بعد التصويت يجب احترام النتيجة والتى دائما تأتى بأغلبية وأقلية .. ولهذا لا تستطيع الأقلية أبدا أن تفرض رأيها، لكنها فقط تستطيع أن تبصر الرأى العام بمضار السياسة المطبقة .. وتبقى المسئولية على الجماهير فهم الذين يحددون من هم الأغلبية أو الأقلية فى أية انتخابات .

ولهذا اذا لم يكن النظام السياسى يضمن تداول السلطة بين الاحزاب ستظل الديمقراطية معيبة .. وهذا لا يعنى ضرورة أن تفقد الأغلبية أغلبيتها. ولكن لا بد أن يسمح النظام بذلك .. ولهذا فإن قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالى فيه من الثغرات لو سدت لوصلنا الى حالة من الاستقرار الانتخابى يضمن النزاهة .. فالناخب مثلا يجب أن يوقع أو يبصم أمام اسمه ويذكر رقم بطاقته لمنع محاولات تسديد الخانات للغائبين .. ورؤساء اللجان وسكرتيروها يجب أن يوقعوا على المحاضر .. وأقترح انشاء مجلس قومى للانتخابات غير قابل للعزل يشرف على العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها ويكون مستقلا تماما عن الحكومة .

أسرار
قرية
مرحبا

ستة نواب يمثلون شعب بورسعيد بكافة اتجاهاتهم السياسية والحزبية آثاروا قضية خطيرة تحت القبة وهى قضية انحرافات قرية مرحبا .. وشكل مجلس الشعب لجنة لتقصى الحقائق ادانت اجراءات إنشاء القرية .. ورأت اللجنة إحالة ما توصلت إليه الى الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما يضمن حقوق الدولة والمحافظة على المال العام ..

تعتبر قضية "قرية مرحبا" أخطر القضايا التى واجهت مجلس الشعب فى دورته عام ١٩٩٢ .. حيث آثار العضو محمود السيد صبح هذا الموضوع أثناء مناقشة تقرير برنامج الحكومة ، وذكر ان قرية مرحبا انشئت بالمخالفة للقانون والنظام العام وأنها تبنى فى الظلام وبدون تراخيص !

كما سبق ان ألقى العضو البدرى فرغلى بيانا عاجلا عن هذا الموضوع فى جلسة ٩١/١٢/٢٨ حيث ذكر أن قرية مرحبا تبنى فى الخفاء دون ان نعلم وبعد تقصٍ شديد اتضح لنا أن بدل الانتفاع للمتر جنيه وربع الجنيه وهو لا يقل عن أربعة آلاف جنيه وهذا يمثل إهداراً للمال العام حيث أهدر أكثر من ١٥٠ مليون جنيه .

وبناء على طلب محمود صبح الذى وقع عليه ١٠٧ اعضاء تقرر تشكيل لجنة لتقصى الحقائق برئاسة أحمد ابو زيد وقد قامت اللجنة باستظهار الحقيقة والتقت باعضاء مجلس الشعب السته الذين أجمعوا على رأى واحد وهو انحراف المحافظ فى هذا المشروع وهؤلاء النواب هم عبد الوهاب قوطه ومحمود السيد صبح والبدرى فرغلى والسيد سرحان والسيد قمصان والرفاعى حماده كما استمعت اللجنة الى سامى خضير محافظ بورسعيد والى رئيس المجلس المحلى .

وقد رأى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الاستعانة بالدكتور أحمد القشيرى استاذ القانون والدكتور أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد فماذا قالا فى مذكرتيهما ؟

* مذكرة الأستاذ الدكتور أحمد القشيرى أستاذ القانون الدولى السابق وعضو مجمع القانون الدولى بلاهاى ونائب رئيس الجامعة الأفريقية الدولية، والخبير القانونى الذى انتدبته اللجنة :

(أولاً) فيما يتعلق بالاجراءات التى قامت بها محافظة بور سعيد والتى انتهت بإسناد استغلال المنطقة محل البحث إلى شركة أنظمة تكنو للبناء :

١ ـ تم طرح كراسة شروط استغلال الأراضى المتميزة والواقعة على شاطىء بورسعيد لإقامة مشروعات سياحية أو فندقية من جانب المحافظة دون أن يكون لدى الجهات المسئولة مشروع واضح المعالم محدد الأسس من حيث عناصره الجوهرية التصميمية والتخطيطية والاقتصادية والتمويلية على نحو يجعل من الممكن إجراء مفاضلة مدروسة للعطاءات التى تقدم فنياً ومالياً وقانونياً .

٢ ـ كان طبيعياً .. والحالة هذه .. أن تحجم غالبية الشركات التى تم الاتصال بها والتى قامت بشراء كراسة الشروط عن عدم المشاركة بتقديم عطاءات، سواء فى الطرح الأول المحدد بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٦ أو فى الطرح الثانى المحدد بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤ أو الطرح الثالث المحدد بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٥، حيث لم تتقدم فى المرات الثلاث سوى شركة أنظمة تكنو للبناء .

وفى ضوء الدراسة التى قامت بها لجنة البت للعطاء الوحيد المقدم من الشركة المذكورة فى الطرح الثانى تم إدخال تعديلات ذات دلالة فى كراسة الشروط عند الطرح الثالث، كما تم تدارك خطأ قانونى واضح لقانون الإدارة المحلية عن طريق عرض الموضوع على المجلس الشعبى المحلى لمحافظة بور سعيد الذى اتخذ قراراً فى شأن استغلال أراضى الشاطىء بجلسته المعقودة فى ١٩٨٩/٨/٢ والمستكملة فى ١٩٨٩/٨/٥ .

٣ ـ وفقاً للتصور الذى تم على أساسه الطرح الثالث، وفى ضوء قرار المجلس الشعبى المحلى، جاء طلب العطاءات فى إطار مناقصة عامة لتقديم أرخص العروض للقيام بأعمال مقولة إنشاء بالمشاركة مع ما يطلق عليه "صندوق الخدمات والتنمية المحلية لمحافظة بور سعيد". بحيث يتعين إعطاء أفضل شروط تجعل العبء المالى على الصندوق المذكور أقل، وقامت شركة أنظمة تكنو للبناء بتقديم عطائها الثالث والوحيد على هدى هذا التصور الأصلى والمعلن عنه .

٤ ـ ما حدث فى المراحل التالية والذى استقر بصورته النهائية فى العقد المبرم بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩ لا يمكن تكييفه قانوناً على أنه من قبل "مفاوضة" مقدم العطاء الاقل المقترن بتحفظ أو تحفظات للنزول عن كل تحفظاته أو بعضها بما يجعل عطاءه متفقاً مع شروط المناقصة بقدر الامكان" مما تجيزه المادة ١٦ من القانون رقم ٩

لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات، وإنما هو تغيير جذرى للعملية المطروحة يخرج بالمناقصة عن شروطها المعلنة ويؤدى إلى قلبها إلى نوع من عرض اكتساب حق انتفاع بعيداً عن كل مشاركة من جانب الجهة الإدارية التى يتحول دورها إلى مجرد مؤجر يتقاضى جعلاً نقدياً سنوياً محدد المقدار مقابل حق الانتفاع الذى يمنحه للشركة القائمة بالاستغلال، فضلاً عن إهدار الحق فى نسبة من الأرباح كما كان مفروضاً وفق التصور المبدئى، وتجاوز ما ورد بالنسبة للمدة من ٢٠ سنة أصلاً إلى ٢٧ سنة .



أبطال موقعة مرحبا وهم بالترتيب عبد الوهاب قوطه والبدرى فرغلى والرفاعى حماده ومحمود صبح والسيد قمصان والسيد سرحان .

وبذلك يصير التكييف السليم لما يجب أن يكون حسب التصور الجديد للمشروع نوعاً من المزايدة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن فى إطار زمنى ومالى جديد، وليس عن طريق المناقصة كما تتمسك جهة الإدارة .

٥ ـ ومحصلة ذلك كله أن ما أسفرت عنه المفاوضات من تعاقد أبرم فى ١٩٩١/٥/٢٩ هو تصرف جديد لم يطرح فى مزايدة عامة كما كان واجباً ويخرج عن الاطار العام الذى سبق عرضه على المجلس الشعبى المحلى. ولا شبهة فى أن هذا الخلط البين للمفاهيم الأساسية على نحو ما أسلفنا يعد مخالفة جوهرية لقانون المناقصات والمزايدات، ويجعل ما تحقق بمثابة تعاقد تم بالطريق المباشر فى غير حالاته وبغير إجراءاته التى يتطلبها القانون .

كما تضمنت مذكرة الخبير القانونى الذى انتدبته اللجنة التكييف القانونى لمصير العقد الذى أبرمته محافظة بور سعيد مع شركة أنظمة تكنو للبناء فى ١٩٩١/٥/٢٩، فقرر الآتى :

١ ـ الأصل فى النظام القانونى للعقود التى تبرمها الدولة أو أجهزتها المركزية والمحلية أن عدم اتباع السلطة العامة للقواعد والنظم ذات الطابع الإدارى التى تحكم إجراءات أدائها لوظائفها والضوابط المتصلة بالمراحل التى تسبق اتخاذ قرار الدخول فى تعاقد معين تعد من الأمور التى لا يترتب على مخالفتها بطلان العقد المبرم مع أحد اشخاص القطاع الخاص، وذلك ما لم يثبت أن هذا الأخير قد وقع منه غش أو خطأ يبرر إبطال العقد أو إلغاءه، وليس فى الأوراق ما يثبت أن شيئاً من هذا القبيل يمكن نسبته إلى شركة أنظمة تكنو للبناء سواء فى مرحلة الحصول على العقد أو فيما أعقب ذلك من مراحل .

٢ ـ وإذا كانت المصلحة العليا للدولة تبرر أحياناً أن تلجأ الدولة وأجهزتها الحكومية والمحلية إلى إنهاء ما سبق أن أبرمته من عقود دون حاجة إلى اثبات تدليس أو خطأ من جانب المتعاقد معها، فإن استخدام هذه الرخصة الاستثنائية منوط بضوابط معينة لمنع إساءة استعمال هذا الحق والتأكد من أن يتم تعويض الطرف الخاص المتضرر على نحو يجبر ما أصابه من ضرر فى صورتيه التقليديتين للمسئولية (ما لحق من خسارة وما فات من كسب)، وذلك حتى لا يكون تحقيق المصلحة العامة على حساب الطرف الذى اطمأن إلى التعاقد مع جهة الإدارة استجابة لدعوتها .

٣ ـ وأخذا فى الاعتبار بما سبق بيانه من أصول قانونية، فإنه إذا ما ثبت من الدراسات الاقتصادية فى هذا المجال أن هناك اختلالاً فى التوازن المالى للعقد المبرم، فلعل أمثل السبل حينذاك هو طلب إعادة التفاوض على أساس مبدأ حسن النية للوصول إلى حلول مرضية تكفل رد التزامات كل من الطرفين إلى الحد المعقول. ولا يصير الالتجاء إلى إنهاء العقد بإرادة منفردة من جهة الإدارة إلا فى وجود أوضاع استثنائية تبرر ذلك العصف بثقة المستثمرين وبمراعاة أن ما يحققه هذا الاجراء من صالح عام يفوق مقدار التعويض الذى يمكن استحقاقه رضائياً أو قضائياً .

٤ ـ إن موضوع إنشاء محال تجارية فى إطار المشروع وطرح حق بيع الانتفاع بتلك المحال على نحو يؤدى إلى توفير عائد مادى مجز وسريع للشركة المتعاقدة لا يصلح فى حد ذاته سنداً كافياً يبرر إلغاء العقد أو إنهاءه إذا كان هذا الوضع مفهوماً ووارداً صراحة فى نطاق دراسة الجدوى الاقتصادية التى قدمتها الشركة للمحافظة وأمراً طبيعياً فى مجال تدبير التمويل الذاتى للمشروع .

٥ ـ إن شركة أنظمة تكنو للبناء، وهى شركة توصية بسيطة تنحصر أغراضها وفقاً للبند ٤ من النظام القانونى لها : "تنفيذ الاختراع المشار إليه بالتمهيد (وهو المسجل

ببراءة الاختراع رقم ١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٠ فى مجال تصنيع الحوائط العازلة سابقة التجهيز) بتصنيعه محلياً بمساعدة ورش أخرى والاتجار فيه والقيام بأعمال المقاولات اللازمة فى هذا المجال وقد يثير هذا التحديد صعوبة بالنسبة لمدى شموله للعملية موضوع التعاقد مع محافظة بور سعيد، مما يجعل من الأنسب طلب تعديل أغراض الشركة لرفع هذه الشبهة، ومن ناحية أخرى، فإن رأسمال الشركة وهو مائتا ألف جنيه يعد ضئيلاً بالنسبة لحجم مشروع قدرت تكاليفه مبدئياً بأكثر من ١٦ مليون جنيه مصرى، والشركة كما هو معلوم شركة قطاع خاص تتكون من مجموعة أفراد ولا تستند الشركة إلى مجموعة مالية كبرى تعطيها الدعم المالى هذا فضلاً عن أن التأمين الذى قدمته لا يغطى على نحو كاف المسئوليات التى يمكن أن تنشأ على كاهلها إذا حدث وتعثرت فى إقامة المشروع أو عدم إدارته بالكفاءة المطلوبة .

* مذكرة الاستاذ الدكتور أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والخبير الاقتصادى الذى انتدبته اللجنة .

١ ـ تدخل فكرة إنشاء قرية مرحبا السياحية بشاطىء بور سعيد فى نطاق استثمار الاراضى المميزة على الشاطىء، وذلك من خلال المشاركة بين محافظة بور سعيد والشركات الاستثمارية المتخصصة فى إنشاء وإدارة المشاريع السياحية الكبرى. وقد بدأت المحافظة فى اخراج فكرة إنشاء القرية إلى حيز التنفيذ دون أن يكون تحت يدها تصور محدد لمشروع القرية، ودون أن يكون لديها تصور محدد لنوع ومضمون المشاركة بين المحافظة والشركات الاستثمارية المتخصصة .

وقد كانت نقطة البداية فى إخراج هذا المشروع إلى حيز التنفيذ مذكرة من الإدارة المالية بالمحافظة تقترح فيها اتخاذ إجراءات عملية استثمار موقع القرية فى مناقصة عامة وفقاً لكراسة الشروط المعدة بمعرفة الإدارة المالية ومديرية الإسكان والشئون القانونية ويكشف الاطلاع على هذه الكراسة أنها قد أوكلت مهمة إعداد الدراسات الخاصة بالجدوى الاقتصادية للمشروع للشركات المتنافسة الداخلة فى المناقصة. حيث جاء فى شروط المناقصة أن يرفق بالعطاء "دراسة جدوى اقتصادية للمشروع مقدمة من أحد المكاتب الاستثمارية المعتمدة والتى لها خبرة استثمارية لا تقل عن عشر سنوات .." وهكذا انتوت المحافظة الاعتماد ـ فى تحديدها لأفضل المشروعات فنياً ومالياً واقتصادياً ـ على المفاضلة بين دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من الشركات المتنافسة فى المناقصة .

٢ ـ ووضح ما ينطوى عليه هذا الأسلوب فى إنشاء المشروع محل البحث من بعد عن الأصول العامة التى تحكم استغلال الموارد القومية والاقليمية. فهذه الاصول تتطلب توافر مجموعة من الدراسات التخطيطية والمعمارية والمالية التى تنتهى إلى صياغة منظور شامل متكامل، للمشروع يحقق أكبر عائد مالى ممكن للدولة، ويكفل معدلاً للربح يثير التنافس بين الشركات الاستثمارية بالمشروع، ويحقق الانسجام بين المشروع ومقتضيات التخطيط العمرانى للمحافظة ومن هنا فقد كان من الضرورى أن تكون نقطة البداية فى تنفيذ فكرة المشروع هى الالتجاء إلى السلطات المركزية لوضع تصور متكامل للمشروع يتفق واعتبارات التخطيط الاقليمى والسياحى .

وهكذا فإن محاولة المحافظة استغلال مساحة هامة ذات مقومات سياحية مميزة من شاطىء بور سعيد، قد أخفقت فى الاستفادة من الاصول العامة لانشاء المشروعات القومية والمحلية بما يضمن ان يعود المشروع بأكبر عائد محلى وقومى .

٣ ـ إن المحافظة قد اضطرت إلى أن تطرح المشروع فى مناقصة عامة ثلاث مرات ولم يتقدم فى هذه المناقصات سوى شركة واحدة أبرز ما يميزها هو انعدام خبرتها فى مجال المشروعات السياحية. وهى شركة أنظمة تكنو للبناء وهى شركة توصية بسيطة مصرية يبلغ رأسمالها ٢٠٠٠٠٠جنيه (مائتا ألف جنيه) وتنحصر أغراضها "فى تنفيذ براءة اختراع تتعلق بتصنيع الحوائط العازلة سابقة التجهيز" ولم تقدم دراسة جدوى اقتصادية للمشروع .

٤ ـ إن المحافظة ألقت عبء دراسة وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع على المتنافسين فى المناقصة التى طرحتها، وجعلت من المقارنة بين دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أساساً لتحقيق هدفها فى الوصول إلى "أفضل العروض التى لها خبرة فى تنفيذ مثل هذه المشروعات من جميع النواحى المالية والفنية والسياحية" والوصول "إلى أفضل استخدام لأرض الموقع" واختيار "أفضل تصميم معمارى" وتحديد إحدى "الشركات ذات الخبرة الطويلة فى مجال إدارة وتسويق مشروعات مشاركة الوقت للقرى السياحية" "وضمان" تحقيق أعلى عائد ممكن للمشروع إلا أنها حددت لمقدمى العطاء فى المرة الأولى مدة عشرين يوماً، واثنى عشر يوماً فى المرة الثانية، وستة وعشرين يوماً فى المرة الثالثة ومن ثم كان من الطبيعى الا تتقدم أى شركة جادة بعطاء فى هذا الخصوص، إذ لا يتصور أن تقوم أى شركة جادة باستيفاء شروط العطاء السالف الإشارة إليها خلال مدة تتراوح بين ١٢ و٢٦ يوماً، فالتقدم بمثل هذه الدراسة بما يتطلبه من الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الهندسية والمالية الكبيرة والاتفاق مع

الشركات ذات الخبرة فى إدارة وتسويق المشروعات السياحية يستغرق وقتاً لا يقل عن ستة شهور .

وترتيباً على ما تقدم فإذا كانت شركة تكنو لأنظمة البناء هى صاحبة العطاء الوحيد فى المرة الأولى فالتفسير البديهى لذلك أنها تجاهلت شروط المناقصة فلم تقدم دراسة للجدوى الاقتصادية بالمعنى المعروف الذى يتضمن العناصر المالية والمعمارية والهندسية للمشروع .

وهكذا ظلت شركة تكنو لأنظمة البناء ـ فى المرات الثلاث ـ هى صاحبة العطاء الوحيد . وظلت لجان البت على موقفها فى رفض عطاءات الشركة فى المرات الثلاث .

٥ ـ ولقد كانت النتيجة المنطقية لهذا الوضع أن تصرف المحافظة النظر كلية عن التعامل مع هذه الشركة بعد أن وضح انعدام قدرتها على تنفيذ مثل هذا المشروع الضخم وأن تتدارك خطأها بالاتصال بالشركات الكبيرة لتتبين المدة اللازمة كى تتقدم هذه الشركات بعطاءات جدية .

غير أن المحافظة لم تتبع هذا الطريق وانتقلت فجأة إلى التفاوض مع شركة تكنو لأنظمة البناء حول التنازل عن حق الانتفاع بالموقع على أساس أن "مشاركة المحافظة فى ملكية المشروع" لا تتفق مع سياسة الدولة التى ترمى فى الوقت الراهن إلى تصفية المشروعات التى تشارك المحافظات فيها على مستوى الجمهورية وحتى تتحقق زيادة موارد المحافظة واستبعاد عنصر المخاطرة .

٦ ـ إن تقارير لجان البت الثلاث تتضمن فى مناقشاتها للعطاء الوحيد مجموعة من الاقتراحات كان فى مقدور المحافظة الأخذ بها بعد تنقيتها من شروط المشاركة منها : أنه كان من الأفضل تحقيقاً ومراعاة للصالح العام أن يتم الإعلان بين المكاتب الاستشارية المتخصصة عن مسابقة لتقديم مشروع قرية سياحية (مرحبا) لاختيار المشاريع الثلاثة الأولى، ولو أخذت المحافظة بمثل هذا الاقتراح لاستطاعت أن تعظم النفع من المشروع دون أن تشترك فى تمويله، بل إن الصيغ القانونية والاقتصادية المعروفة لعقود الالتزام والتنمية العمرانية تتضمن من الضمانات والشروط ما يكفل للمحافظة الوصول إلى أفضل مشروع لاستغلال الشاطىء .

أما عن تواضع مقابل حق الانتفاع الذى حصلت عليه المحافظة فيكفى الإشارة إلى أن لجنة البت المشار إليها قد اقترحت رفع حق الانتفاع بالأرض إلى خمسة عشر جنيهاً للمتر المسطح فى السنة يبدأ سدادها بعد سنتين من التعاقد .

والحق ان اعتماد المحافظة على التقرير المقدم من أحد أساتذة كلية التجارة جامعة قناة السويس هو الذى أدى بها إلى الرضاء بمقابل زهيد للتنازل عن حق الانتفاع. فقد استند هذا التقرير - فى تقديره لمقابل حق الانتفاع - على أن هذا المقابل يماثل أو يزيد قليلاً عما حصلت عليه المحافظة فى حالات أخرى دون أن يناقش التقرير الأسس التى تم على أساسها فعلاً تقدير مقابل الانتفاع فى هذه الحالات .

٧ - وأيا ما كان الأمر فقد انتهت المحافظة إلى الاتفاق مع شركة تكنو لأنظمة البناء بأسلوب الأمر المباشر من خلال عقد تم توقيعه بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٩. وأيا ما كان الرأى فى التكييف القانونى لهذا العقد فى مجال صحته أو بطلانه، فإن مضمونه لابد أن يؤدى بنا إلى التفكير جدياً فى تجميد المشروع. ويكفى فى هذا الخصوص أن نشير إلى عدد من النقاط :

(أ) إن العقد يتضمن إخلالاً واضحاً بالتوازن المالى لطرفيه، ففضلاً عن تواضع مقابل الانتفاع، لم يتضمن العقد، وفقاً للأصول العامة، تصاعداً فى قيمة هذا المقابل بمعدل يماثل أو يقارب معدلات التضخم، وهى المعدلات التى ستتصاعد وفقاً لها إيرادات الشركة .

(ب) لا تساعد نصوص العقد على تجديد التزامات وحقوق الطرفين بصورة محددة تمكن المحافظة من متابعة تنفيذ المشروع، فقد جاء فى البند الأول من العقد "يعتبر العطاء المقدم من الطرف الثانى وكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالعملية ومحاضر لجنة البت المنتهية بمحضرها المؤرخ ١٩٩٠/٤/١ ومحضر اللجنة المشكلة بقرار السيد المحافظ فى ١٩٩١/٥/٢١، جزءاً لا يتجزأ من العقد"، وإذ تضمنت المستندات السابقة تصورات مختلفة بل ومتضارية للمشروع فقد أصبح من الصعب تحديد التزام أو إخلال الشركة بشروط تنفيذ المشروع .

وهكذا لاحظ السيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى فى مذكرته بشأن المشروع محل البحث أن "العقد لا يعطى الشركة حق بناء محال تجارية وبيعها وأن نصوص العقد تخول للشركة فقط أن تقيم منشآت سياحية أو فندقية وأن تسوق هذه المنشآت وتدار عن طريق اقتسام الوقت" وخلص سيادته من ذلك إلى الاعتقاد بعدم التزام الشركة بشرط العقد الأمر الذى يبرر إلغاءه .

(جـ) إذا كان البند الحادى عشر من العقد قد نص على أن تلتزم الشركة المتعاقدة "بالاتفاق مع احدى الشركات ذات الخبرة فى إدارة وتسويق مشروعات اقتسام الوقت

للقرى السياحية لتتولى إدارة المشروع"، فإن أوراق الموضوع لا تكشف عن التزام الشركة بهذا النص، وهو أمر خطير إذا تذكرنا مجال تخصص الشركة المتعاقدة .

٨ ـ وترتيباً على ما تقدم جميعا فإن الملابسات التى أحاطت بهذا المشروع تتجه إلى اقتراح تجميد المشروع وأن تتولى وزارتا التعمير والسياحة ـ بالاشتراك مع المحافظة ـ إعادة تصميم المشروع فى جوانبه المختلفة. وفى ضوء هذه الدراسة ستتضح الخيارات البديلة لاستغلال المنطقة محل البحث استغلالاً أمثل، وستتضح كذلك إمكانات استمرار الشركة الحالية فى تنفيذ المشروع أو التعاقد مع شركة أخرى .

ولا ينال من هذه النتيجة الخشية من أن يرتب تجميد المشروع أو حتى إلغاء العقد، حقا للشركة فى مطالبة المحافظة بالتعويض، ذلك أن مبلغ التعويض، أيا كان قدره، سوف يقل كثيراً عما ضاع ويضيع على الدولة من أموال نتيجة للشروط المالية المجحفة بحقوقها، وعما تتعرض له الدولة من خسائر فادحة نتيجة غياب تصور تخطيطى ومعمارى للمشروع يعظم منافعه الاقتصادية والسياحية. أضف إلى ذلك أن استمرار إدارة شركة يبعد نشاطها الأساسى كل البعد عن طبيعة المشروع سوف يضر بالمصلحة العامة ضرراً بالغاً .

٩ ـ بل إن التحقيق فى الملابسات المحيطة بالموضوع برمته، منذ بدايته وإلى قيام الشركة بإنشاء عدد من وحدات المشروع وبيعها، يجعل من إمكان ألغاء العقد دون إلزام الدولة بالتعويض أمراً كبير الاحتمال .

النتائج التى انتهت إليها اللجنة

على ضوء ما تقدم، ونتيجة لكل هذه الخطوات وتلك الإجراءات التى اتخذتها اللجنة سعياً منها للوصول إلى الحقيقة، فقد توصلت إلى النتائج الآتية :

(أ) من حيث عدم إلتزام المحافظة برأى إدارة الفتوى بمجلس الدولة :

إن المحافظة لم تلتفت عند توقيع العقد إلى الملاحظات التى أبدتها إدارة الفتوى بمجلس الدولة عند مراجعتها للعقد المبرم بين المحافظة وشركة أنظمة تكنو للبناء والتى طلبت الإدارة مراعاتها والتى لو روعيت لما كانت الشوائب التى علقت بالعقد كما سجلتها الإدارة فى تقريرها، وبدون مراعاة هذه الملاحظات يكون العقد قد وقع خلافاً لرأى مجلس الدولة الذى يتفق مع مجمل ما جاء فى تقارير ومذكرات الاستاذ الدكتور وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى، والجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، والاستاذ الدكتور أحمد القشيرى الخبير القانونى والأستاذ الدكتور أحمد الغندور الخبير الاقتصادى اللذين انتدبتهما اللجنة .

(ب) من حيث دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع :

- إن الإطار العام للدولة فى تنظيمه للعلاقة بين أجهزة الحكومة المركزية وبين المحليات يكفل لها - أى للمحليات - استغلال مواردها وفقاً لأصول عامة تحكم اختيار المشروعات فى ظل هذا الإطار، وتضع السلطات المركزية فى هذه الحالة إمكانياتها تحت تصرف السلطات المحلية التى لا يتوافر لها ما يتوافر للسلطة المركزية من إمكانات ومن هنا فقد كان من الضرورى أن تكون نقطة البداية فى تنفيذ فكرة المشروع هى الاشتراك مع السلطة المركزية فى وضع تصور متكامل للمشروع يتفق والتخطيط العمرانى والسياحى ويعظم منافعه الاقتصادية والسياحية وفى ضوء ذلك كان يتعين لتنفيذ مشروع استغلال شاطىء بور سعيد، تدارس أفضل الصيغ القانونية والاقتصادية لهذا الاستغلال بالاشتراك مع السلطة المركزية .

- وقد تكشف للجنة أن إسناد استغلال أراضى كبائن المستقل بشاطىء بور سعيد لم يسبقه إعداد دراسة الجدوى الفنية اللازمة لاستغلال هذه الأراضى والتى تحدد النواحى التصميمية والتخطيطية والتمويلية لهذا المشروع .

ونظراً لغياب تصور محدد مسبق للمشروع، فقد ألقت المحافظة على المتنافسين فى المناقصة عبء دراسة وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع، ابتغاء إجراء المقارنة بين ما

تقدمه الشركات من دراسات الجدوى الاقتصادية وانتقاء افضل العروض التى تتوافر لمقدميها الخبرة فى تنفيذ مثل هذه المشروعات من جميع النواحى الفنية والسياحية والتوصل إلى أفضل استغلال لأرض الموقع واختيار أفضل تصميم معمارى إلى آخر هذه المجالات، وقد حددت المحافظة فى المناقصات الثلاث التى طرحتها ، مدداً قصيرة للتقدم بالعطاءات، لم تتجاوز فى المناقصة الأولى عشرين يوماً وفى الثانية اثنى عشر يوماً وفى الثالثة ستة وعشرين يوماً الأمر الذى يبرر إحجام الشركات الجادة عن التقدم بعطاء خلال مدة تتراوح بين ١٢، ٢٦ يوماً ذلك أن التقدم بعطاء يتضمن دراسة وتحديد الجدوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع بما يتطلبه من الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الهندسية والمالية والاتفاق مع الشركات ذات الخبرة فى إدارة وتسويق المشروعات السياحية يستغرق إعداده وقتاً لا يقل عن ستة شهور .

(جـ) من حيث اختلاف عقد إنشاء المشروع عن المبادىء التى وافق عليها المجلس الشعبى المحلى لمحافظة بور سعيد :

- إن طرح المناقصة بتاريخى ٤/٢٦ و ١٩٨٩/٥/٢٤ كان مخالفاً لقانون الإدارة المحلية، لعدم سبق الحصول على موافقة المجلس الشعبى المحلى :

- إن موافقة المجلس الشعبى بإجراء لاحق على المشروع عند طرحه لمناقصة بجلسة ١٩٨٩/١٠/١٥ التى امتدت إلى ١٩٨٩/١٠/٣٠ لم تصحح الخطأ لأن المحافظة أدخلت على هذا المشروع تعديلاً جوهرياً، إذ عدلت عن فكرة المشاركة، وبالتالى أنشأت مشروعاً جديداً تعاقدت فيه مع شركة دون أن تأخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى على هذا المشروع الجديد .

(د) من حيث الإسناد بالأمر المباشر وكان يتعين إجراء مزايدة :

- إن إسناد العملية إلى شركة تكنو لأنظمة البناء قد تم بأسلوب الأمر المباشر وفق العقد الذى أبرم فى ١٩٩١/٥/٢٩، وهو ما كان يتعين طرحه فى مزايدة عامة، ويخرج عن الإطار الذى سبق عرضه على المجلس الشعبى للمحافظة .

والمشروع فى صورته الجديدة بعد استبداله بفكرة المشاركة يخلص فى تقديم الأرض إلى المستثمر مقابل جعل سنوى، وهو تغيير فى الطبيعة القانونية للمشروع كان يتعين معه عرض المشروع فى مزايدة عامة، وبذلك يكون التعاقد الذى تم مع الشركة المذكورة مخالفاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

(هـ) من حيث تخصص الشركة وقدرتها المالية :

- إن أبرز ما يميز الشركة التى رسا عليها العطاء هو انعدام خبرتها فى مجال المشروعات السياحية، وهى شركة توصية بسيطة مصرية وتنحصر أغراضها فى تنفيذ براءة اختراع بمساعدة آخرين تتعلق بتصنيع الحوائط العازلة سابقة التجهيز والاتجار فيها والقيام بأعمال المقاولات اللازمة فى هذا المجال، بل وتكشف أوراق الموضوع أن الشركة لم تقدم ما يمكن أن يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

- يبلغ رأس مال الشركة ٢٠٠٠٠٠ جنيه (مائتا ألف جنيه) وهو لا يتناسب مع ضخامة المشروع الذى قدرت تكاليفه المبدئية بأكثر من ١٦ مليون جنيه .

- لا تستند الشركة إلى مجموعة مالية كبرى تعطيها الدعم اللازم، هذا فضلاً عن أن التأمين الذى قدمته لا يغطى على نحو كاف المسئوليات التى يمكن أن تنشأ على كاهلها إذا حدث وتعثرت فى إقامة المشروع أو إدارته بالكفاءة المطلوبة .

(و) من حيث الخصائص الفنية للعقد :

- يتضمن العقد إخلالاً واضحاً بالحقوق المالية للمحافظة نتيجة تدنى مقابل حق الانتفاع الذى حصلت عليه المحافظة عن مستوى الجعل الذى يتيحه التنازل عن حق الانتفاع عن مساحة غير متكررة من شاطىء بور سعيد، مما حدا بلجنة البت اقتراح رفع مقابل الانتفاع بالأرض إلى خمسة عشر جنيهاً للمتر المسطح فى السنة يبدأ سدادها بعد سنتين من التعاقد .

- عدم تضمن العقد تحديد نسبة من الأرباح لصالح المحافظة .

- مخالفة العقد لقانون الإدارة المحلية نظراً لعدم سبق الحصول على موافقة المجلس الشعبى المحلى .

- لا تساعد نصوص العقد على تحديد التزامات وحقوق الطرفين بصورة محددة تمكن المحافظة من متابعة تنفيذ المشروع، فقد جاء فى البند الأول من العقد "يعتبر العطاء المقدم من الطرف الثانى وكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالعملية ومحاضر لجنة البت المنتهية بمحضرها المؤرخ ١٩٩٠/٤/١ ومحضر اللجنة المشكلة بقرار المحافظ فى ١٩٩١/٥/٢١ جزءاً لا يتجزأ من العقد" وإذ تضمنت المستندات السابقة تصورات مختلفة بل ومتضارية للمشروع، فقد أصبح من الصعب تحديد إلتزام أو إخلال الشركة بشروط تنفيذ العقد .

- إن العقد لا يبيح للشركة أن تقيم على الأرض سوى منشآت سياحية أو فندقية، ولم يصرح لها بأن تقيم محال تجارية وبيعها .

(ز) من حيث ما اتبع من إجراءات :

- إستعانة السيد محافظ بور سعيد بمدير الإسكان السابق كمستشار هندسى له إمتداداً لعمله مع المحافظ السابق وتكليفه بأعمال تنفيذية بالرغم من أنه يمتلك مكتباً استشارياً، فضلاً عما أشارت إليه تحريات الرقابة الإدارية من قيامه بأعمال إشرافية لصالح شركة تكنو للبناء .

- إن اعتماد المحافظة على تقرير مقدم من أحد أساتذة كلية التجارية كان الأساس الذى استند إليه قرار الموافقة على مقابل زهيد للتنازل عن حق الانتفاع حيث استند هذا التقرير فى تقديره لمقابل حق الانتفاع على أن هذا المقابل يماثل أو يزيد قليلاً على ما حصلت عليه المحافظة فى حالات أخرى ولم يناقش التقرير الأسس التى روعيت عند تقدير هذا المقابل فى هذه الحالات، ولو ناقش هذه الأسس لكان من المؤكد أن ينتهى إلى تواضع مقابل حق الانتفاع فى الحالات المذكورة وتواضعه كثيراً فى قرية مرحبا .

(ح) من حيث إلتزام الوحدات المحلية بالقوانين واللوائح :

لما كان المشروع قد استهدف بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن المناقصات والمزايدات، تنظيم ارتباطات الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية، ورتب لهذه الجهات حقوقاً مالية مقابل بيع منقولات أو تأجير مقاصف أو غيرها، وحرص فى هذا الشأن على أن تحصل الجهة الإدارية على أكبر عائد، فأخضع هذا التصرف لنظام المزايدات .

وإذا استهدف القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الإدارة المحلية منح المجالس الشعبية المحلية للمحافظات صلاحية الإشراف والرقابة فى حدود السياسة العامة للدولة على مختلف المرافق والأعمال التى تدخل فى اختصاص المحافظة فأوجب أن تكون إقامة المشروعات العامة وكذلك إنشاء المرافق التى تعود بالنفع العام على المحافظة - بموافقة المجلس الشعبى المحلى ويقصد بالمشروع فى هذا الخصوص التصور المكتمل لأركانه المادية والمعنوية من حيث الأعمال والتصرفات المزمع إجراؤها وكذلك الأهداف المتوخاة والتمويل والعائد منها وسائر الشروط .

من أجل ذلك تؤكد اللجنة ضرورة إلتزام الجهات الإدارية بالقواعد والأحكام التى يتضمنها قانون المناقصات والمزايدات وقانون نظام الإدارة المحلية عند طرح أى من المشروعات للاستثمار .

- إن الحالة المثارة، ذات طابع وتؤكد الحاجة الى وضع قواعد واضحة ومنضبطة يمكن بها تمييز الدومين العام للدولة فى سهولة ويسر وبالذات الحرم المحيط بشواطىء البحار ومداه والذى يتعين الحفاظ عليه بعيداً عن كل تصرف، مع حماية حق الجمهور بحرية التمتع به ليس فقط بالمرور عليه، وإنما أيضاً بعدم حجبه عن المشاهدة وحفظه بعيداً عن العوائق، ومعيار التفرقة بين أملاك الدولة التى لا تملك وحدات الإدارة المحلية المساس بها عن طريق تخصيصها لجهة معينة أو لغرض ما، وذلك بالمقابلة لما قد يصدق فى حقه وصف أملاك المحافظات .

- لما كانت أموال حسابات صناديق الخدمات بالمحافظة أموالاً عامة يجب الحفاظ عليها فإن ذلك يستلزم وضع نظام دقيق ومتكامل يشمل الضمانات القانونية الكافية لالتزام القائمين عليها بالقواعد المقررة وبما يسمح بأن تكون هذه الحسابات خاضعة للرقابة والمحاسبة .

الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الموقر

فى ضوء المخالفات القانونية والإدارية والمالية التى صاحبت إقامة مشروع قرية "مرحبا" فإن اللجنة ترى إحالة التقرير والنتائج التى توصلت إليها إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بما يضمن حقوق الدولة والمحافظة على المال العام ومتطلبات التنمية السياحية لبور سعيد .

واللجنة ترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت .

وناقش مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحى سرور فى جلسته يوم ١٩٩٢/٤/١٣ هذا التقرير الخطير وتحدث فى الجلسة أكثر من ٢٠ نائباً أجمعوا على أن المخالفات واضحة ولابد من اتخاذ الحكومة للإجراءات المناسبة .

ووقف الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ليؤكد أن الحكومة لا تحمى أى انحراف وأنها ستتخذ الإجراءات التى يراها مجلس الشعب .

وفى يوم الأربعاء ٦ / ٥ / ١٩٩٢ أصدر الرئيس حسنى مبارك قراراً بتعيين جميل أبو الدهب محافظاً لبورسعيد بدلاً من اللواء سامى خضير صاحب مشروع قرية مرحبا .

وبنزول الستار عن هذه الواقعة يكون مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحى سرور قد سجل بحروف من نور تصدى مجلس الشعب لواقعه انحراف خطيره وتأييد لجنة تقصى الحقائق لكل الوقائع التى أثارها النواب. ويكون الدكتور فتحى سرور قد سجل لنفسه ولمجلسه أنه قد استطاع التصدى لمحافظ إقليم أخطأ فى تنفيذ أحد المشاريع ولوجود شبهه انحرافات طالب المجلس الحكومة بإتخاذ الإجراءات اللازمة نحو هذا المحافظ .

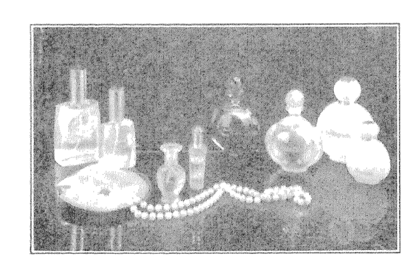
واثبتت هذه الواقعة أنه ولأول مره يقف نواب بورسعيد الستة موقف رجل واحد ضد محافظ الإقليم وضد مشروع سياحى أثبت النواب وجود أخطاء وإنحرافات فى تنفيذه .. وينجح هؤلاء النواب فى عزل المحافظ .

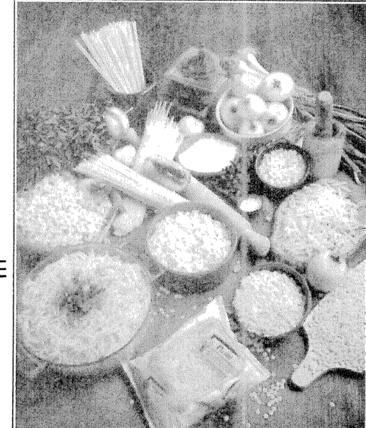
وأخيراً أثبتت الواقعة أن الصحافة الشريفة يمكنها أن تلعب دوراً خطيراً فى كشف الإنحرافات وتشكيل الرأى العام القوى المتعاطف والمؤيد لتطهير أى إنحرافات .. وقد كنت أنا أول كاتب يهاجم هذا المشروع بناء على المستندات التى قدمها لى النواب وظللت على موقفى هذا حتى شاءت إرادة الله وفى ظل المناخ الديموقراطى الذى وضعه الرئيس حسنى مبارك أن تظهر كل الحقائق وأن يتأكد شعار الرئيس مبارك بأن لا أحد فوق المساءلة وأن الدولة لا تحمى أى إنحراف .

الفهرس



KATO AROMATIC PRODUCTS
منتجات كاتو اروماتيك





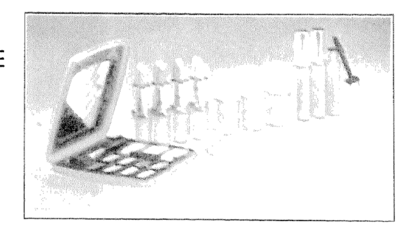
KATO AROMATIC, SAE
Saqqara Road
Haraneya, Giza, Egypt
Tel: (202) 3849590-3849591
Fax: (202) 3850735



KATO AROMATIC PRODUCTS

منتجات كاتو اروماتيك





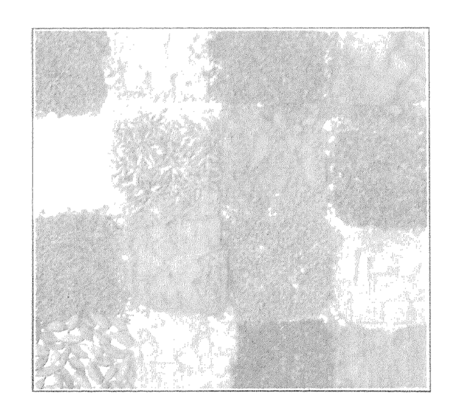
KATO AROMATIC, SAE

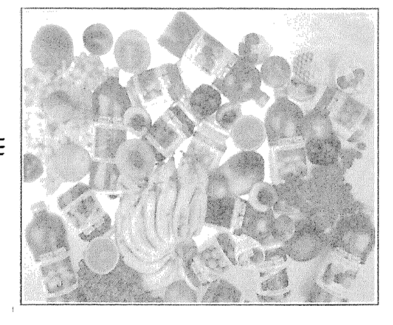
Saqqara Road
Haraneya, Giza, Egypt
Tel: (202) 3849590-3849591
Fax: (202) 3850735



KATO AROMATIC PRODUCTS

منتجات كاتو اروماتيك



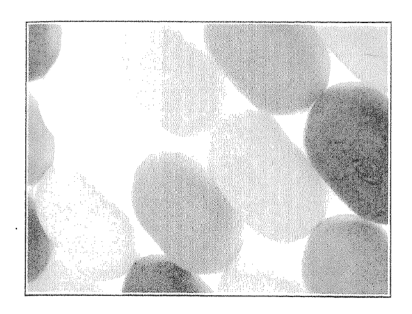


KATO AROMATIC, SAE
Saqqara Road
Haraneya, Giza, Egypt
Tel: (202) 3849590-3849591
Fax: (202) 3850735

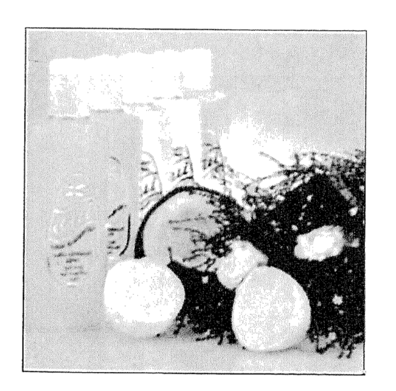
KATO AROMATIC PRODUCTS

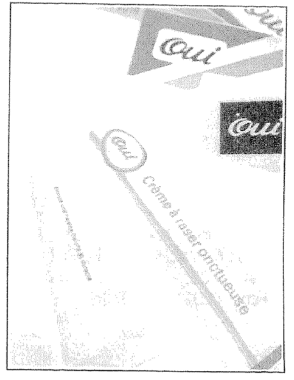
منتجات كاتو اروماتيك





KATO AROMATIC, SAE
Saqqara Road
Haraneya, Giza, Egypt
Tel: (202) 3849590-3849591
Fax: (202) 3850735







المصرف العربي الدولي

ARAB INTERNATIONAL BANK

رأس المال المدفوع	١٦٥	مليون دولار أمريكي
الاحتياطيات	٨٤٫٥	مليون دولار أمريكي
اجمالي الودائع	١٩١٣	مليون دولار أمريكي
اجمالي الاصول/ الخصوم	٢٢٤٧	مليون دولار أمريكي

المساهمون وأنصبتهم فى رأس المال

	مليون دولار أمريكي
جمهورية مصر العربية	٤٧٫٤٦
الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية	٤٧٫٤٦
دولة الامارات العربية المتحدة	٣٩٫٥٤
دولة قطر	٧٫٨٨
سلطنة عمان	٧٫٨٨
مساهمات عربية خاصة	١٤٫٧٨
	١٦٥٫٠٠

المركز الرئيسى : ٣٥ شارع عبد الخالق ثروت ــ القاهرة ــ جمهورية مصر العربية ٠
تلكس : ٩٢٠٧٩ AIB UN ــ ٩٢٠٩٨ AIBEX UN
تليفون : ٣٩١٨٧٩٤ ــ ٣٩١٧٧٠٢ ــ ٣٩١٦٤٩٢

فرع الاسكندرية : ٢ طريق الحرية ــ الاسكندرية ــ جمهورية مصر العربية ٠
تلكس : ٥٤٤٣١ ــ ٥٤٤٣٤ AIBLX
تليفون : ٤٨٢٩٦٨١ ــ ٤٨٢٦٧٧٥

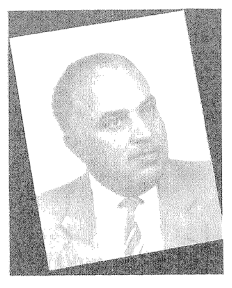
فرع بورسعيد : ٥٧ شارع الجمهورية ــ بورسعيد ــ جمهورية مصر العربية ٠
تلكس : ٦٣٢٧٣ AIBPS UN
تليفون : ٢٢٣٧٣٩ ــ ٢٢٧٦٢٣

فرع التحرير : ١١١٣ كورنيش النيل ــ القاهرة ــ جمهورية مصر العربية ٠
تلكس : ٢٠١١٣ ــ ٢٣١١٢ AIBIR UN
تليفون : ٧٤٣٤٤٨ ــ ٧٥٠٧٨١

فرع البحرين : برج الدبلومات ــ منطقة الدبلومات ــ طريق رقم ١٧٠٥ ــ المنامة ــ البحرين
تلكس : ٩٤٨٩ AIBBAH BN
تليفون : ٥٣١٦١١

فرع مصر الجديدة : ٩٥ (ا) شارع الميرغنى ــ عمارة برج الشمس ــ القاهرة ــ جمهورية مصر العربية ٠
تلكس : ٢١٧١٨ AIBEX UN
تليفون : ٦٧١٨٤٥ ــ ٦٧١٨٣٣

ثورة التعمير والاستصلاح
بالأرقام والحقائق



إنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن تكون بداية نشاطنا في استصلاح الأراضي على أرض البطولات بعد حرب أكتوبر المجيدة واسترداد أرض سيناء الحبيبة .. انطلقت شركتنا في سباق مع الأيام لإثبات كفاءتنا خلال ثورة التعمير والاستصلاح في مجالات الاستصلاح .. ومن أهم تلك المشروعات التي قمنا بتنفيذها على سبيل المثال :

محاسب
مصطفى عثمان

- استصلاح وتبطين الترع الرئيسية والفرعية لمساحة ١٥٠٠ فدان بنا حية سيناء .. شرق البحيرات المرة .
- استصلاح وتبطين الترع الرئيسية والفرعية والأعمال الصناعية لمساحة ١٢٠٠ فدان غرب الموهوب .. بالوادي الجديد .
- استصلاح ٨٠٠٠ فدان .. وأعمال الترع الرئيسية والفرعية بمنطقة زيان محافظة الدقهلية .. لجمعيات استصلاح الأراضي » ومع ازدياد حركة العمران التي تعد ترجمة حقيقية لسياسة حكومتنا الرشيدة .. فقد قامت شركتنا بتنفيذ الأعمال التالية .. بوزارة الأشغال والموارد المائية .

حلقات من العطـاء .. والوطنيــة

بحروف من نـور **

- أعمال إنشاء كباري خرسانية على مجاري الري والصرف بمحافظة الاسماعيلية من عام ١٩٨٦ حتى ١٩٨٩ .
- تبطين ترعة أم حجر .. الآخذة من ترعة العبيدية بالشرقية .
- أعمال تحسين الري .. والأهوسة على البحر الصغير من دكرنس حتى الجمالية مع المشروع الكندي .
- جاري تنفيذ أعمال إنشاء وتبطين جنابيات ترعة الصالحية من الكم ٨ حتى .. الكم ٢٢ (ثلاث عقود تحت التنفيذ) .

ولا يفوتنا أن نذكر على سبيل المثال بعض المشروعات التي قمنا بتنفيذها في مجال التشييد والبناء .

- المأخذ الرئيسي لمشروع الصالحية
- أعمال الحفر والردم لمحطات طلمبات الصالحية .. بالصالحية الجديدة
- المحطة الغازية بالصالحية
- إنشاء ٦٠ وحدة سكنية
- شبكة الإنارة بالصالحية الجديدة

* وهكذا تتواصل حلقات العطاء .. صادقة .. واثقة .. وفية لتسطر فصلاً من فصول الوطنية لمصرنا الحبيبة ...

شركة مصر إيران للغزل والنسيج
ميراتكس



* ميراتكس شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست فى ديسمبر ١٩٧٥

بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له .

ويقدر إجمالى الإستثمارات بمبلغ « ١٢٠ مليون جنيه » .

بلغ رأس مال ميراتكس (٥٤،٣٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالآتى :

* ٥١ ٪ للجانب المصرى ويمثله :

١) شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج .

٢) شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار .

٣) بنك الإستثمار القومى .

* ٤٩ ٪ للجانب الإيرانى ويمثله المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعى «أيدرو».

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هى :

* إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ أنجليزى مسرح وممشط ، مفرد ومزوى ، برم نسيج وتريكو ، خام ومحروق ومحرر على كونز وشلل .

* وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويقدر الانتاج السنوى بحوالى (١٥٠٠٠ طن بقيمة ١٦٠ مليون جنيه) .

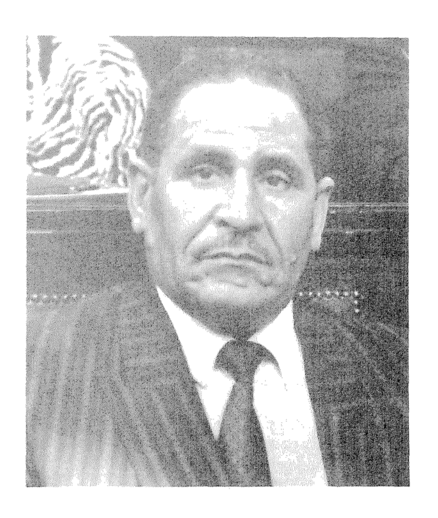
* تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٧٥٠٠ طن سنوياً) بقيمة (٣١ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوربا الغربية (ألمانيا ، دانمارك ، بلچيكا ، فرنسا ، أسبانيا ، انجلترا ، إيطاليا) دول شرق أسيا (اليابان ، تايوان ، بنجلاديش) ودول شمال أفريقيا (المغرب ، تونس) .

ويبلغ عدد العاملين بميراتكس (٣٨٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالى (١٣ مليون جنيه).



البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
وبنوكه بالمحافظات
نحن معك حيثما كنت .. فى المحافظة .. فى المركز .. فى القرية
من أجل :
• انشطة اوسع • وتنمية اكثر • وبجهود اقل
اننا نقدم الى الزراع .. التجار .. المستثمرين .. المحليات .. التعاونيات
فى مجال التصنيع الزراعى
• مشروعات تصنيع الالبان ومنتجاتها .
• اعداد وتجهيز وتعبئة الخضر والفاكهة .
• صناعات العصائر والمخللات
• عمليات التصنيع والتحويل للخامات الزراعية
• المخابز نصف الآلية .
فى مجال الميكنة الزراعية
• اجهزة والات ومعدات ميكنة الزراعة
• مراكز خدمة وصيانة الالات الزراعية .
• ورش ومراكز تجميع المعدات الزراعية .
فى مجال الاراضى
• تحسين خواص التربة .
• تسوية الاراضى باشعة الليزر .
• تطوير نظم الرى والصرف .
• استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة .
فى مجال الانتاج الحيوانى
• انشاء مشروعات الثروة الحيوانية
• تشغيل مشروعات الدواجن .
• تشجيع مشروعات الثروة السمكية .
فى تنمية المجتمع الريفى
• مشروعات الشباب .
• مشروعات الأسر المنتجة .
• مشروعات تصنيع واستغلال خامات البيئة
نحن نقدم لك خدمات مصرفية متنوعة ..
تمتع باعلى معدل من العائد عن طريق اوعيتنا الادخارية
• دفاتر التوفير العادية
• دفاتر التوفير ذات الجوائز
• شهادات الدخل الشهرى الثابت
٥٠٠ ٢٥و٧ لمدة ٥ سنوات
١٠٠٠ ٥٠و١٤ لمدة ٥ سنوات
٧٥٠ ٨٠و٣٢ لمدة ٥ سنوات
١٠٠٠ جنيه
تصرف بعد ٥ سنوات ٢٢٣٧ جنيها
ثقة متبادلة
عائد متميز
خدمة منتشرة
أمان لك ولأسرتك
هدفنا دائما رفع مستوى الخدمة فى الريف المصرى
أملنا اتاحة تكنولوجيا الزراعة فى مجتمعنا الريفى

الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجي القصب .. وطريق الكفاح لخدمة الزراعيين والاقتصاد القومي



منذ نجاح الأستاذ عبد الرحيم الغول ودخوله مجلس الشعب عام ١٩٧١ .. وهو يتبنى قضية مزارعي القصب .. وقتها كان سعر الطن ٢٥٧ قرشاً لكنه ناضل تحت قبة البرلمان .. ومن خلال علاقاته نجح في أن يرتفع بالسعر حتى وصل إلى ٦٦ جنيهاً للطن هذا العام .. وهو يسعى لأن يصل إلى ٨١ جنيهاً لمحصول عام ٩٢/١٩٩٣ ..

نجح عبد الرحيم الغول فى شد انتباه الحكومة والرأى العام إلى مزارعى القصب الذين يعتبرون من المظلومين .. لأن الدولة تستفيد بمنتج السكر والمولاس والعطور والخشب الحبيبى والكحول من القصب بينما العائد غير مجز للمزارع .. وبعد انتخابه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية العامة لمنتجى القصب .. استطاع تحقيق جزء من أحلامه فى رفع سعر هذا المحصول .

يقول الغول سأظل أناضل من أجل هذا الموضوع .. فالقصب هو المحصول الوحيد الذى مازال فى التسويق .. لذلك من العدل أن يرتفع سعره إلى ٨١ جنيهاً للطن كما نطالب . ومن حسن الحظ أن المجلس المركزى للمحاصيل السكرية التابع لوزارة الزراعة وشركة السكر التابعة لوزارة الصناعة .. والجمعية العامة للقصب تقدموا بدراسة تتضمن هذا الرأى إلى اللجنة الوزارية للسياسات .

وبجانب رفع السعر .. فإن الجمعية تقدم خدماتها من أجل ميكنة زراعة وحصاد القصب .. فقد قدمت لأعضائها خلال العام الماضى جرارات وآلات للرى بحوالى مليون جنيه بالتقسيط ودون فوائد .. كما تجرى دراسات لإنشاء مشروعات غذائية تستوعب القصب الزائد عن حاجة مصانع السكر ومنها العسل الأسود .

لقد حققت الجمعية الكثير .. وسوف تقدم الكثير والكثير من الخدمات لأعضائها وللزراعيين تحت رعاية وقيادة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى .. الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى .

هذه حلقة من إنجازات الأستاذ عبد الرحيم الغول رئيس مجلس الجمعية ورئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب سجلتها حروف من نور لتكون خير شاهد على جهوده وكفاحه لخدمة مصر وشعبها وجماهير منتجى القصب .

أسماء نواب وأعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة
عبد العال عزب	نائب رئيس مجلس الإدارة
عبد العظيم حسين الزنانى	سكرتير الجمعية
المأمون صالح مشالى	عضو مجلس إدارة
المهندس حسن حافظ	» » »
سعد مجلى أحمد	» » »
علوانى محمد اسماعيل	» » »
عبد اللطيف أحمد بغدادى	» » »
محمد عبد المنعم اسماعيل	» » »
محمد محمد صالح	» » »
مصطفى محمد محمد سيد	» » »
مجدى محمد يونس	» » »

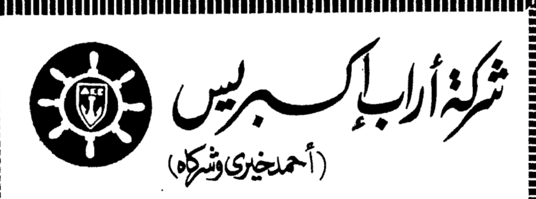
الاسم	الصفة
أحمد عبد العظيم محمد	نائب رئيس مجلس الإدارة
سيد فهمى محمد قاسم	أمين صندوق الجمعية
أسعد على عبد الرحيم	عضو مجلس إدارة
اسماعيل على سالم	» » »
سيد محمد عبد العظيم	» » »
فكرى عبد السميع عبد العزيز	» » »
محمد الغار الصنوى	» » »
محمد عرفات سعيد	» » »
محمد ولقبه عبد الرحيم عبد الوهاب	» » »
موسى أحمد موسى	» » »



مع تحيات مجلس الإدارة

برئاسة

عبد الرحيم الغول


AEC
شركة أراب إكسبريس
(أحمد خيري وشركاه)

مشروعات الخطة
الخمسية الثالثة
لقطاع الكهرباء والطاقة

من المنتظر أن يتزايد نطاق البحث العلمى والتكنولوچى فى قطاع الكهرباء والطاقة مع الزيادات الحتمية فى حجم العمل فى هذا القطاع خلال التسعينات وما بعدها وهى زيادات تؤكدها معدلات الزيادة السنوية واطراد التطور فى نظام القوى الكهربية كما يتضح على النحو التالى :

* سيتزايد الحمل الاقصى للجمهورية بمتوسط معدل زيادة سنوية كبيرة بحيث يصل عام ٢٠٠٠ الى حوالى ضعف قوته عام ١٩٩٠ .

* سيتزايد اجمالى قدرات التوليد المركبة بمتوسط معدل زيادة سنوى كبير أيضا ليصل الى حوالى ١٥٠ ٪ من القدرات المركبة عام ١٩٩٠ .

* ستتزايد الطاقة الكهربية المولدة كذلك بمتوسط معدل زيادة سنوى كبير بحيث يتوقع ان تصل عام ٢٠٠٠ الى حوالى ضعف قوتها عام ١٩٩٠ .

تعتمد استراتيچية قطاع الكهرباء والطاقة فى توفير الاحتياجات المتزايدة من الطاقة والتى تتصل اتصالاً مباشراً بالبحث العلمى والتطوير على :

أولاً : الاستفادة من كل ما بقى متاحاً من طاقة مائية بعد السد العالى وخزان أسوان وذلك بإقامة القناطر والسدود وكهربتها وانتشار المحطات المائية الصغيرة على الفروع والرياحات .

ثانياً : تحسين الكفاءة فى إنتاج واستخدام الطاقة الكهربية بتحسين كفاءة تشغيل محطات التوليد وتقليل الفاقد فى الخطوط والشبكات مع الحفاظ على البيئة .

ثالثاً : استخدام الطاقات المتجددة كلما أمكن ذلك حيث تتمتع مصر بإمكانيات عالية فى هذه الطاقات وعلى رأسها طاقة الرياح والطاقة الشمسية .

رابعاً : التوسع فى إنشاء الصناعات المحلية للمعدات الكهربية بهدف تحقيق اقصى اعتماد ممكن على المنتجات الوطنية .

ولقد طرحت هذه الاستراتيچيات فى مؤتمرات سابقة ويسعدنى أن أطرح إضافة جديدة الى هذه الاستراتيچيات وهى ربط الشبكات الكهربية الموحدة على المستوى الإقليمى والعالمى .. حيث يشهد العالم خلال الربع الاخير من القرن العشرين جهوداً جبارة لمواجهة التحديات المحلية بالتطلع الى تحقيق التكامل الاقليمى كخطوة أولى تليها خطوات أخرى نحو التكامل العالمى .

ولعل السوق الأوربية المشتركة التى كانت حلماً أصبحت أمراً واقعا وما أرجوه انا اليوم ونحن نتحدث عن الآمال العربية المستقبلية أن نلقى بنظرة على إمكانيات التكامل



الرئيس مبارك خلال متابعته الميدانية لمشروعات الطاقة والكهرباء ..
والوزير السياسي ماهر أباظة فى حوار باسم مع الرئيس .

العربى فى مجال الطاقة ويستطيع العلماء والمهندسون أن يحولوا أحلام الأمة العربية التى واقع فعلى من خلال مشروعات ربط الشبكات الكهربية الموحدة فى العالم العربى .. وإذا ألقينا نظرة على بعدنا الأفريقى الذى تنتمى اليه ايضا وجدنا ان هناك مصادر مائية هائلة فى القارة الأفريقية يقع أغلبها فى جمهورية زائير التى لا تبعد كثيراً عن منابع النيل .. ومن هنا فقد اتجهت استراتيچية وزارة الكهرباء كذلك الى تبنى ربط الشبكات على المستوى الأفريقى والعربى إن هذه المشروعات العملاقة تمثل تحديات فنية وهندسية كبيرة ولن تتحقق الا إذا اضطلع البحث العلمى والتكنولوچى بدور كبير يجعل من هذه المشروعات أمراً واقعاً ذا جدوى فنية اقتصادية .

ان ما يؤكد على إمكانية قيام الربط العربى الشامل للشبكة الكهربية هو إيمان الدول العربية وادراكها ان توفير طاقة كهربية مستقرة ورخيصة لن يتحقق إلا من خلال الربط العربى الشامل وعليه فقد قام العديد من الدول العربية بخطوات عملية محدودة فى هذا المجال يمكن إيجازها فى :

أولاً : فى المشرق العربى :

* تم الربط بين شبكتى الأردن وسوريا على جهد ٢٢ ك. ف

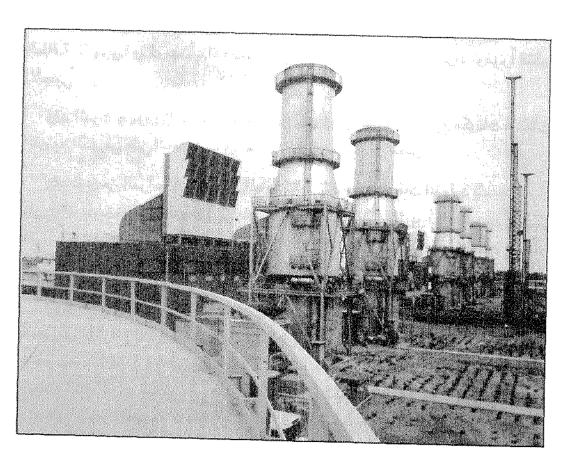
* تم الربط بين الشبكات الكهربية بسوريا ولبنان وتركيا على جهد ٦٦ ك. ف .. كما تم الربط بين العراق وتركيا على جهد ١٥٤ ك. ف .

هذا وقد تم اعتماد دراسة الربط بين دول الخليج العربى وجار اتخاذ اجراءاتها التنفيذية لربط السعودية وقطر والبحرين والامارات العربية وسلطنة عمان على جهد ٤٠٠ ك. ف

كما تم اتخاذ الاجراءات التنفيذية لربط شبكتى مصر والأردن بإجراء دراسة الجدوى المبدئية والنهائية للمشروع للربط على جهد ٥٠٠ ك. ف بالأراضى المصرية وعلى جهد ٤٠٠ ك. ف فى الأراضى الأردنية. وجار تنفيذ هذا المشروع وبجانب ذلك فهناك دراسات لربط دول المشرق العربى بعضها ببعض مع ربطها بتركيا .. وقد أوشكت اجراءات القيام بهذه الدراسات على التنفيذ .

ثانياً : فى المغرب العربى :

تم الربط بين شبكة الجزائر وشبكتى كل من تونس والمغرب على جهد ٢٢٠ ك. ف



محطة توليد كهرباء دمياط أحد المشروعات العملاقة .

ولما كان موقع مصر المتميز فى قلب الأمة العربية يجعلها كنقطة اتصال بين الدول العربية فى آسيا والدول العربية فى أفريقيا فإن هذا يضعها أمام مسئولياتها فى تحقيق الربط الكهربى الشامل بين الدول العربية فى آسيا وأفريقيا ويأتى ذلك عن طريق الربط مع دول المغرب العربى فى شمال أفريقيا (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) ثم أسبانيا وتجرى بالفعل حاليا دراسات مشتركة بين مصر وليبيا للربط بين الشبكتين العربية والليبية .

ثالثاً : الربط مع الدول الأفريقية

تجرى حاليا الدراسات الفنية والاقتصادية لدراسة الاستفادة من الطاقة المائية المتوافرة على المساقط المائية علي نهر انجا بزائير والتى تبلغ ٧٧٤ مليار كيلووات ساعة سنوياً وبقدرة حوالى ٥٠ الف ميجاوات على أساس الربط الكهربى بين البلدين بخطوط هوائية تمر بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهوريتى السودان ومصر .

ان استراتيجية قطاع الكهرباء والطاقة نظراً لما حدث من تطورات هامة فى كل منهما تهدف الى تعميق وتطوير التصنيع المحلى للمهمات اللازمة لتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربية وذلك بهدف الاعتماد على الذات والحد من الاستيراد توفيراً للنقد الأجنبى .

وقد اثمرت جهود وزارة الكهرباء فى هذا المجال ان اصبحت جميع مكونات شبكات التوزيع الكهربى على الجهدين المتوسط والمنخفض تصنع فى مصر .

وقد تبين من الدراسات انه يمكن المشاركة فى تصنيع محطات التوليد بنسبة تصل الى ٣٥٪ باستخدام ما هو متاح محلياً من امكانيات ويمكن تطوير ذلك تدريجياً لتصل الى ٥٠٪ فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة عام ٢٠٠٢ .. اما بالنسبة لخدمات واعمال الانشاءات والتركيبات فان اسهام الامكانيات المحلية يمكن ان يصل الى حوالى ١٠٠٪ .

ان الدخول فى مجال تصنيع وتنفيذ محطات توليد الكهرباء سوف يرتفع بمستوى كثير من المصانع التى تشارك فى ذلك لما يلزم لهذا المجال من متطلبات عالية الجودة ونظم جديدة للتنفيذ وينعكس ذلك على كل ما تنتجه تلك المصانع من منتجات وفى نفس الوقت يفتح المجال للدخول فى صناعة معدات استثمارية أخرى مماثلة .. مما يحقق الاستراتيجية القومية للاعتماد على الذات وتقليل حجم الاستيراد ما أمكن والريادة والسبق بين الدول العربية .. ومن هنا يجىء دور البحث العلمى لخدمة وتطوير وتحسين منتجات التصنيع المحلى لزيادة مكوناتها مع الارتفاع بجودتها لتواكب المستويات العالمية .

وفى مجال الحفاظ على البيئة :

تهتم الوزارة بالتقييم البيئى فى دراسات الجدوى لمحطات التوليد وتتضمن هذه الدراسات اقتراح البدائل المختلفة وتحديد اجراءات تخفيف الاثار البيئية المتوقعة وتوصيف البديل ذى الاثار البيئية الافضل والتقديرات المبدئية لتكاليف حماية البيئة من التلوث كما يتم تنفيذ وادارة برامج مراقبة تلوث البيئة قبل وبعد انشاء المحطات .



الشركة الدولية رمسيس للطيران والرش :

* أول وأكبر شركة مصرية تعمل فى مجال الرش الجوى تأسست عام ١٩٧٩ وحصلت على الترخيص العام بالتشغيل فى ١٩٧٩/٣/١٧ .

* تمتلك الشركة أكبر اسطول من الطائرات (٢٦ طائرة من طراز سسنا ١٨٥ ، سسنا ١٨٨).

* جميع الطائرات مصرية التسجيل يعمل عليها طيارون مصريون ذو خبرة كبيرة وكفاءة عالية .

* يقوم بصيانة الطائرات مهندسون وفنيون مصريون آكفاء فى أكبر مركز لصيانة الطائرات تابع للشركة بمطار امبابة .

* قامت الشركة على مدى العشرة اعوام السابقة بتدريب وتأهيل حوالى ٥٠ طياراً تحقيقاً لسياستها فى تمصير طيارى الرش الجوى وعلى نفقتها هذا بالاضافة إلى تدريب الاعداد الكبيرة من المهندسين والفنيين .

* تقوم الشركة برش مساحات القطن فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٧٩ بموجب عقود سنويه مع وزارة الزراعة كما تقوم الشركة بالرش الصحى فو ق مدن الجمهورية ومقاومة النباتات الضارة ومقاومة الجراد .

* والى جانب نشاطات الشركة فى جمهورية مصر العربية فالشركة تقوم برش مساحات القطن فى جمهورية السودان الشقيقه منذ عام ١٩٨١ بموجب عقود سنويه مع ادارة مشروع الجزيرة كما قامت الشركة بمقاومة الجراد فى المملكة العربية السعودية فى اعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩.

* يقوم بإدارة الشركة (فى مقرها ١١٢ شارع ٢٦ يوليو بالزمالك - القاهرة وفى مطار امبابة) نخبه ممتازة من المديرين والعاملين على رأسهم اللواء / بدر الدين سعيد القاضى رئيس مجلس الادارة والمدير العام (لواء شرطة سابق) بالاضافة الى نشاطاته السياسيه كعضو بمجلس الشعب عن دائرة بولاق .

* واللواء بدر الدين سعيد القاضى من مواليد ١٩٣٨/٩/٢٥ حاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٣ وتدرج فى العمل بالشرطة فى مديرية امن الجيزة وامن الدولة الى ان ترك العمل فى عام ١٩٨٠ وتفرغ للاعمال الحرة حيث انشأ الشركة الدولية رمسيس للطيران والرش كما أنشأ اكبر مشروع للامن الغذائى فى قلب بولاق ويخطط حالياً لاضافة انشطة جديدة فى مجال الطيران خدمة للاقتصاد القومى وفى مجال العمل السياسى لصالح ابناء دائرته فى بولاق .

---

١١٢ شارع ٢٦ يوليو - الدور الأول - الزمالك - ت : ٣٤١٥٥٢١ / ٣٤١١٦٨٩ / ٣٤١٢٩٦٥
مطار إمبابه - الجيـزة ت : ٣٤٧٦٩٩١ - تلكس : ٢١٠٨٣ قاضى يو إن - فاكس ٣٤٢٠٣٤٠

مطابع الوليد

ت: ٢٨٣٧١٨٦/٢٨٣٦٨٤١/٢٨٤١٩٤٦ ـ فاكس ٢٨٣١٦٣٨

مصر للطيران

